شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٨٤) ١٥/١٠/٢٠٠٩

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ

الجيش السعودي يطرق الحدود، ولاجئون سعوديون يحتجون ضد قصف يمني لبلداتهم

السعودية تدخل (عش الدبابير)!

أعمال شغب وفتاوى بتحريمه؛ اليوم الوطني يفجّر تناقضاته!

اختطاف عالم نووي ايراني في السعودية

(الوطن) في الوعي السلفي

لصوص اليمامة أمام القضاء

وجوه حجازية

يماني: آلاف جلدات التعزير مبتكر سعودي!

الوهابية: التكفير والغنيمة

نايف في القاهرة (الزعلانة)!

قضاء يستحق الرجم!

هذا العدد

دولة التسامح	١
سجاليات مفتوحية: الوطن في الوعي السلفي	٢
الحملة على الشثري.. صراع تيارات أم سباق التزلّف للسلطة؟	٤
ملف الفساد في بريطانيا: لصوص (اليمامة) أمام القضاء	٦
أعمال شغب وفتاوى بتحريمه: اليوم الوطني يفجّر تناقضاته!	٩
رأس حربة في حروب المنطقة: مملكة الشرّ	١٢
التطبيع بنكهة سعودية	١٤
من ينقذ السعودية من (عش الدبابير) اليمني؟	١٦
قضاء يستحق الرجم!	٢٠
سيذكرها التاريخ: آلاف جلدات التعزير: مبتكر سعودي!	٢١
إقالة الشثري: انقسامات حادّة في المؤسستين السياسية والدينية	٢٢
العلاقات السعودية الإيرانية: ضلوع سعودي في اختطاف عالم نووي ايراني	٢٤
تفكك حلف المعتدلين: نايف في القاهرة (الزعلانة)!	٢٦
المال، السلطة، والدين: الوهابية بين التكفير والغنيمة	٢٨
السلفية الوهابية بين سياسة التقرير والتبرير	٣٣
السعودية: صراع أزلي على هوية الكيان	٣٧
وجوه حجازية	٣٩
شعب لا يعرف الوطنية، شعب لا يعرف الفرح!	٤٠

دولة التسامح(؟)!

في طريقي الى مطار هيثرو بالعاصمة البريطانية، لندن، دار حديث عفوي مع سائق التاكسي، من أتباع الديانة الهندوسية، ولربما كان للسحنة الشرقية التي تجمعنا دور في إشاعة جو من الألفة وسهولة التخاطب. لا أدري على وجه الدقة مقدح شرارة الحديث في التسامح الديني، ولكنني مازالت محتفظاً بصورة ذلك اليوم الماطر، وغالبية أيام لندن ماطرة، وكنا مررنا بجوار معبد هندوسي، فراح يخبرني عن عدد المعابد الهندوسية. وبدا لي أن الرجل من المواظبين على أداء الطقوس الهندوسية، لغزارة معلوماته، واهتمامه بأوضاع الجالية الهندوسية.

أول المفاجئات كانت معلومة ساقها لي وتحقّقت منها لاحقاً أن في منطقة تضم جالية هندوسية هناك ١١ معبداً في محيط لا يتجاوز مساحته نصف ميل مربع، وهناك ١٠٠ معبد في لندن وحدها، و٣٠٠ معبد في بريطانيا. ثم انتقلنا الى العمال الهندوس في بريطانيا، ولأننا كنا متوجّهين الى مطار هيثرو، فاختاره مثالاً للحديث عن حجم العمالة الهندوسية في هذا المطار، فقال بأن ٣٥٪ من القوة العاملة في مطار هيثرو هم من الطائفة الهندوسية.. وهنا بدأت تندلع الاسئلة في سريرتي حول أوضاع المسلمين في بريطانيا.

سألت أحد الخبراء في مساجد المسلمين، فقال لي بأن هناك ١٦٠٠ مسجداً في بريطانيا، فقلت في نفسي: ما بال بعض العلماء يحرّمون الهجرة الى بلاد يصفونها بالكفر، بينما يتمتّع فيها المسلمون بحرية العبادة أكثر من بلدانهم. وعادت بي الذاكرة الى سنوات خلت، حيث استحضرت أوضاع المسلمين في بريطانيا على مستوى المراكز الدينية والعلمية والاعلامية، فوجدت ما يذهل.

وأول ما تذكّرت، بحكم المهنة، أنه في بداية التسعينيات من القرن الماضي كانت هناك ١٢ جريدة عربية يومية، أي ما يفوق ما تصدره أي عاصمة عربية من الجرائد اليومية في ذلك الوقت، بما جعل لندن عاصمة للصحافة العربية، حتى أغرى بعض الصحف العربية الكبرى بأن تفتح مكاتب لها في العاصمة البريطانية للدخول في سباق مع الجرائد التي ولدت في لندن. بطبيعة الحال، لم نذكر أعداداً لا تحصى من المجلات العربية.

واليوم هناك اكثر من خمس صحف عربية يومية تصدر من لندن، دع عنك الصحف العربية بطبعات دولية أو صحف شرق أوسطية إيرانية وتركية، وصحف باكستانية وهندية وغيرها.. هذا غير المدارس والمراكز الاسلامية والعربية.. يضاف إليها عشرات القنوات الفضائية التي خصّصت جزءً رئيسياً من ساعات البث، وفتحت استوديوهات للتصوير والبث من العاصمة البريطانية.

أمام هذا الثراء الاعلامي والثقافي والديني، تذكّرت مقولة لأحد فلاسفة حقوق الإنسان، بأنه بات لدينا فائض من الحقوق، وقد نضطر الى التنازل عن بعضها. هناك اليوم مئات المنظمات الحقوقية التي تغري أصغر مخلوق في هذا الكون للمطالبة بحقوق خاصة به، ولو قدّر للحجر أن ينطق لفرض على المشرّعين إصدار لائحة قانونية تنصّ بصورة محددة وصريحة على احترام حقوقه.

لا نسرد ذلك على سبيل تمجيد الغرب، ولا التسليم بكل سياساته، ويكفي ما اقترفته بريطانيا من جرائم سياسية وعسكرية في مناطقنا، بل ونحمّلها مسؤولية تاريخية وإنسانية وأخلاقية لما نجم عن سياساتها من ولادة أنظمة شمولية، من بينها النظام السعودي الذي ظهر للوجود بدعم بريطاني. فهذا أمر يجب ألا تغفله بريطانيا ولا القوى الاستعمارية التي جرّت ويلات على مناطقنا ومازالت شعوب الشرق الأوسط تتجرع كل يوم مرارة تلك الحقبة المظلمة، بوجود أنظمة لا تعرف غير القمع سبيلاً للتعامل مع شعوبها.

مع ذلك كله، نقرأ في سيرة النظام السعودي منذ ولادته سنة ١٩٣٢ في مجال الحريات الدينية والفكرية والعلمية ما يؤكّد ما قاله علماء المسلمين منذ قرون بأن الحاكم العادل الكافر أفضل من الحاكم الظالم المسلم، رغم أننا لا نصرف ذلك الى بلدان الغرب، لأن الكفر والايمان ليسا معيارين ثابتين، فضلاً عن كونهما من اختصاص الخالق وليس المخلوق. على أية حال، فإن قصص الإرهاب السعودي على قاعدة دينية أو فكرية سمة رافقت الدولة السعودية منذ نشأتها حتى اليوم. فكم عالم دين في الحجاز قضى نحبه غدراً أو قتلاً لأنه رفض اعتناق المذهب الوهابي، وكم مسجد هدم في الحجاز بمعاول التطرّف السلفي، دع عنك إغلاق المدارس الدينية في الحجاز أو المناطق الأخرى، وكم كتاب تم منعه من الطباعة أو حتى استقدامه من الخارج لأنه مخالف للعقيدة الرسمية.

ما حدث، في واقع الأمر، هو عملية تأميم شاملة للمساجد، فلا مساجد رسمية إلا تابعة للمذهب الوهابي الرسمي، ولا مدارس أو جامعات دينية إلا ما كان عليها علماء وهابيون، وحتى خطب الجمعة، والخطابات العامة، والدروس الدينية، والكتب، والصحف والمجلات وكل وسائل الاتصال الجماهيري، كلها باتت خاضعة لقرار التأميم. ومن يخالف ما أجمع عليه علماء المؤسسة الدينية ورجال السلطة السعودية تناله سياط التكفير، والتبديع، والتخوين.. مرة بإسم الدين وأخرى بإسم الوطن المزعوم، وقد تطاله عقوبات السجن وربما الإعدام.

هل تغيّر الحال بعد أن رفع الملك عبد الله شعار التسامح، والحوار الوطني، والحوار بين الأديان؟ إسئلوا أهل الذكر عن ذلك كله إن كنتم لا تعلمون الإجابة، واطلبوا من ضحايا القمع والارهاب شهادات نزيهة عن حالهم، إن أصبحوا أحراراً من قبضة الواحدية، أو صاروا يبنون المساجد، ويفتتحون الجامعات والمدارس، وينعمون بحريات التعبير والنشر، ويحصلون على وظائف وفق مبدأ الكفاءة وليس القرابة (العائلية والعقدية)؟ إسئلوهم فهم أقدر على إخباركم بما تبدّل، إن تبدّل شيء مما ذكرنا.

سجاليات مفتوحة

الوطن في الوعي السلفي

عمر المالكي

لم يعد ممكناً أن تحسم الجداليات في مفاهيم مشتركة بين الديني والمدني بمجرد توضيحات عابرة أو لفت نظر، فالقضايا الخلافية لم تأخذ طابعاً فردياً، ولا جزئياً بل هي تضع منظومات أيديولوجية متنافرة في مواجهة ذاتها أول مرة، وفي صدام متبادل بين كوكبتين مفهوميتين تارة أخرى. ربما كان الأمر مستهجناً، أن يفشي السلفي موقفه من المفاهيم والكيانات الحديثة، التي تتناقض بطبيعة الحال مع تكوينه العقدي، أو ما يعتبره افتئاتاً على مجال سيادي يختّص بمنظومة عقدية دون سواها، على أساس انغلاق المنظومة على ذاتها، أو على قاعدة زعم الإمتلاء التام، والقدرة على إنتاج كل ما يحتاجه المؤمنون في شؤون دنياهم، دون حاجة للاستعانة بمنظومات أخرى سواء بصورة مؤقتة أو دائمة.

يخبرك اللاوعي السلفي، بأن العيش في واقع ما لا يعني القبول به، بل إن قبول جزء منه لا يبطن رضوخاً مجانياً للأجزاء الأخرى، حتى المنبوذ منها. وقد واجه التيار السلفي منذ نشأة الدولة أسئلة ذات صلة بقائمة (الأولويات)، تبدأ بالدولة أو الوطن في مقابل الأمة، ثم تتنزّل الى القوانين: الشرعية أو الوضعية، وولاية الأمر هي للعالم أم للأمير، وينفتح أفق المساجلات على كل الموضوعات التي تدخل في مجال الثنائية الضدّية، أو المتقابلة.

في سياق السجال الدائر حول الكيان الجيوبوليتيكي، يتجدد الجدل حول الأمة والوطن، على قاعدة أيديولوجية، بما تنطوي عليه من اشتراطات اجتماعية وسياسية وتشريعية. وتحتفظ الأدبيات السلفية بمواقف صلبة إزاء ما تعتبره بدعاً ومتشابهات مع الكفّار، في الاعتقاد بالوطن بوصفه كياناً نهائياً للمسلم، وقد يضمر ذلك الموقف رؤية دينية تقوم على اعتبار كل كيان قائم منقوص الشرعية، ما لم يكن مشدوداً وموصولاً بمشروع إقامة دولة الأمة أو الخلافة، أو ما يطلق عليه الشيخ إبن تيمية (الإمامة الكبرى).

لم يكن توصيم الوطن بـ (الوثن) عبارة سلفية منفلتة أو انفعالية، بقدر ما تمثّله من تكثيف شديد لرؤية عقدية راسخة في الوعي السلفي عموماً. فلن تجد من بين علماء المدرسة السلفية في المملكة من يوصّفها بالوطن، بل يرفضون أن تكون كذلك، من منطلقين ديني، وحتى سياسي، لما في الأخير من التزامات قاسية، من وجهة نظرهم.

كلما أريد للوطن المأمول أو المزعوم التعبير عن نفسه، كان للعالم السلفي موقف مضاد، فهو لا يقبل أن يمر الوطن هذا دونما رأي شرعي فيه. في كل مرة يحتفل بالوطن، أو بأي مناسبة تتّصل به، ينبري أحد المشايخ لتسجيل موقف عقدي من ذلك، كما يظهر بجلاء في فتاوى العلماء حول الاحتفال باليوم

ليس من علماء المدرسة السلفية من يصف المملكة بالوطن، بل يرفضون أن تكون كذلك، من منطلقين ديني وسياسي، لما في ذلك من التزامات قاسية

الوطني، والتي تصدر غالباً قبل أو في أو بعد المناسبة.

يدرج العلماء الوطن في سياق التشبّه بالكفار، وأنه ليس سوى بضاعة مستوردة من خارج المجال التشريعي الديني، ما يجعله مسلوب الشرعية، ولذلك حاربوا فكرة الوطن كيما لا تتسرّب الى ثقافة المجتمع، الذي يفترض أن يكون خاضعاً بصورة كاملة تحت توجيه العلماء.

فقد جدّد الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي صالح الحصين في ٧ أكتوبر الجاري دعوته لطلبة العلم الى مقاومة فكرة ما أسماه (الغلو في الوطنية)، التي قال بأنها تسرّبت للمجتمع، ووصفها بأنها غير (متلائمة للقيم الإسلامية) وأنها (تقوم على التمييز بين المواطن والمقيم، لأن ذلك التمييز ليس موجوداً لدى الشعب ولكنه لدى فئة من الموظفين).

وقال الحصين في محاضرة بعنوان (الحوار الوطني وأثره في تعزيز الوحدة الوطنية) ألقاها في جامع إسكان أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (أن الوطنية عبارة مستوردة تعني مفهوماً معيناً، لكن هذا المفهوم ليس واضحاً، إذ إن هذه العبارة في سندها الفكري تختلف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان آخر، ومن شعب إلى شعب آخر). وأوضح الحصين بأن ثمة حاجة إلى إعادة وعي مفهوم الوطنية (على أساس الجماعة في الإسلام بكل مضامينها من الولاء لبعضهم، وأوسع بكثير من فكرة الوحدة الوطنية). وأضاف أن (مفهومنا للوحدة الوطنية هو مفهوم الجماعة في عقيدتنا الإسلامية بكل ما تُبنى عليه وبكل أسسها ومضامينها). وهذا التفسير للوطنية يلتقي ضمنياً، إن لم يكن حرفياً، مع ما قاله سليمان بن عبد الرحمن الحقيل، أستاذ التربية بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية في كتابه (الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الاسلام) حيث شدّد في أكثر من مكان على إن الوطنية التي ندعو اليها هي مستقاة من تعاليم الاسلام، التي لا تعني شيئاً آخر ما خارج الفهم السلفي.

اللافت في كلام الحصين ما اعتبره سلبيات غير إنسانية وغير حضارية، وبالنسبة له، حسب قوله، غير إسلامية لفكرة الوطنية. (أنظر صحيفة الحياة، ٨ أكتوبر ٢٠٠٩).

في حقيقة الأمر، ليس ثمة جديد في كلام الحصين عن الوطن ومتوالياته، فقد عكس بأمانة تامة الرؤية السلفية، القائمة

على اعتبار الكيانات الجيوسياسية معلولة، وقاصرة، وغير شرعية، مالم تكن كياناً انتقالياً، باتجاه الكيان الكبير، الذي قد يبطن احتجاجاً على وقف الجهاد، كما عبّر عنه قادة جيش (الاخوان) في العشرينيات من القرن الماضي، وخاضوا معركة عقائدية مع ابن سعود من أجله. الجديد في كلام الحصين هو ما اعتبره غلواً في الوطنية، في إشارة الى ارتفاع نبرتها في الاعلام السعودي الرسمي، ما يثير حفيظة المؤسسة الدينية، التي وقفت أمام انبثاث هذا النوع من الأفكار (الدخيلة) على (الأمة)!

في رد فعل على كلام الحصين، نفر الكاتب الليبرالي حمود أبو طالب لتقديم وجهة نظر مقابلة، وكتب مقالة في صحيفة (المدينة) في ١٠ أكتوبر الجاري بعنوان (أنا وطنيّ .. فهل لدي مشكلة؟؟)، بدأ فيها برسم مسافة احترازية من تصريحات الحصين، للتيقّن من صدورها عنه، ولكنه مالبث أن استحضر مفهوم الأمة الذي يرفعه تنظيم القاعدة، ليضعه مسطرة لقياس كلام الحصين. يقول أبو طالب (والشيخ صالح خير من يعرف..أن إلغاء مصطلح الوطن والوطنية هو من أبرز أدبيات الحاملين لفكر إقامة دولة واحدة من مشارق الأرض إلى مغاربها، ويقترفون ما يقترفون تحت غطاء الجهاد لتحقيق هذا الوهم..). في إشارة الى تنظيم القاعدة التي حملت لواء الأمة، لتبرير مشروعها الجهادي.

لم يتردد أبو طالب في الدخول الى حلبة السجال المفهومي، لمقاربة مسألة الوطن ومتوالياتها، فهو يرى بأن ثمة غموضاً في كلام الحصين فيما يرتبط بتطوّر مفهوم الوطن زمكانياً. ولكنه ما يلبث أن يقع على النقطة الفاصلة في الجدل، حين يأتي على الوطنية في مجالها الاسلامي، ويرى بأن لا تعارض مع الوطن والدين، على أساس (أن أوطانا أخرى تختلط فيها ديانات مختلفة ولكن لا يتعارض ذلك مع مصطلح أو مفهوم الوحدة الوطنية، وبالتالي نحن أولى أن نتحدث عن الوحدة الوطنية لأننا في وطن واحد وعلى دين واحد والحمدلله..). وحاول أبو طالب أن يجد مساحة تسامحية في كلام الحصين في ضوء اللبس المحفوف ببعض عباراته من قبيل (أن فكرة الوطنية أنشأت سلبيات غير إنسانية وغير حضارية، وبالنسبة لنا غير إسلامية)، ووجه ابو طالب سؤالاً تعليمياً، لا يخلو من تهكّم، حين طلب منه توضيح السلبيات تلك، للحيلولة دون الوقوع فيها دون قصد.

واقع الحال، أن رؤية الحصين ليست مقطوعة الجذور عن أدبيات سلفية مشحونة بكل السلبيات التي يمكن للكاتب والباحث العثور عليها، أو حتى يتوقّعها، وفتاوى العلماء ولجان الإفتاء الرسمية والشعبية تنضح بمثل تلك المواقف الصارمة التي ترفض أن يكون الوطن إطاراً ودليلاً في العلاقات الاجتماعية.

في السياق الجدلي نفسه، يعكس الشيخ بندر الشويقي في مقالته بعنوان (حقيقة الوطنية) المنشورة بتاريخ ٥ شوال الماضي، في موقع (نور الإسلام) الذي يشرف عليه الشيخ الدكتور محمد بن عبد الله الهدبان، رؤية سلفية سافرة، بدأها متسائلاً عن حقيقة الوطنية، والمقصود من الالحاح عليها وكثرة الحديث عنها، ويسحب ذلك الى اليوم الوطني والحكمة من الاحتفال به وتفخيمه. وتساءل، وهذا الأهم، عن المقصود بالوطن؟ وهل هو الأرض ذات الحدود السياسية، أو الناس، أم هو السلطة. وماهي أوجه التعارض والاشتراك بينها؟.

بعد كلام تعليمي طويل، وجّه نقداً لمنهج التربية الوطنية وقال (قبل بضع سنوات قرَّر وزير التربية والتعليم الأسبق تدريس مقرر

السجال حول الوطن يعبّر عن أحد أشكال التجاذب الأيديولوجي والسياسي في المملكة، ويلمح الى أزمة مفتوحة على ثنائيات مضادة

جديد بعنوان "التربية الوطنية". ولعدم قناعة الطلاب و المدرسين بهذا المقرَّر، فقد تحول إلى ما يشبه "الزائدة الدودية" داخل مناهج التعليم التي تعاني ـ أصلاً ـ من التخمة). وأضاف (وقبل عام مضى أعلن مدير عام التربية و التعليم عن إجراءات مشددة وعقوبات تفرض على مدراء المدارس التي لا تلزم طلابها بآداء تحية العلم صباحَ كلِّ يوم!! وأكد مدير التربية والتعليم أن مشرفين تربويين سيقومون بمتابعة الأمر، إضافة لأعضاء من هيئة الرقابة والتحقيق!!). وواصل سرد الأمثلة (وبداية من العام المنصرم أعلنت الجهات الرسمية لدينا (فرض) إجازة رسمية على الجميع. ليس على القطاعات الحكومية فحسب، بل حتى على القطاعات الأهلية. وأصبح أصحاب الورش والمصانع ممنوعين من التكسُّب وطلب الرزق في (يوم الوطن). ومن يتجرأ على طلب رزقه ذلك اليوم فسوف تفرض عليه الرسوم والغرامات!!).

ويعلّق على ذلك بالقول (كل هذا يجري من أجل ترسيخ "حب الوطن" في القلوب!.. فأي وطنٍ هذا الذي يحتاج أبناؤه لكل هذه الإجراءات لتغرس محبته في قلوبهم؟!!). ويوضّح ذلك بأن حب المملكة ليس نابعاً من كونها وطناً (بل يحبونها لكونها بلاد الحرمين ولأنها أقرب بلاد الله لشرع الله. وبرفعها شعار الدين كسبت ولاء ومحبة أبنائها، بل وأبناء المسلمين في كل شتى أقطار الأرض. فكانت ـ بحمد الله ـ غنيةً عن مقرر التربية الوطنية، وعن الأعياد المحدثة). ويرجع الشويقي إقرار منهج الوطنية الى الخلخلة العنيفة التي تعرضت لها المملكة بعد غزو نظام صدام حسين للكويت، حيث تنادى البعض الى تنمية (الحس الوطني) وطرح مقرر (التربية الوطنية) الذي اعتبره (ثمرةً لذلك التفكير الغريب).

ما يلفت في مقالة الشويقي هو ما جاء في هذه الفقرة: (بالنسبة لي فإني أجد مثل هذه المقترحات تبلغ الغاية في السذاجة و السطحية ، فضلاً عن مخالفتها للشرع القويم. ذلك لأن الذي يملأ جسده وسيارته بالمتفجرات ويعمد إلى إزهاق نفسه وتقطيعها إرباً، إنما يفعل ذلك لأن حب بلده قد بلغ عنده مبلغاً عظيماً، بحيث ضحى بنفسه لما آمن أن هذا هو الطريق المتعين لتطهير بلده من العدو. هكذا يفكر أولئك الشباب، فالمشكلة هنا ليست مشكلة حب أو كره للوطن، وإنما هي مسألة دين وقناعة. ولعل الواحد من هؤلاء يحمل في قلبه من حب بلده أضعاف ما يحمله الكثير من الكتبة المتشدقين بالوطنية، لكنه سلك طريقاً خاطئاً لما حمل قناعةً خاطئة).

وخلص الى أن الامة لديها ما تجمع عليه غير حب الوطن، وانتقد المثقفين المحليين الذي يكتبون عن الوطن ووحدته كجامع، أو الاحتفال باليوم الوطني. بل اعتبر ما تنشره جريدة (الوطن) التي أعقبها بعلامة تعجّب، وغيرها من المواقع الاعلامية السعودية بأنها لا تجتمع على هدى.

وفيما تتواصل السجالات حول مفهوم الوطن من منطلقات دينية أو سياسية أو حتى اجتماعية، فإن ما تومىء إليه تلك السجالات بأن هذا البلد مفتوح دائماً على انفجارات ثقافية وسياسية وأمنية، طالما أن لا ثوابت يمكن الاحتكام إليها.

الحملة الليبرالية على الشثري

صراع تيارات أم سباق التزلّف للسلطة

فريد أيهم

لم تؤخذ حملة الليبرالية السلطوية على موقف العضو المقال من هيئة كبار العلماء الشيخ سعد الشثري من مسألة الاختلاط في (جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنيّة) على أنها انتصار لرؤية ليبرالية محض، لغيابها في مواقف عديدة كانت فيها الليبرالية معنيّة للتعبير عن نفسها. فالهبّة الليبرالية الفجائية بعد استدراج الشيخ الشثري لإعادة إحياء موقف سلفي قديم من موضوع (الاختلاط)، ولم يكن ابتكاراً شثرياً، كانت مثار سؤال المراقبين.

نتفق تماماً مع الرأي الذي طرحه سعود كاتب، أستاذ الإعلام والتكنلوجيا في جامعة الملك عبد العزيز في جدة في صحيفة (ذي ناشيونال) الصادرة في أبو ظبي باللغة الانجليزية في ٧ أكتوبر الجاري، بقوله (إن الليبراليين أصبحوا متطرفين مثلهم مثل المحافظين وما حدث هو نكسة للتنمية الاجتماعية في البلاد). ويوضّح ذلك (الليبراليون والمحافظون يستخدمون الأدوات نفسها في القضاء على المعارضة، واستفزاز السلطة السياسية لقمع حقوق الآخرين، كما كان يفعل المتطرفون الدينيون في الماضي، ليبراليون بلغة التطرف الديني!).

وقد بدأت المواجهة مع الشيخ الشثري بعد جوابه على سؤال قدّمه شخص متّصل من قطر الى برنامج (الجواب الكافي) الذي تبثّه قناة (المجد) الحسوبة على التيار السلفي السعودي في ٨ شوال الماضي، واستنكر وجود الاختلاط في جامعة الملك عبد الله.

ما أثار ليبراليي السلطة ليس جواب الشثري فحسب، بل رد الفعل السلبي على ما قاله المتصّل القطري المدعو (أبا سالم)، بأن هذه الجامعة (يغلب عليها التوجّه العلماني)، وقوله أيضاً (نتمنى من العلماء يعني علماء ما شاء الله أكثر كلامهم عن المجاهدين وفي الصد عن المجاهدين والطعن فيهم ونتمنى أيضاً أن يقيموا الحجة على هذا ولي أمرها..). فلم يسمع المتصّل من مقدّم البرنامج غير كلمة (شكراً لك أباسالم).

ورغم أن الشيخ الشثري إمتدح الجامعة الجديدة، والأهداف التي أنشئت من أجلها، ولكنه أبدى تحفّظه على جوانب عديدة منها ما يرتبط بالعلوم التي سيتم تدريسها في الجامعة، وأخرى بالسلوك العام في الجامعة، وقال (قد يكون هناك أشياء خفية وتفاصيل غير موافق عليها من قبل ولي الأمر وتكون قد خفيت عليه ولذلك فإن الوصية في مثل هذا أن يكون هناك لجان شرعية في مثل هذه الجامعة لتفقد هذه العلوم والنظر فيها والنظر في ما خالف منها الشرع فيبعد، لأن ما خالف الشرع فإنه لا تكون صحيحاً ولا صواباً ونحن ننظر إلى عدد من العلوم أدخل فيها نظريات وآراء شاذة غريبة ودرست في هذه العلوم مثل نظرية التطور والنشأة وغيرها من النظريات ولذلك فإن الوصية إيجاد لجان شرعية للنظر في هذه الأقسام وهذه الدراسات للنظر في مدى موافقتها للشرع وعدم مخالفتها لأحكامه وبذلك تحصل فوائد عظيمة. من أول هذه الفوائد إرضاء رب العزة والجلال بجعل تدريس هذه العلوم غير مخالف للشرع وبعدم تمكين من لا يعرف أحكام الشرع من إدخال نظريات وآراء مخالفة للحق ومخالفة للصواب ومخالفة للشرع). أما في البعد الإخلاقي، فقال الشيخ الشثري (الإختلاط مفسدته عظيمة وشره كثير) وأنها (مدعاة لمساوئ متعددة، ويجر إلى السفور والذنوب ولا بد من أن تتبعه مصاحبة من الجنسين لغرض المصلحة الدراسية وحاجة كل منهما الى الآخر، وسوف ينتج من هذا الاختلاط ابتزاز وتصوير ومنكرات نحن ومجتمعنا في غنى عنها).

لم يمض يوم واحد على المقابلة، حتى استنفرت الأقلام المحسوبة على التوجّه الليبرالي لشن حملة إعلامية واسعة النطاق على الشيخ الشثري، وبدا من الردود التي نشرت في صحف محلية رئيسية وكأنها تفتح ملفاً واسعاً ينطوي على مكبوتات إزاء المرجعية السلفية المتشدّدة، فيما ظهر أن المعركة شكّلت أحد صور المواجهة بين تيارين داخل العائلة المالكة، تيار الملك عبد الله بفريق ليبرالي وتيار الأمير نايف بفريق سلفي متشدد.

وبدأت المعركة برد افتتاحي كتبه رئيس تحرير صحيفة (الوطن) جمال خاشقجي في ١٠ شوال، ثم انطلقت الحملة في اليوم التالي لتغمر الصحف المحلية، لتصل عدد الردود على الشيخ الشثري الى ١٨ مقالة، خمسة منها لرؤوساء تحرير صحف محلية رئيسية وهي (عكاظ)، (الرياض)، (الجزيرة)، (الاقتصادية)، (اليوم)، فيما استأثرت صحيفة (عكاظ) بنصف الردود.

حاول الشيخ الشثري احتواء الحملة الإعلامية التي شنّت عليه، ولكن ذيول المواجهة اتّسعت بوتيرة متسارعة، ما أفقده القدرة على السيطرة. وكتب الى (الوطن) توضيحاً بعنوان (مانسب لي غير دقيق وأدعم كاوست)، على أساس أن ما اعتمده رئيس تحرير الصحيفة خاشقجي لم يكن من مصدر موثوق، وأبدى الشثري تراجعاً عما قاله مشدّداً على (عظم دور هذه الجامعة وعظم الأهداف التي أنشئت الجامعة من أجلها..)، ولكن التراجع غمرته الردود المنفلتة من عقالها، بل لم تقبل (الوطن) منه تراجعه، وأعادت نشر الفقرات اللاهبة في كلامه الى قناة (المجد)، بالتركيز على ما قاله المتّصل القطري حول موقف العلماء من المجاهدين والطعن فيهم، وكذلك مسألة الاختلاط.

مطالعة في الردود

في أول رد فعل على كلام الشيخ الشثري، انبرى رئيس تحرير صحيفة (الوطن) جمال خاشقجي في ٢٩ سبتمبر الماضي لكتابة مقال بعنوان (الشيخ الشثري وقناة المجد.. لمَ التشويش ونحن في خير من ديننا ودنيانا؟)، اعتبر فيه كلام الشثري تشويشاً، ودافع فيه عن سياسة الملك (العالم بالمصلحة، والذي لا يقدم على أمر بدون استشارة العلماء..). وأشار خاشقجي الى ما يمكن أن تفيد منه الجماعات القاعدية من كلامه للنيل من المملكة، ما

وصفه بأنه (إرجاف وتشويش). ولم تخلُ مقالة الخاشقجي من مداهنة ممجوجة، وإطراء مبالغ في غير محله.

في مقالة رئيس تحرير صحيفة (الرياض) تركي السديري بعنوان (لماذا نختلف عن المجموع الإسلامي) المنشور في ٣٠ سبتمبر الماضي، ما يلفت الى معطيات جديدة منها: أن هيئة كبار العلماء لم تعد مرجعية نهائية ومطلقة فوق المسائلة، لأن صدور رأي عن أحد أعضائها قد يتسرب ويتكرر من قبل أعضاء آخرين. ولعله من المرات النادرة التي يفتتح مشهد واسع في الجدال الداخلي حول الدائرة الاسلامية الممتدة من حدود أندونيسيا الشرقية الى حدود المغرب الغربية، بعد أن كانت الدائرة تلك تتضاءل أمام سطوة المركز السلفي النجدي، بما يجعل السؤال الذي أثاره السديري جديراً: (لماذا ونحن سكانياً لا نمثل ٥٪ من المجموع الإسلامي متمسكون بهذا الاختلاف عنهم، مع أن بينهم يوجد علماء كبار.. كبار جداً.. يعتبرون مرجعيات دينية مهمة، والمثل الأقرب، أزهر القاهرة.. هل يعني ذلك أن لدينا مذهبية خاصة تفصلنا عن كل العالم الإسلامي، أم أن عالم الأكثرية منحرف عن الخط الإسلامي؟..). سؤال مركزي بكل أبعاده، لأن من شأنه إعادة تشكيل الوعي الديني السلفي، الذي كان مشدوداً لأكثر من قرنين من الزمن الى وهم نزاهة الذات ودنس الآخر.

يلفت السديري أيضاً الى أن اعتلال التصويرات الدينية السلفية للآخر: المرأة، العلم، المسلم، وهي موضوعات طالما أحكم التصوير السلفي مواقفه المقفلة إزاءها، حتى باتت غير قابلة للجدل، مثل تصوير المرأة بأنها (فاقدة لقدرة المواجهة ضد مغريات أي انحراف)، ويخلص الى نتيجة (لدينا أكثرية واعية تمارس حياتها بشكلها الطبيعي، وأقلية تريد عزلنا بمذهبية خاصة؟..). ويفتح السديري أفق الجدل على نطاق واسع، مستحضراً الانتقادات الواسعة التي يتعرض لها المذهب السلفي في الاعلام العربي والعالمي ويقول (يغضبنا في إعلامنا أن تتكرر لدى الإعلام العربي والعالمي تهم وجود مذهبية خاصة بنا تعزلنا عن المسلمين قبل أن تعزلنا عن الديانات الأخرى..).

وكما يظهر بوضوح، فإن النقاط التي أثارها السديري لم تكن مقتصرة على موقف الشثري وحده، بل يلامس قضايا الوعي السلفي بصورة عامة، قد لا تسمح غير هذه المناسبة استعمالها مبرراً للإضاءة عليها، فلربما لا تتاح له فرصة أخرى للتعبير عنها بهذه الصراحة.

على خلاف ذلك، بدا محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ في مقالته (ما هكذا يا سعدُ تورد الإبل!) في صحيفة (الجزيرة) في ٣٠ سبتمبر الماضي، كاتباً حكومياً بامتياز، مبتدئاً بمعيارية الانتماء للجهاز الحكومي، بوصفه ضابطاً للموقف والسلوك. فأقصى ما توصّل إليه آل الشيخ من ملاحظات على تصريح الشثري لقناة (المجد) أنه كسر تابو الوظيفة الرسمية، باعتبار أن (هيئة كبار العلماء) هي مجرد جهاز من أجهزة الدولة، وتخضع لأنظمة وقوانين محددة يفترض فيه الامتثال لها. وإذا ما خالف ضوابط المهنة فلا بد له أن يرحل ويترك الوظيفة، وليمارس الحرية على طريقته بعد أن أصبح يمثّل نفسه وليس الجهاز الذي ينتمي إليه.

ولم يكن الجانب الآخر من تقييم آل الشيخ لتصريح الشثري سوى تديين للملاحظة الأولى، حيث أعاد موضعة العلاقة بين العلماء والأمراء ضمن ضابطة (ولاية الأمر)، مذكّراً بالعقيدة السلفية القائمة على أساس طاعة ولي الأمر، بناء على الآية الكريمة (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)، حيث طبّق مفهوم ولاية الأمر على (صاحب البيعة)، وقال بأن (طاعة ولي الأمر المأمور بها شرعاً تقتضي الامتثال لكل ما يكرس هذه الطاعة، ويجذرها، ويرسخها، من قول وعمل). وبصرف النظر عن الجدل الدائر حول مفهوم ولاية الأمر، حتى داخل الدائرة السلفية، وقد كتب عنها علماء سلفيون وآخرهم الشيخ ناصر العمر، على خلفية مناقشة جرت في مجلس الملك عبد الله - إبان ولايته للعهد - بحضور الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الذي كان يرى مفهوم ولاية الأمر منصرفاً الى العلماء، وهم أجلى مصاديقه، ثم الأمراء تبعاً لهم، فإن آل الشيخ أراد تصفية حساب مع مشايخ الصحوة في التسعينيات الذين عبّروا في (مذكرة النصيحة) عن آرائهم الدينية في سياسات الدولة السعودية، ثم وجّه كلامه للشيخ الشثري مذكّراً ومحذّراً (ولا بد أنك لم تقرأ بعمق وتفحص ما اكتنف البلاد في تلك الحقبة التاريخية من أولئك الحركيين وتذرعهم (بالنصيحة) لتمرير أجندتهم السياسية؛ لتأتي اليوم - هداك الله - وتكرر نفس الأسلوب، وتترك لحركيي (قناة المجد) أن يستغلوك، ويستغلوا مكانتك وقيمتك، لهز الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد).

من منظور استعراضي، قدّم يوسف الكويليت في مقالة بعنوان (المرأة بين هاجس الشكّ.. واليقين!!) في صحيفة (الرياض) في ٣٠ سبتمبر الماضي، جرد حساب لمنجزات الحكومة في تعليم المرأة والارتقاء بها واشراكها في دورة التنمية الشاملة، منذ عهد الملك فيصل وحتى اليوم، بالرغم من معارضة المشايخ وبعض الفئات الإجتماعية المحافظة.

ومن منظور أنثوي بنكهة حقوقية ورمانسية، لجأت جهير المساعيد في مقالة بعنوان (نفخ سعد في نور كان به الكون سعيدا!!)، في صحيفة (عكاظ) في ٣٠ سبتمبر الماضي، الى لهجة مطرّزة بمفردات ذات طبيعة حكمية كما يبدو واضحاً من هذه الفقره (حسبنا الصيحة الجاهلية ستأتي من الغوغائيين والمتمثلين برداءة الصحوة من الدعاة الصغار الزاحفين إلى المنابر بعلو أصواتهم وليس بعلو حججهم!! الفارغون من العلم وإن ادعوه والمتعطشون لتحقيق مآربهم في الشهرة والظهور ولو على حساب سماحة الدين ونقاء الشريعة!). صمدت المساعيد في قاعة المحكمة الدينية والاحتكام الى لغة دينية بقولها (منهجنا في الشرع الكريم إن جاءكم فاسق بنبأ.. فتبينوا! والذي حدث أن الشيخ سعد انجرف ولم يتبين!! وهذه الكارثة التي تحل على المسلمين أن يقودهم شيوخهم إلى الظلمات بدلا من النور!!..).

اما مقالة عبده خال (نظرة الشثري ونظرة الواقع) المنشورة في (عكاظ) في ٣٠ سبتمبر الماضي، فقد اختار مسألة الإختلاط كيما تكون حجر الاساس في دورته النقدية، بدأها بالتشكيك في كفاءة الشيخ الشثري (كان انضمامه للهيئة محفزا لأن يكون ذا بصيرة نافذة في واقع الحال وليس مرتبطا بالنظرة الهامشية وتغليب الظن بالإمساك بحجة سد الذرائع..). وكرر خال الإنطباع السائد حول خضوع العلماء لمزاج العوام بقوله (فما قاله الشيخ عبر قناة المجد لا يعدو كونه رأي بعض الناس..)، دون أن يشير ولو بصورة عابرة الى موقف طائفة كبيرة من علماء المدرسة السلفية من مسألة الاختلاط. وكما هو الحال بالنسبة للمساعيد، فإن خال لجأ الى التاريخ الاسلامي من أجل تبرير (اختلاط) طلاّب جامعة الملك عبد الله..كان يفترض أن تكون المناقشات قد جرت منذ أمد بعيد حين صدرت الفتاوى الأولى حول حرمة الاختلاط وبنيت عليها سياسات الدولة وبرامج الفصل، والخلوة المحرّمة، والمحرم (الذكر) في السفر، ومسائل أخرى متداخلة مع موضوع (الإختلاط)، الذي لم يكن الشثري أول من قاربه.

ولم تحد مقالات الحملة الإعلامية الملبرلة على الشيخ الشثري في نهاية سبتمبر الماضي عن أحد هدفين: نقد التشدد الديني السلفي على المستوى الاجتماعي، وانتصار لسياسة الملك عبد الله، وتأكيد مبدأ الانضباط والطاعة للحكومة. وقد أراد كثير من المشاركين في حملة الردود على كلام الشيخ الشثري الفوز بالتقرّب زلفى الى أحد جناحي العائلة المالكة.

ملف الفساد في الصناعة الدفاعية البريطانية

لصوص (اليمامة) أمام القضاء

يحي مفتي

كلما طال أمد التحقيق في ملف الفساد الخاص بصفقة اليمامة، كلما تكشّفت أسراره تباعاً، وبرزت أسماء جديدة في ملف التحقيق، فمصادر مقرّبة من مكتب التحقيق في الغش التجاري في بريطانيا تشير الى ضلوع عشرات الأمراء السعوديين، كانوا يفيدون من (شرهات) شركة السلاح البريطاني بي أيه إي، التي كانت تخصص لهم برامج سياحية مدفوعة الثمن في عواصم مختلفة من أوروبا وآسيا والولايات المتحدة، بما في ذلك الحفلات الحمراء، إضافة الى السكن في القصور الفارهة، والرحلات البحرية، والهدايا والإعطيات. فقد تحوّلت (اليمامة) إلى مفسدة جبّارة تقلّب فيها عشرات من الأمراء، وحصد بعضهم مئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية.

كان لابد لهذا الملف المثير للإشمئزاز، أن يضع القضاء البريطاني في مواجهة مع مصداقيته وجدارته، بسبب المخالفات الخطيرة التي أضرّت ببنية النظام التشريعي في بريطانيا، وبالقيم الليبرالية والديمقراطية التي بدت وكأنها دمى ألعاب أمام المال السعودي.

ومنذ قرار رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير بإيقاف التحقيق في قضية الفساد المتعلّقة بصفقة اليمامة التي أبرمتها بريطانيا والسعودية في العام ١٩٨٥، كانت الضغوطات تتصاعد من قبل مؤسسات المجتمع المدني والصحافة البريطانية، والمناهضين للفساد، من أجل إعادة الاعتبار للسلطة القضائية التي تعرّضت لامتحان عسير يمسّ باستقلالها ومصداقيتها وصلاحياتها تحت وطأة ما أسماه حينذاك توني بلير (المصلحة القومية)، كمبرر لإيقاف التحقيق.

منذ منتصف سبتمبر الماضي بدا وكأن السلطة القضائية في بريطانيا قد شرعت في الإمساك بزمام المبادرة مجدداً في ملف الفساد، حيث بدأ مكتب التحقيقات في الغش التجاري الخطير بعد إعاقة الحكومة ونفي شركة بيع الأسلحة البريطانية تهم الفساد الموجّهة إليها. فالتحرّك الهادف لحصول المدّعي العام على الموافقة للتحقيق مع بي أيه إي تأتي بعد ست سنوات من قيام شبكة أسرار العمولات الخارجية الخاصة بشركة الأسلحة قد تم الكشف عنها من قبل صحيفة (الجارديان) في سلسلة من التحقيقات المطوّلة. فقد أنشأت بي أيه إي شركات تمويل غير معلنة في المناطق الواقعة خارج نطاق تطبيق القوانين الخاصة بالحسابات المالية للشركات والأفراد مثل جزر فيرجن البريطانية .

وبمساعدة بنك لويدز البريطاني، قامت مؤسسة (الجوهرة الحمراء) التابعة لشركة بي أيه إي بتحويل أموال بصورة سرية بمئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية الى كل أنحاء العالم. عادة، يتم تحويل النقد الى شركة مجهولة مسجّلة في بنما، بمالك سري وحساب بنكي في سويسرا. ولكن إلى أين ذهب المال بعد ذلك، هناك يبدأ تصميم الغموض المحيط بقصة الفساد.

حين بدأ مكتب التحقيقات في الغش التجاري الخطير النظر في القضية بغرض التحقيق في ما تقوم به شركة الأسلحة النافذة مثل بي أيه إي، إكتشف

بـأن النقد الخـاص بمؤسسة (الجـوهـرة الحـمـراء) التابعة للشركة كان ينتهي الى جيوب وسطاء بي أيه إي المدعوين بـ (الوكلاء)، أو (المستشارين).

وقد شكّك المكتب بأنه عبر عـدّة طبقات من التمويه والسريّة، وغسيل الأموال عبر الثقوب المالية السوداء مثل ليشتنشتين، والرشاوي التي قد تكون في نهاية المطاف تصل الى سياسيين أو مسؤولين في بلدان اشترت أسلحة وطائرات حربية من بي أيه إي.

تاريخياً، كانت هـذه هي الطريقة التي تمّت عبرها التجارة البريطانية مع دول أجنبية، فقوانين النزاهة التي تحترم في الوطن لا يتم تطبيقها في الخارج.

ولكن في العام ٢٠٠١، طرحت المملكة المتحدة بصورة محددة تشريعاً لتجريم الرشاوى الأجنبية. وفي وقت لاحق، أخذ مدير مكتب التحقيق في الغش التجاري، روبرت واردل، التحدي، ولكن تحقيقه في الفساد بدأ في تهديد وجود الوكالة. وفي ٢٠٠٦، أوقفت حكومة بلير كل التحقيقات في صفقة بيع طائرات التورنيدو الحربية الى العائلة المالكة في السعودية، وهي صفقة استمرّت ٢٠ سنة بقيمة ٤٣ مليار جنيه كانت من نصيب بي أيه إي.

وبرزت إدعاءات تفيد بأن مليار جنيه إسترليني وطائرة إيرباص شخصية تم نقلها الى الأمير بندر، ابن ولي العهد سلطان. وهناك مليار جنيه آخر قد تم تحويلها الى حسابات بنكية في سويسرا مرتبطة بسعوديين بـارزين. وبعد قيام شركة بي أيـه إي بالتحرّك للضغط من أجل إيقاف التحقيقات، قال تـوني بلير بـأن تحقيق مكتب الغش التجاري في رشاوى السعوديين كانت تهدد (الأمـن القومي)، وتخاطر بوظائف المصوّتين في الدوائر الشمالية، حيث تقع معامل بي أيه إي.

وقد أثـار التدخل السياسي هذا سخطاً واسعاً حـول الـعـالم. فقد شعر مكتب التحقيق في الغش التجاري بالإهـانة والتحقير. فالمزاعم الأكثر إثارة في بريطانيا حول رشوة أجنبية تبددت، والتحقيق في ملف بي أيه إي بدا أنه قد قُتل. وفيما تصادم المدعي العام اللاحق اللورد جولدسميث مع السيد واردل، قرر الأول بأن أداء الوكالة بحاجة الى فحص.

وفي إعـادة تقويم لاحق من قبل مكتب الغش التجاري وصفت العملية بأنها (غير أخلاقية وغير متقنة الأداء) مع (إدارة وقيادة غير كافية). وقرر السيد واردل الإستقالة كمدير للمكتب في إبريل من العام الماضي، ليحل مكانه ريتشارد الدرمان، المحقق الرئيسي في الدخل والجمارك في المملكة المتحدة.

وقد أبدى المحامي البالغ من العمر ٥٦ عاماً ذو الطريقة الوادعة بأنه لم يكن متفاجئاً بما شاهده في ملف التحقيق. وقال بأنه يريد التخلص من الصورة الخشبية لمكتب الغش التجاري، فقام بتطهيره من كثير من المحققين والمدراء.

وسمح للمحققين بمواصلة الخوض في دعاوى الرشاوى ضد شركة بي أيـه إي المتعلّقة بأربع بلدان ذات حساسية سياسية متدنية وهي: تنزانيا، جمهورية التشيك، جنوب أفريقيا، ورومانيا. ووجّه ألدرمان إهتمامه للقضايا غير المحسومة المتعلقة بشركة بي أيه إي. وقام بمطالعة ملفات المحققين لأربع سنوات.

وكان حكمه قاسياً، وقال بأن نوعية الأدلة لم تكن قابلة للخدش. وبحسب زملائه، كان يعتقد ـ الدرمان ـ بأن الفريق قد تشتت حول (أنظمة إنتاج) غير مركّزة بما يتطلب من شركة بي أيه إي الكشف عن وثـائـق، وتم تخفيض الحـبـال بـمـا لا يجعلهم قادرين على التوصل الى نتيجة صحيحة.

وفي الخريف الماضي، جلب المحقق السابق في الدخل والجمارك، كيث مكارثي، لتحمل مسؤولية قضايا الرشاوى الأجنبية بتوجيه محدد من أجل (حسم) قضية بي أيه إي. وكان لديه مهمة إعادة إنعاش المحققين الذين تم انتقاد عملهم بشدة.

وفي إبريل الماضي، أمضى مكارثي أسبوعين في مفاوضات خاصة ومكثّفة مع بي أيه إي، والتي كان يمثلها طاقمان من المحامين من (لينكليترز وألين وأوفري).

ويعتقد بأن مكتب الغش التجاري قد استطاع الآن في أن يحصل على دليل قوي. وقدّم قضية ضد بي أيه إي، على أمل إقناع الشركة للتوصل من أجل السلام.

أثار التدخل السياسي في تحقيقات (اليمامة) سخطاً واسعاً حول العالم، وشعر القضاء البريطاني بالإهانة والتحقير، لأن الأمراء نجحوا في تجميد التحقيق

توقّع ألدرمان الواثق بنفسه حلاً سريعاً خلال أسابيع. ولكن بي أيه إي، والتي كانت دائماً تنفي أي تصرف خاطىء، تحمّلت ذلك رغم المصاعب. ويبدو أن الشركات وضعت جانباً المدد المحددة. فقد استغرقت المباحثات طيلة الصيف حتى قرر ألدرمان، المستحث بغياب مؤشر للنجاح، موعداً نهائياً في ٣٠ سبتمبر الماضي، مشفوعاً بتهديد ـ في حال عدم موافقة بي أيه إي على التسوية حتى ذلك التاريخ، فإنه سيترك طاولة المفاوضات ويبدأ التحقيق.

ولحد الآن، فإن القضية الأكبر في المفاوضات هي المبلغ الذي سيتم مصادرته من الشركة، بحسب أحد المصادر. قرارات المصادر مصمّمة لضمان أن الجناة لن يفيدوا من جرائمهم. ويريد مكتب التحقيق في الغش التجاري ما يصل الى ٥٠٠ مليون جنيه، والـذي، بحسب مصدر من داخـل التحقيق، سيتم النظر إليه باعتباره (مؤلماً) للشركة، ولكن ليس الى حد تدمير الشركة. المبلغ المتفق عليه سيوضع أمام قاضٍ. وسيطلب من بي أيه إي الإقرار بالجرم بخصوص التهم المتعلّقة بالفساد، وأن تواجه غرامة جنائية مفروضة من قبل المحكمة.

وبحلول منتصف سبتمبر، اي مع اقتراب الموعد المحدد من قبل ألدرمان، كان الطرفان متباعدان، بحسب مصدر مطلّع على المباحثات. فيما يضم كل طرف أوراقه الى صدره.

وقد انتهت المدة بخطوة أساسية بعد يوم من نهاية الموعد المحدد للبحث في الموافقة على ما سيكون تحقيقاً واسعاً ومثيراً للجدل.

بـي أيـه إي كانت مستعدة للتسوية، بحسب بعض المصادر، ولكن ليس بحسب شروط مكتب التحقيق في الغش التجاري. وكانت فكرة بي أيه إي للعقوبة المناسبة تحوم بالقرب من ٥٠ مليون جنيه إسترليني وليس ٥٠٠ مليون جنيه. وقد اعتبر مكتب الغش التجاري ذلك بأنه بمثابة قرصة برغوث.

ويرى كثير من المراقبين القضائيين بأن لعبة البوكر مازلت بعيدة عن وقت النهاية، وأن شركة بي أيه إي قد تعود الى الطاولة مجدداً.

ومـع إطـلالـة شهر أكتـوبـر، أي نهاية المهلة المحددة من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري، بدأ مدير المكتب يطلق الإشارات عن نيتّه بالتحقيق مع شركة الأسلحة بي أيه إي بخصوص تهم الفساد، وحظيت هذه الخطوة غير المسبوقة بدعم فوري من قبل المدّعي العام، اللورد جولدسميث.

جولدسميث، الذي كان في منصبه حين أرغم مكتب التحقيق في الغش التجاري على إيقاف التحقيق السابق مع الشركة، دعم الموقف الصارم للمدير الحالي للمكتب رتيشارد ألدرمان، الذي بدا واضحاً بأنه ينحو باتجاه التحقيق ما لم تذعن الشركة للقبول بعقوبات مالية ثقيلة بسبب سلوكها لجهة تأمين عقود أسلحة أجنبية.

في مـقـالـتـه في صحيفة الجـارديـان، قـال جولدسميث، حيث على خليفته السيدة سكوتلاند تقديم كل ما من شأنه من أجل المحاكمة الجنائية، بـأن مقاربة مكتب التحقيق في الغش التجاري على أساس (العصا والجـزرة) مع بي أيه إي كانت الصحيحة. وقد أعلن ألدرمان في الأول من أكتوبر بأن مكتبه سيهيء لورقة عمل لتقديمها الى المدعي العام، للحصول على موافقة رسمية للبدء بالتحقيق مع بي أيه إي.

وقد جاءت تلك الخطوة عقب رفض بي أيه إي الإذعـان للمهلة النهائية التي حدّدت له من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري وهي ٣٠ سبتمبر الماضي، من أجل المناقشة في اتفاقية تسوية كبديل عن محاكمة جنائية كاملة في تهم ذات علاقة بالرشوة.

البيان العام الصادر في الأول من أكتوبر، كان مأساوياً وغير مسبوق في السياق القضائي البريطاني. ولكن البيان ترك فسحة لشركة بي أيه إي

للعودة الى طاولة المفاوضات. وبطبيعة الحال، فإن الطلب الرسمي للموافقة على بدء التحقيق مع الشركة لن يتم تقديمة للمدّعي العام الا بعد مرور ثلاثة أو أربعة أسابيع كيما تأخذ ورقة العمل طريقها الى مكتب المدّعي العام، بحسب مصادر مكتب التحقيق في الغش التجاري. وتقول المصادر بأن بي أيه إي التي حاولت وفشلت في التعامل بمكر مع مكتب التحقيق في الغش التجاري، قد تعيد فتح محادثات التسوية في أي وقت.

وهناك تقارير على نطاق واسع في بداية أكتوبر، ولم يتم التعليق عليها من قبل أي من الأطراف المعنية، بأن المال كان النقطة الرئيسية العالقة في المباحثات الخاصة الطويلة. فشركة بي أيه إي غير راغبة في دفع المبلغ المقدّر بـ ٥٠٠ مليون جنيه الذي يطالب به مكتب التحقيق في الغش التجاري كعقوبة لما تزعمه بأنها معاملات فاسدة في أربع بلدان وهي: تنزانيا، جمهورية التشيك، جنوب أفريقيا، ورومانيا.

وكانت الشركة تأمل في الهروب من عمولات وصفت من قبل أحد المصادر بأنها (عشرات الملايين) فقط. وقد سقطت أسهم شركة بي أيه إي من ٤٪ في الأول من أكتوبر، أي بما يخفض ٥٠٠ مليون جنيه من قيمة الشركة، جاء ذلك بعد نهاية المهلة المحددة من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري للرد على طلب دفع عقوبة مالية من أجل إغلاق الملف.

وفيما تحاول شركة الأسلحة البريطانية بي أيه إي البحث عن مخرج طوارىء بالنسبة لها كيما تهرب من مواجهة القضاء البريطاني، فإنها تحاول استخدام كل وسائل الضغط، المادية والمعنوية من أجل تعطيل أو تأجيل عمل مكتب التحقيق في الغش التجاري، فيما ينغمس بعض الأمراء في استعمال الرشى من أجل حشد أكبر المحامين في بريطانيا للدفاع عنهم في قضية بات الفساد شاهداً ملكاً عليها.

في المقابل، كانت خطوة ألدرمان، مدير مكتب التحقيق في الغش التجاري، لبدء التحقيق في اتهامات الرشاوى قد حظيت بترحيب من قبل مناهضي الفساد، وكثير منهم وجّه انتقادات في العام ٢٠٠٦ الى رئيس الوزراء توني بلير، وجولدسميث، باعتبار المدّعي العام، لإجبارهم مكتب التحقيق في الغش التجاري لوقف أكبر عملية تحقيق مع شركة بي أيه إي، بخصوص عمولات دفعت في صفقة اليمامة التي بلغت قيمتها ٤٣ مليار دولار مع السعودية. وقال شاندرشيخر كريشنان، المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية في بريطانيا، (نحن نرحّب بهذا العمل القوي من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري ونتوقع الآن من المدّعي العام الموافقة على التحقيق). إنها تبعث برسالة واسعة وهامة الى الشركة البريطانية بأن الرشوة ليست دفعاً)، بحسب أندرو فينشتين، نائب سابق في جنوب أفريقيا والذي سعى للتحقيق في مزاعم فساد حول صفقات عسكرية. وقال أيضاً بأن (العدالة ستتحقق من خلال قضية في المحكمة).

وفي الرابع من أكتوبر، كتبت صحيفة الجارديان مقالاً تحدّثت فيه عن محاولات حثيثة تقوم بها شركة بي أيه إي لدفع مكتب التحقيق في الغش التجاري من أجل إعادة فتح محادثات تسوية بعد أن تعرّضت الشركة إلى ضربة مالية موجعة بعد خسارة جزء من أسهمها.

وكتبت الصحيفة بأن الشركة تضغط على مكتب الغش الخطير في الإسبوع الأول من أكتوبر من أجل إعادة فتح المحادثات بخصوص تسوية محتملة حول مزاعم الفساد في مراهنة الدقيقة الأخيرة من أجل سحب القضية المدمّرة من المحكمة. فقد شهدت أكبر شركة منتجة للسلاح في بريطانيا سقوط سعر السهم في يومين تحت المعدل بعد أن تردّدت أصداء سلبية عن قرار مكتب التحقيق في الغش التجاري للحصول على إذن رسمي للبدء بإجراءات قضائية ضد الشركة.

ورفضت شركة بي أيه إي التعليق على تلك الأنباء، ولكن مطّلعين من الداخل قالوا بأن الشركة مازالت تأمل في صفقة تفاوضية بالرغم من أنها كانت تصرّ على أنها لم تقم بفعل شيء خاطىء. وبحسب بعض المصادر (إنهم حقاً يريدون للحوار أن يستمر مع مكتب التحقيق في الغش التجاري. إن قلقهم المتصاعد هو بهدف التخلّص من هذا الإرث ويريدون التوصل الى تسوية، طالما أن بمقدورهم الاقتناع بأن هناك شيئاً للتسوية).

وقال مكتب التحقيق في الغش التجاري بأنه

يحاول الضالعون في ملف الفساد البحث عن مخرج طوارىء للهروب من وجه القضاء البريطاني، والأمراء يستعملون الرشى مجدداً

يسعى للحصول على موافقة المدّعي العام للتحقيق مع شركة أنظمة بي أيه إي بسبب (جرائم تتعلق بفساد خلف البحار)، وأنه سيقوم بإعداد أوراق لتقديمها الى المدعي العام حال جهوزها. وهذه الخطوة تعقب ست سنوات من التحقيق في معاملات تجارية قامت بها شركة بي أيه إي في أفريقيا، وخصوصاً جنوب أفريقيا، وأوروبا الشرقية.

وفيما صوّت بعض المساهمين بأقدامهم وباعوا ممتلكاتهم، فإن محللين وسط العاصمة، لندن، يزعمون بأن المشاعر المتصاعدة بين المستثمرين تتّسم بالإحباط حيال مكتب التحقيق في الغش التجاري أكثر منها حيال بي أيه إي.

وتقول ساندي موريس، وهي محلل دفاعي يحظى باحترام في بنك اسكتلندا الملكي (رويال بنك أوف اسكوتلاند) بأن (هذا السجال دام نحو ست سنوات وخلال ذلك الوقت تغيّرت الشركة بصورة دراماتيكية. إنها فقط تحاول تعكير المياه، وأن الناس تجد ذلك مثيراً).

بصورة عامة، فإن وسط العاصمة يقف خلف هيئة شركة بي أيه إي، التي يقودها الرئيس ديك أولفر، ولكن يقول المحللون بأن ذلك قد يتغيّر في حال تحوّلت التحقيقات الموازية من قبل السلطات السويدية الى إتهامات ثابتة. وقد قامت ستوكهولم بالنظر في نشاطات شريك بي أيه إي، أي شركة ساب، التي كانت ضالعة في بعض العقود الخلافية.

وسواء جاءت بي أيه إي الى طاولة المفاوضات سيعتمد جزئياً على شريك قانوني في ألين وأوفري، جوناثان هيتشين، الذي يعرّف نفسه باعتباره متخصّصاً في (حل الخلافات).

مفاوضات التسوية السرية بين مكتب التحقيق في الغش التجاري ومحامي بي أيه إي قد طالت أكثر بكثير مما حققت على الأرض، بحسب مصادرة قريبة من المكتب. ويعود السبب في ذلك إلى النزوع الضاري لدى شركة بي أيه إي وأمراء آل سعود المرتشين بضرورة إطالة أمد المفاوضات الى أقصى حد من أجل انتظار فرص غير منظورة قد يحملها المستقبل.

دور هيتشن، كما تصفه مجلات قضائية (صعب ودماغي)، كما ظهر قبل أربع سنوات أي في العام ٢٠٠٥. فقد كانت هناك مداولات صعبة ومريرة بين هيتشن في ألين وأوفري، والمسؤول عن القضية في مكتب الغش التجاري ماثيو كاوي، حول تصرفات بي أيه إي بخصوص محاولاتها لبعث رسالة (خاصة وسرية) الى المدّعي العام، اللورد جولدسميث.

ويعد هيتشن واحداً من فريق مؤلف من أربعة أشخص يحاولون إبقاء محققين أميركيين في ملفات الفساد في أجواء تلك التحقيقات. وكما يعبّر عن ذلك موقعه على الشبكة: ألين وأوفري يدافع عن الشركة البريطانية والشركة الأميركية الداعمة لها والمملوكة بصورة كاملة من بي أيه إي، في إدارة التحقيق العدلي في المخالفات الكامنة الخاصة بقانون ممارسات الفساد الأجنبية في أعمال البيع حول العالم.

وقد عرض هيتشن وفريقه إحتمالية الإقرار بالذنب بخصوص تهم صغيرة نسبياً متعلّقة بحساب خاطىء، بدلاً من الذهاب بعيداً الى أشياء أكثر خطورة.

صفقة كهذه قد تضيق حدود الخطر الموجّه لشركة بي أيه إي كونها توضع في القائمة السوداء في المستقبل في كل من الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة. وتقو مصادر قضائية، بأن النقطة الحقيقية العالقة في المفاوضات مع هيتشن، كانت حجم العقوبة التي قد تواجه بي أيه إي في حال قررت المضي في الصفقة.

بالنسبة للأمراء السعوديين، فإنهم يضعون ثقلاً مالياً كبيراً من أجل درء تمدّد التحقيقات كيما تشملهم في حال أصدر مدير مكتب التحقيقات في الغش التجاري قراره الحاسم بفتح ملف الفساد بصورة كاملة، فهل ينجو الأمراء هذه المرة؟

أعمال شغب وفتاوى بتحريمه

(اليوم الوطني) يفجّر تناقضاته!

عبدالحميد قدس

سواء كان يوماً وطنياً أم عيداً وطنياً، ذاك الذي يحتفل به آل سعود بمناسبة تأسيس مملكتهم، فلا يغيّر من الموقف الديني السلفي شيئاً، كما لا يغيّر من موقف الضحايا أو، على الأقل، الخاسرين في هذا التأسيس.

ما يميّز إحتفالية هذا العام باليوم الوطني، أنها فجّرت مفاجئات غير محسوبة.. فبالرغم من أن مظاهر الشغب العبثية تبرز في مثل هذه المناسبة كل عام، إلا أنها لم تصل إلى مستوى خطير كالذي شهدته مناطق مختلفة من المملكة، حيث يأخذ الشغب شكلاً منظّماً ومتطرّفاً، كحرق المحال التجارية، واستعمال الرصاص، أو الرقصات على أنغام الموسيقى الغربية، (وفي بعضها الايرانية أيضاً) بحسب بعض اللقطات التي وضعت على موقع الـ (يوتيوب).

أراده آل سعود كرنفالاً وطنياً منضبطاً، فقدّمت المجاميع الشبابية في أرجاء متفرّقة من البلاد احتفالية من نوع آخر، بما يؤكّد ما حذّر منه الشيوخ، حيث جاءت مظاهر الشغب متطابقة مع تصويرات وتوقّعات علماء المؤسسة الدينية السلفية.

باتت معرفة الموقف السلفي من العيد/اليوم الوطني واسعة على المستويين المحلي والدولي، وليس في ذلك ما يدعو للإطناب في التحليل. فقد أجمع مشايخ السلفية قديماً وحديثاً على أن مثل هذه المناسبة تنطوي على مشابهة للكفار، وقد حرّم الإسلام التشبّه بالكفار فيما هو من خصائصهم. وبحسب فتوى اللجنة الدائمة فإن في العيد الوطني (من التشبّه بالكفّار) (فتاوى اللجنة، ٣/٦٠). وقد كتب الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ (ت ١٣٦٧هـ) وصالح بن عبد العزيز آل الشيخ (ت١٣٧٢هـ) والشيخ المفتي محمد بن إبراهيم آل الشيخ(ت١٣٨٩هـ) رسالة الى الملك عبد العزيز حول ما سمي حينذاك بعيد الجلوس، أي يوم اعتلائه العرش، وقالوا عنه بأنه (مضارع الأعياد الجاهلية). بل اعتبر الشيخ محمد بن ابراهيم تهنئة الناس للملك بالعيد غلط وغير سائغ، وبدعة، ومحرم. وقال الشيخ حمود التويجري (ت ١٤١٣هـ) عن هذا اليوم بأنه (مشابهة أعداء الله تعالى).

وفي سؤال ورد الى اللجنة الدائمة للإفتاء والبحوث العلمية والافتاء حول (الاحتفال باليوم الوطني) في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥، وبعد مرور نحو شهرين على اعتلاء عبد الله العرش، حول حكم الاحتفال بعيد المولد وعيد الأم واليوم الوطني؟ وقالوا بأنها كل بدعة محدثة ممنوعة، وقالوا عن اليوم الوطني بأنه (من التشبّه بالكفّار) (فتاوى اللجنة: فتوى رقم ٩٤٠٣، ٣/٥٩).

كان هذا العام مختلفاً لجهة استعداد المشايخ للتعبير عن مواقفهم الدينية من اليوم الوطني، فقد أعاد المشرف على موقع (نور الإسلام) الشيخ محمد الهبدان نشر فتوى حرّرت في ٢٥ شوال سنة ١٤٢٩هـ موقّعة من قبل عشرة من مشايخ السلفية من بينهم الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، والشيخ ناصر العمر، والشيخ علي بن سعيد الغامدي، والشيخ عبد الله بن حمود التويجري، قبل يوم من مناسبة اليوم الوطني. ونقل المشايخ في الفتوى الصادرة في ٢٩ شوال ١٤٢٩هـ، بعض ما جاء في رسالة الشيخ محمد بن ابراهيم بعنوان (العيد الوطني) بتحريم هذا اليوم، واعتباره مشابهة للكفار من أهل الكتاب، والفرس والمجوس، ونقلوا ما جاء في فتاوى اللجنة الدائمة بتوقيع الشيخين عبد العزيز ابن باز وعبد الرزاق عفيفي. ووجّه العلماء نقداً لمن أسموهم (مفتون يعرفون بالتساهل وتسويغ ما لم يرد نص بتحريمه، ولا يرعون الأصول والمقاصد الشرعية).

تجدر الإشارة إلى أن الموقّعين على الفتوى شكّلوا في السنتين الأخيرتين ما يشبه جبهة موحدة في التعبير عن آرائهم الشرعية الداعمة لمواقف سياسية يتبناها وزير الداخلية الأمير نايف، في مقابله الملك عبد الله، وقد ظهر ذلك جلياً في بيانات هؤلاء المشايخ في مناسبات سابقة مثل الحوار الوطني، والحوار الإسلامي، والحوار بين الأديان..

اليوم الوطني.. أزمة مزدوجة

غياب ثقافة الاحتفالات، وغياب مبرراتها هما بكثافة شديدة خلفية الأزمة العالقة حول اليوم الوطني، شأن مناسبات أخرى يراد لها أن تكون إحتفالية ووطنية. فمادام أن الأيديولوجية السلفية مصدر التوجيه المعنوي والثقافي للدولة، فلا يمكن الا العيش في زمن ساكن، لا تطرأ عليه تغيّرات الزمان وتبدّل أحوال الناس، فما عاشه الأقدمون من السلف يمثّل تجربة معيارية لا يجوز الحيد عنها أو تطويرها، لأن في ذلك خرقاً لما أجمع عليه السلف.

نشير الى ما تمثّله الاحتفالية في الوعي

السلفي على وجه الخصوص من ممارسة ناشزة تفضي بحسب اعتقادهم الى جفاف الروح، وقسوة القلب، وما يرافقها من انشغالات عن أمور العبادة ومخالطتها بسلوكيات مبتدعة، الأمر الذي يجعل تحريمها ضرورياً لإغلاق باب للشر والفساد، قياساً على درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح، ذاك إن كان في الاحتفالية مصلحة مرجوّة، وكل ذلك بحسب اعتقادهم.

لاريب أن العقل الفقهي السلفي قد دخل في مواجهة المجتمع الذي يهيمن عليه، وفجّر

جداليات ممتدة ومتعددة حول القضايا التي يعيشها أفراد المجتمع، بما يجعل منتجات العقل السلفي في صدام دائم مع الظواهر الاجتماعية الجديدة التي تنشأ في المحيط الذي يعمل فيه، ببساطة لأنه عقل مصمّم لإيقاف حركة التاريخ البشري، فيما قوانين الاجتماع تفرض نفسها بقوة على حياة الأفراد بصورة دفعية ولحظوية.

يشعر المراقب من الخارج بحيرة وهو يقرأ الخبر الذي نشرته صحيفة (المدينة) في ٣٠ سبتمبر الماضي بعنوان إلغاء ندوة (اليوم الوطني بالجوف..بعد حضور المشاركين). يقول الخبر: شن نادي الجوف الأدبي هجوماً عنيفاً على أمانة المنطقة؛ بسبب عرقلة إقامة الندوة التي من المقرر إقامتها في مركز الأمير عبد الإله الحضاري بسكاكا التابع لأمانة المنطقة. و أعرب النادي عن أسفه لقرار الأمانة، بإغلاق المركز أمام احتفالية اليوم الوطني بمدينة سكاكا والتي كان مقررا اقامة ندوة (اليوم الوطني تجديد ولاء وتعزيز انتماء). واستهجن النادي الطريقة التي قام موظفو الأمانة فيها، بإغلاق بوابات المركز الحضاري، فجأة و بشكل سريع ومتعجل، بعد أن وصل الحضور، وبعد أن قام منسوبو النادي بجميع التجهيزات، وقبيل انطلاق الندوة بدقائق، تم احتجاز موظفي النادي والحضور بعد قرار الإقفال. من جانبها عللت أمانة المنطقة ذلك بتعطل أجهزة التكييف مما حدا بهم إلى اتخاذ إجراءات احترازية).

بالنسبة لمن هم خارج الحدود تبدو الرواية في غاية الغرابة، وقد يتعاملون معها بقدر كبير من الإهمال، ولربما اعتبروها مشوّشة بأخبار أخرى جرى إخفاؤها لدواعي التحرير الصحافي، أو الرقابة الصحافية. ولكن بالنسبة لمن هم في الداخل، تبدو القصة اعتيادية جداً، فنحن هنا أمام فصل من المواجهة بين العقل السلفي والهاجس الأمني والممارسة الثقافية الحرّة، ولا ننسى ما بين هذه العناصر من تداخلات السلطة وتعقيدات العلاقة بين أجنحتها داخل العائلة المالكة. وسنعثر على أمثلة كثيرة في مناطق أخرى من المملكة، تحضر فيها كل أو بعض هذه العناصر، ولكن النتيجة دائماً في المدى البعيد تكون لصالح التيار الإجتماعي التحديثي العام.

فإذا ما أضيئت تجارب المواجهة بين العقل السلفي والمجتمع منذ قيام الدولة السعودية حتى اليوم، سنكتشف سلسلة هزائم تعرّض لها هذا العقل، أدّت الى تراجع دوره في الحياة الاجتماعية، هكذا تظهر نتائج السجال حول استعمال التكنلوجيا الحديثة من وسائل الاتصال والمواصلات، والتعليم الحديث، والقوانين البنكية، والمعاملات التجارية، ووسائل المعرفة والتسلية الحديثة مثل الراديو والتلفزيون ولا سيما التلفزيون الفضائي..الخ.

إن جمود العقل السلفي هو المسؤول اليوم عن انفجارات إجتماعية وأمنية وسياسية ظاهرة وكامنة. فالذين قرروا اقتفاء املاءات العقل السلفي السكوني هم من شهروا السلاح في وجه المجتمع والدولة معاً، امتثالاً لما يأمر العقل السلفي من مواقف عملية، إزاء ما يعتبره بدع، وشركيات وانحرافات، فيما يواصل القطاع الأكبر من المجتمع مسيرته نحو التحرر من هيمنة العقل السلفي والعيش في الزمن الراهني بما يتطلبه من مسؤوليات وتحديات وحاجات. ولا يتم ذلك، بالضرورة، على قاعدة التمرّد على الدين ـ الاسلام، بالقدر الذي يعنيه من نفور إزاء احتكار التفسير للنص الديني، وفرضه باعتباره حقيقة دينية مطلقة.

وهناك جانب آخر للأزمة، وتتمثل في غياب المسوّغ الاحتفالي لليوم الوطني. فقد اعتادت شعوب العالم الاحتفال بأيام مشتركة تعبّر فيها عن فخرها بأمجاد الأيام الخوالي، وتعيد إحياء ذاكرة جمعية مشبّعة بقصص الانجازات التاريخية التي شارك الآباء والأجداد الأوائل في صنعها بصورة جمعية.

الحال بالنسبة للمملكة مختلف تماماً، فمن يحتفل في هذا اليوم هم أبناء أولئك

أراده آل سعود كرنفالاً وطنياً منضبطاً، فقدّمت المجاميع الشبابية في أرجاء متفرّقة من البلاد احتفالية من نوع آخر، فجاءت متطابقة مع إرادة الشارع

الذي سفكوا دماء آباء وأجداد مساكني هذا البلد في المناطق الأخرى، فدانوا تحت حد السيف الذي مازال يشهر في هذه المناسبة التي تسمى (اليوم الوطني)، في ترجمة لمقولة الأمير نايف لبعض زوّاره من الإصلاحيين بأننا (أخذناها بالسيف وأن السيف مازال في أيدينا). فإذا كانت رؤية الأمراء للدولة بأنها ماقامت الا بقوة السيف، الذي سقط به آلاف الضحايا في شبه الجزيرة العربية، فكيف يكون مصدر فخر، بل كيف له أن يكون رمزاً وطنياً، وأن يتم إشهاره في كل عام.

لا غرابة أن يجهل الشباب الذين قاموا بأعمال تخريبية واعتداء على الممتلكات معنى اليوم الوطني، وليس في ذلك تبرئة لأعمال العدوان، فهي موضع استنكار من أي جهة كانت، حتى الدولة نفسها. لكن مالذي يدفع عشرات الشبّان في القيام بأعمال تخريب وسرقة محال تجارية، ثم الإعتداء على العاملين فيها، وإحداث بلبلة واسعة على الواجهة البحرية في مدينة الخبر، وإثارة ذعر الأهالي الذين خرجوا للاحتفال بعيد الفطر المبارك؟

المشاهد التي نقلت على موقع (يوتيوب) توحي وكأن المناسبة لم تكن إحتفالية بقدر ما كانت مواجهات مسلّحة، مع سماع إطلاق الرصاص في شوارع مدينة الخبر، وفي مدن أخرى في الوسطى والغربية. وكما هي العادة دائماً، فإن الحل كان أمنياً، فقد أرادت الحكومة استعادة هيبتها من خلال حفلات الجلد العلنية، على قاعدة أن يعاقب الجاني ويكون ردعاً لأمثاله.

ما يلفت في هذه الزوبعة موقف الصحافة المحلية التي انساقت وراء العاطفة المفتعلة القابلة للتسويق سلطوياً، حيث ألقت باللائمة على الشباب، وأهملت تحليل الظاهرة، واقتراح سبل معالجتها. بل عزّز بعض الأقلام من جدوى الخيار الأمني، حين أشاد بنوع العقوبة المستخدمة، ولم يتسائل أحد عن العوامل التي دفعت هؤلاء الشباب الى اللجوء لمثل هذه الأشكال التعبيرية المتطرّفة، وهل أن إنزال العقوبة بواقع ٣٠ جلدة لكل فرد ثبت تورّطه في حوادث الشغب، وتنفيذ الحكم في مواقع عامة كفيل بوضع نهاية حاسمة للمشكلة؟ بالرغم من وقوع حوادث مماثلة وقعت في الرياض وجدة والدمام في مناسبات رياضية، ولم يتم استخدام ذات الأسلوب في المعالجة، أم أن العقوبة لم تعد على قدر الجريمة بل على طبيعة المناسبة؟

ولذلك، فإن السؤال الجوهري والصحيح هو: لماذا يتم التعبير عن المناسبة بخلاف الرسالة الافتراضية التي يجب إيصالها لكل المواطنين، بل وللعالم الخارجي؟

الجواب لم يعد صعباً، مهما بلغت أشكال الإحتيال للهروب من مواجهة الحقيقة، فمراجعة بسيطة لكل مناهج التعليم، ومنتجات المؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية تشي بعقم الوعي الوطني في هذا البلد. إذ لا يمكن أن يولد وطن يقوم على الفرز المناطقي والمذهبي والإجتماعي، وأن يكون التمييز بين فئات المجتمع على أساس الولاءات للسلطة وليس للوطن، والذي ينعكس على حصص كل فئة ومنطقة في الجهاز البيروقراطي، وفي التنمية، والتعليم، والخدمات العامة.

حين قامت الدولة السعودية، كان الخلل واضحاً بأن ما تمّ إنجازه ليس وطناً بل سلطة، ولا بد من مهمة أخرى جوهرية تستبعد العوامل التي أنشأت السلطة (وعلى وجه الخصوص

المدعى الديني والزعم التاريخي)، ليحلّ مكانها العامل الوطني، وما يفرضه من إرساء بنى ثقافية وسياسية وتعليمية واقتصادية ذات طابع وطني، بحيث يستشعر سكان هذا البلد بأنهم جزء من الدولة، وليسوا غرباء عنها أو رعية خاضعة بالقوة لها.

ثمة ما يصلح في المقالة البحثية للكاتب حمزة قزاز بعنوان (السعودية في يومها الوطني.. تنمية مفقودة ومستقبل مجهول) نشره على الانترنت، تحدّث فيه عن مبالغات (الصحف والقنوات الفضائية الرسمية بإظهار منجزات الدولة ، والتقدم الحضاري في مختلف المجالات، وصورت السعودية على أنها دولة تسير في ركب التطور والازدهار، وإنها دولة مستقرة والشعب السعودي يعيش في بحبوحة من الرفاهية والسعادة، ولا يعاني من أية إشكالات أو معوقات خطيرة، يمكن في يوم ما أن تتحول إلى عوامل تؤدي إلى عواقب وخيمة لا يحمد عقباها ولا يمكن تحديد نتائجها وإفرازاتها)، ثم يخلص بتقييم نقدي للإعلام السعودي بما نصه (هذا هو واقع الإعلام في البلدان التي لا تحظى صحافتها وأجهزتها الإعلامية بالحرية اللازمة التي تمكنها من أداء دورها في رصد مكامن الخلل والضعف ومساعدة الحكومة في أداء مهامها..).

وقدّم جزاز جرداً بالوقائع والأرقام لواقع الاقتصاد السعودي، ليخلص الى أن السعودية تعاني من ظواهر خطيرة مثل انعدام الشفافية، والفساد والتقليد، ونهب الأموال وهروبها الى الخارج، فيما تسجّل السعودية أعلى نسبة فقر في دول الخليج، حيث يعيش ٢٢٪ تحت خطر الفقر وهي نفس النسبة في دولة مثل سريلانكا، وأن معدل البطالة يفوق بكثير ما تعلن عنه وزاره العمل، ويصل الى ٤٠ بالمئة (بحساب الذكور والإناث المؤهّلين للعمل)، وأن ٦٠ بالمئة يسكنون في بيوت مستأجرة، وأن ٧٠ بالمئة من المدارس هي بيوت مستأجرة، دع عنك حال المراكز الصحية والمستشفيات والشوارع، وأزمة المياه، والصرف الصحي..

ونضع هنا خلاصة ما كتبته صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) الأمريكية، في ١٧ يوليو الماضي حيث عبّرت عن دهشتها من وجود سعوديات يعملن خادمات في قطر، مشيرة إلى أن القبول بذلك يبدو غريباً من مجتمع يعدّ نساءه شيئاً ثميناً. وقالت الصحيفة في: إن عمل السيدات السعوديات كخادمات في قطر أثار غضبا فطريا في السعودية، التي توضع النساء فيها موضع الوصاية الشرعية لأقاربهن الذكور، وتعد حمايتهن ورعايتهن من صميم شرف العائلة.

ونقلت الصحيفة الأمريكية عن الناشطة القطرية الدكتورة موزة المالكي، شعورها بالإحباط تجاه عمل السعوديات كخادمات، وخاصة أن السعودية تتمتع بأكبر احتياطي نفطي في العالم. وقالت المالكي: (قلبي ينفطر لمجازفة السعوديات للعمل بهذه المهنة، لأنهن سيتعرّضن لشتى أنواع الإذلال).

أما واقع الحريات الصحافية في مملكة آل سعود، فقد كشفت عنه تقارير دولية متخصّصة، وغالباً ما تحتل السعودية قعر قائمة الدول التي تعاني فيها الحريات الصحافية من انتهاكات خطيرة، وهذا الواقع يستدل به أيضاً على واقع حقوق الانسان بصورة عامة.

بيد أن ما يلفت إليه تقرير قزاز، هو النتائج الكارثية المحتملة التي تصل إليها البلاد بفعل الوقائع المقلقة على المستويات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والفكرية والدينية، حيث ينبّه الى خطر التفكك للكيان الجيوسياسي القائ. ويلفت الى ظاهرة النزوعات الفرعية التي برزت من خلال المواقع على شبكة الانترنت (تدعو بكل سفور إلى إزالة المملكة ككيان سياسي، وتحويل

دخل العقل الفقهي السلفي في مواجهة المجتمع، وفجّر جداليات ممتدة ومتعددة، بما يجعل منتجاته في صدام دائم مع الظواهر الاجتماعية الجديدة

أقاليمها إلى دول مستقلة، في ظاهرة لم تسجلها دول الخليج الأخرى..) كما ظهر في مواقع مثل دولة الحجاز، ودولة الاحساء والقطيف، ومملكة عسير، بل انتقلت العدوى الى نجد نفسها التي بات لها دولة على شبكة الانترنت، إضافة الى عشرات المواقع الخاصة بمناطق وقبائل.

والسؤال هنا: لماذا السعودية وليس أي دولة خليجية أخرى لم تبرز فيها ظواهر انشقاقية، أو مواقع تطالب بالانفصال عن الدولة، بالكثافة التي نجدها في السعودية؟

فما أهملته الدولة في مطلع الثمانينات، حين أطلّت النزعات الإقليمية والمذهبية والقبلية

برأسها، كرد فعل على سياسات الدولة السعودية، تكاثر في التسعينيات وتفجّر بصورة لافتة مع ظهور الانترنت، حيث وجد كثيرون مساحة للتعبير عن مظالمهم وتطلعاتهم وأحلامهم.

هذا هو حال المملكة السعودية اليوم..قطاع واسع يشعر بأن آماله تحطّمت في ظل حكم آل سعود، وانسداد تام لأفق سياسي كانت الغالبية من السكان تأمل أن تفتحه قرارات شجاعة، تستهدف إعادة إدماج مجتمع الحرمان في الدولة، وتوليد مشاعر وطنية حقيقية بدلاً من النفاق السياسي الذي كان سيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم..

هذا هو الوطن الذي يراد الاحتفال بيومه، فيما لا صورة أخرى قابلة لأن تحتل مركز الوعي العام، غير ما عرض طرفاً منه حمزة قزاز، ولا يمكن أن تبنى الأوطان بالحرمان، ولا الاحساس بها بالغبن..فقد يحرس الكذب المصالح ولكنه لن يصمد طويلاً أمام الحقائق، تماماً كما هو شأن من أتقنوا فن تحقيق المصالح عبر إطلاق موجات من الكذب، فهم عند الشدائد أول من يخلي مسؤوليته عن نتائج ما اقترفت أقلامهم وحناجرهم.

إذن من بقي كي يحتفل بهذا اليوم؟

إذا لم يكن اليوم الوطني حائزاً على مشروعية دينية سلفية، وليس جديراً بالاحتفال للأسباب المرصودة أعلاه، فما بقي من المحتفلين لن يتجاوز فريق السلطة، المستفيد الأول والأخير من الاحتفالية تلك. وإذا ما أمعنا النظر في طويّة هذا الفريق وصدقية مشاعره الوطنية المزعومة، فإننا نكون أمام حالة نفاقية بامتياز، يمارسها الصحافي، والكاتب، والمثقف، والشاعر، ورجل السلطة، لدواعي معروفة: لزوم المهنة والمصلحة، حيث توافق الجميع على أن يشحذ كل واحد همّته كيما يصل مستوى النفاق درجته القصوى، طلباً للحصول على (شرهة) دسمة. فهكذا أرست تقاليد القبيلة الحاكمة سواء في استقبال الزائرين في المجالس المفتوحة، أو في توصيف المنجزات المفتعلة والوهمية، والتصويرات المعلولة لأهل الحكم.

لماذا تتحوّل رأس حربة في حروب المنطقة

مملكة الشرّ

سعد الشريف

لماذا كلما دار حديث عن حرب في المنطقة كان إسم السعودية حاضراً إما لكونها قاعدة لانطلاع شرارتها، أو لتسهيل عبور الصواريخ والطائرات والجيوش منها الى الأهداف العسكرية المحدّدة سلفاً؟

ولماذا يستحضر تاريخ الحروب الحديثة في الشرق الأوسط الدور السعودي فيها، وخصوصاً الحروب التي تندلع ضد دول عربية، سواء مصر، أو سوريا، أو العراق، أو حتى اليمن، وأخيراً إيران.

في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، كان للسعودية دور مزدوج، ففي العلن تبرم اتفاقات الدفاع المشترك، وتقدّم المعونات المالية لدولة المواجهة، وفي السر تقود المؤامرة مع الدول المعتدية. في أكتوبر ١٩٥٥ وقّعت مصر وسوريا إتفاقية لإقامة حلف عسكري، وتم تشكيل لجنة مشتركة، وهيئة دفاع مشترك بقيادة عبد الحكيم عامر، فانضمّت السعودية إلى الاتفاقية، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ، وبقيت مجرد ورق.

وفي ١٣ نوفمبر ١٩٥٦، عقدت قمة عربية بدعوة من الرئيس اللبناني كميل شمعون، إثر العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة. وشارك في القمة تسعة زعماء عرب وصدر بيان ختامي ينص على:

– مناصرة مصر ضد العدوان الثلاثي، وفي حالة عدم امتثال الدول المعتدية لقرارات الأمم المتحدة وامتنعت عن سحب قواتها، فإن الدول العربية المجتمعة ستلجأ إلى حق الدفاع المشروع عن النفس. واعتبار سيادة مصر هي أساس حل قضية السويس.

– تأييد نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي من أجل الاستقلال.

ولم تلتزم السعودية بمقررات القمة، بل قامت إلى جانب النظامين الملكيين في اليمن والعراق، بدعم حلف بغداد المرتبط ببريطانيا، التي شاركت إلى جانب فرنسا والكيان الاسرائيلي في العدوان على مصر وقطاع غزة، ولم تقدم على قطع فعلي للعلاقات مع انجلترا وفرنسا، وكذا الحال بالنسبة لدعم الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. وبالرغم من القروض المالية السعودية لكل من سوريا ومصر في نوفمبر ١٩٥٥ وأغسطس ١٩٥٦ على التوالي، فإن التوجّهات السياسية لدى الحكام السعودية كانت تتم في سياق مناهض للحقوق العربية، يستثنى ذلك موقف الملك فيصل، وكان ولياً للعهد حينذاك، حين أعلن تأييده في صيف ١٩٥٦ لقررات قمة بريوني التي ضمّت تيتو ونهرو وناصر، وأعرب حينذاك عن أسفه للموقف الأميركي بعد سحب عرض تمويل السد العالي.

وعموماً، لم تكن السعودية على وفاق مع مصر الناصرية، فقد التزم حكام آل سعود موقفاً عدائياً من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والتي نظرت إليها باعتبارها تهديداً لوجودها، خصوصاً بعد أن شهدت، عن قرب، تموّجات الأيديولوجية الثورية الناصرية في أرجاء متفرّقة من العالم العربي، بل

أصبحت السعودية بمثابة صندوق باندورا، لصنع الشرور في المنطقة، وتمويل الحروب الإقليمية للتخلّص من خصومها، فيما تبشّر كذباً بالتعايش والحوار

وفي منطقة الخليج بصورة عامة، الذي كان يحفل بدعوات (تصدير الناصرية) الى دوله، حتى أن بعض المصادر ذكرت بأن مظاهرة خرجت بالقرب من القاعدة العسكرية الأميركية في الظهران بالمنطقة الشرقية من المملكة رفعت شعار (بعد سعود.. عبد الناصر).

بقيت العلاقة بين الزعيم عبد الناصر والحكّام السعوديين متوتّرة على الدوام، وسعت السعودية الى زعزعة الاستقرار في مصر، واشغاله في حروب

عبدالناصر والملك سعود

جانبية من أجل إضعافه وتشتيت جهوده، وبدأ التأزم يتصاعد في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، وتحديداً العام ١٩٥٧ عندما تبنى النظام السعودي مبدأ إيزنهاور، ثم ازدادت درجة التأزم في العلاقات بين القاهرة والرياض بعد قيام الوحدة بين مصر وسورية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨، حيث بدأ الملك سعود بنسج المؤامرات ضد مشروع الوحدة، وحاول اغتيال عبد الناصر أكثر من مرة، من بينها فضيحة دفع ثلاثة ملايين دولار للعقيد عبد الحميد السراج وزير الداخليه السوري في مرحلة الوحدة، وكان المخطط المطلوب من السراج نسف المنصة التي سوف يقف عليها عبد الناصر في دمشق أثناء أعياد الوحده، لكن السراج كشف أمر المخطط أمام عبد الناصر وأمام العالم. ثم جرت محاولة ثانية عبر إقامة تحالف يضم الأردن والسعودية وبريطانيا والمخابرات الأميركية بمشاركة كل من تركيا وشاه إيران، بهدف التغلغل في الجيش السوري وتقديم المال لعدد من الضباط لتنفيذ انقلاب عسكري بهدف إفشال الوحدة المصرية السورية، وتم ذلك في أيلول سنة ١٩٦١. وقد أدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والسعودية.

حرب أكتوبر والدور السعودي

تلفت بعض الوثائق الأميركية الى تنسيق مشترك سعودي إسرائيلي في الحرب على عبد الناصر، أدّت الى هزيمة ١٩٦٧، بعد إشغال الجيوش المصرية في جبهة اليمن، وذكر الاسرائيليون ذلك قبل نحو عام حين تحدّثوا عن الدور الاسرائيلي في انقاذ العرش السعودي في حقبتين حرجتين: حقبة عبد الناصر، وحقبة صدام حسين.

على أية حال، فإن الدور السعودي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان إعلامياً أكثر منه فعلياً، بالرغم من أن نوايا الملك فيصل لا تتطابق مع بعض الصقور في العائلة المالكة الذين كانوا ينسّقون مواقفهم مع الحكومتين الأميركية والاسرائيلية.

وكان الملك فيصل قد التزم بما أقرّه مجلس الدفاع العربي المشترك بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ من توصيات اللجنة الفرعية العسكرية المنبثقة من لجنة وزراء الخارجية العرب بحيث تلتزم دول المساندة العربية بتقديم الدعم لدول المواجهة ممثلاً في ١٦ سرباً جوياً وفرقة مدرعة وفرقة مشاه ولواء مدرع ولواءان مشاه، وتم توزيع هذا الدعم على سبع دول عربية وهي العراق والجزائر والسعودية والكويت وليبيا والمغرب والسودان، والتي تعهدت بتقديمه بنهاية فبراير ١٩٧٣ كدعم لتتمكن دول المواجهة من الصمود فى مواجهة إسرائيل مع الوعد بتقديم دعم آخر للمساعدة فى العمليات الهجومية ضد إسرائيل. ولكن لم تصل أي من هذه المساعدات في موعدها، بل لم يصل أي من قوات هذه الدول الى جبهات القتال حتى نهاية الحرب، وظهرت عبارة تهكّمية على القوات العراقية (ماكو أوامر)، دون اغفال دور الفرقتين العراقيتين في حماية العاصمة السورية من السقوط، فيما كانت باقي المشاركات رمزية.

أما قرار حظر البترول عن الغرب، في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣، أي بعد ١١ يوم على بدء المعركة،

أنباء اللقاءات التنسيقية بين المسؤولين السعوديين والاسرائيليين يحيل إلى نظرية العمودين المتساندين واحياء فكرة شراكة استراتيجية مصيرية

والذي أعلن عنه الملك فيصل في كلمته المشهورة (إننا على استعداد أن نحرق البترول ونعود لعصر الجمل والخيمة)، فبدأ بتخفيض تدرجي لإنتاج النفط بنسبة ٥ الى ١٠٪ شهرياً، الى أن تنسحب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني. واقتصر الحظر على نسبة ١٥٪ اعتباراً من يناير ١٩٧٤، كونها كافية لتحقيق الهدف، وأدى ذلك الى ارتفاع سعر برميل النفط من دولارين الى ٣٨ دولاراً للبرميل.

وبالنظر في الوثائق الأميركية الخاصة بوقائع عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٤٧ حول قرار السعودية رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة، والتي أفرج عنها بعد مرور المدّة القانونية المسموح بها لرفع السريّة، تتحدث وثيقة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٧٣ عن لقاء وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر مع الملك فيصل جاء فيها: قابلت الملك فيصل لثلاث ساعات في القصر الملكي في الرياض ونقلت له الإتفاقية التي توصلنا إليها بين مصر وإسرائيل لتأكيد وقف إطلاق النار على قناة السويس (بعد نهاية حرب أكتوبر). وفرح الملك بما سمع.

ثم شرحت للملك الإستراتيجية التي وضعتها أنت (الرئيس نيكسون) للعمل في المستقبل من أجل السلام، في حذر و جدية، وفرح الملك بذلك، وأكّد لي مراراً ثقته فيك، وصداقته لأمريكا.

وتحدثت مع الملك عن تخفيف قطع البترول السعودي عن أميركا، و قلت له أن تفاقم أزمة البترول في أميركا سيؤثر في وضعك أنت كرئيس (نيكسون)، سيساعد الجماعات الأمريكية (في إشارة الى الجماعات اليهودية) التي تعارض حل المشكلة، وتريد التقليل من مكانتك كرئيس.

و قال الملك فيصل أنه سيسعد بإعادة إرسال البترول الى الأمريكيين، بل و زيادته، لكنه قال إن هناك ضغوطاً.. وأن كل العرب متفقون على الطلب الأساسي، وهو حل المشكلة بين العرب و إسرائيل.

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣، أوصل عمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي رسالة من الملك فيصل الى الرئيس الأميركي نيكسون عبر سفير واشنطن في المملكة يخبرها فيها بأن الملك فيصل قرر (رفع حظر البترول). وأن هذا القرار سينقل الى مؤتمر وزراء البترول العرب بعد خمسة أيام. وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣، أبلغ السقاف وزير الخارجية الأميركي كيسنجر بأن إعلان رفع الحظر سيصدر في شهر يناير ١٩٧٤، كثمن لفك الإشتباك بين مصر واسرائيل، وليس لما تم الاتفاق عليه بانسحاب الجيوش الاسرائيلية من الأراضي العربية، والامتثال لحقوق الشعب الفلسطيني.

آل سعود واحتلال العراق

بالرغم من محاولات تخفيض الدور السعودي في حرب احتلال العراق في إبريل ٢٠٠٣، فإن ثمة تصريحات سعودية وأميركية تكشف عن دور إستراتيجي للسعودية في هذه الحرب. فقد أعلنت السعودية منذ الأيام الأولى للحرب الاميركية البريطانية على العراق بأنها على استعداد لتعويض أي نقص في سوق النفط نتيجة الحرب على العراق، بما يطمئن القوى الغازية من أن الصادرات النفطية السعودية لن تتأثر نتيجة الحرب، بل كان الاعلان السعودي في حد ذاته تطميناً للسوق النفطية العالمية إزاء الاسعار.

ولكن ما هو أخطر من ذلك، ما اعلن عنه الأميركيون من أن السعودية قدّمت تسهيلات عسكرية ولوجستية جوهرية للجيش الأميركية الذي كان يطلق صواريخ وطائرات مقاتلة الى الأراضي العراقية، فضلاً عن استعمال شبكة الرادارات السعودية من قبل القوات الأميركية. وقد لحظنا كيف أن المسؤولين السعوديين، وخصوصاً وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل عبّر عن انزعاجه من أن دولته لم تحصل على (مكافأة) مجزية في مقابل الدعم العسكري اللامحدود في الحرب على العراق.

بعد زوال نظام صدام حسين، الذي كان يشكّل، كما كان عبد الناصر، تهديداً للنظام السعودي، لم يبق أمام السعوديين مصدر تهديد سوى إيران. وقد

استخدمت السعودية كل إمكانياتها من أجل إطاحة النظام الإيراني، وحرّضت الأميركيين والاسرائيليين على شن الحرب عليها، وقال الإسرائيليون بأن السعودية أشد حماسة لفكرة الحرب على ايران منهم، ولطالما شجّعوها من أجل الضغط على إدارة بوش لشن الحرب قبل نهاية ولايته.

بعد قدوم باراك أوباما الى البيت الأبيض، وتراجع الخيار العسكري في تسوية الملف النووي الايراني، بدأ الحديث عن تنسيق ثنائي سعودي إسرائيلي، بحيث يقوم الكيان الاسرائيلي بتوجيه الضربة العسكرية ضد المنشآت النووية الايرانية على أن تغطي السعودية تكاليف تلك الضربة. وقد كشفت صحيفة (صنداي اكسبرس) اللندنية في ٢٨ سبتمبر الماضي حول خطة ضرب إيران في اجتماع اسرائيلي ـ سعودي في لندن عبر الأجواء السعودية، بعد قيام الاستخبارات البريطانية بالمساعدة بالكشف عنها بالقرب من مدينة قم، والتي اعتبرتها تل أبيب والرياض تهديداً كبيراً ضدهما. وكشف جون بولتون السفير الأميركي السابق لدى الأمم المتحدة جون بولتون عن موضوع إجتماع لندن، وأكّد بأن (الرياض ستصادق بالتأكيد على استخدام إسرائيل لمجالها الجوى لضرب المنشأة النووية الإيرانية الجديدة)، وقد ألمحت أيضاً صحيفة (صنداي تايمز) في نفس التاريخ الى القرار السعودي.

السؤال الكبير الذي يبقى دائماً مثاراً، لماذا تحوّلت السعودية إلى رأس حربة في حروب المنطقة، حتى أصبحت بمثابة صندوق باندورا، لصنع الشرور في المنطقة، فيما تبشّر بالتعايش بين الحضارات، وحوار الأديان؟ فهل تكشف عن جوهر طالما أخفته عن الرأي العام الداخلي والعربي والاسلامي، لتخرج في هيئة شريك استراتيجي مع الكيان الاسرائيلي، فيعاد إحياء نظرية العمودين المتساندين.

بانتظار فتح سفارة إسرائيلية في الرياض

التطبيع بنكهة سعودية

ناصر عنقاوي

تحثّ السعودية الخطى سريعاً نحو خلق بيئة قابلة لإعادة إحياء المبادرة العربية التي تترنّح للسقوط رغم التنازلات المؤلمة، وفي جوهرها كارثية، تلك التي منحها السعوديون للجانب الإسرائيلي، حتى سمعنا من الرئيس المصري حسني مبارك، باعتباره أحد أضلاع مثلث الاعتدال الى جانب السعودية والأردن، يختزل الحقوق العربية والفلسطينية الى حد اشتراط التطبيع مقابل وقف الاستيطان، وقد ردّدت السعودية على لسان مسؤوليها وبيانات مجلس وزرائها عبارات مشابهة، بما يشبه بيعاً رخيصاً لأشرف قضايا العرب والمسلمين.

تكثّفت النداءات في الشهرين الماضيين من الجانبين الأميركي والأوروبي (والى حد ما الإسرائيلي) إلى القيادة السعودية لأن تمسك بزمام المبادرة وتقود (سلام الخرفان)، من أجل (إحراج) الاسرائيليين، أيما إحراج، من أجل البدء بعملية تسوية شاملة ترغم الاسرائيليين بالقبول بتنازلات ثمينة يقدّمها قادة الاعتدال. وكانت أولى الإشارات المحرجة للغاية للجانب الإسرائيلي التحرّكات العاجلة التي قام بها الجانب السعودي لوقف تقدّم تقرير جولدستون حول مجازر غزة الى مجلس الأمن، لإدانة الكيان الاسرائيلي على ما اقترفه في عدوانه على القطاع في ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩.

بدت مفضوحة تلك الرسائل العلنية المطمئنة لجدارة الالتزام السعودي بالحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، فيما النتائج الميدانية توحي دائماً خلاف ذلك. تصريحات السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل جبير في ٢٢ سبتمبر الماضي قبل لقاء القمة الثلاثية (الأميركية ـ الاسرائيلية ـ الفلسطينية) في نيويورك وما انبثق عنها، ليست سوى موقف إعلامي سعودي يراد منه إخفاء حقيقة الضغوطات التي تعرّض لها الوفد الفلسطيني برئاسة محمود عباس من أجل تسهيل مهمة الوسيط الأميركي، حيث كشفت مصادر فلسطينية بأن السعودية طلبت من محمود عباس عدم إثارة موضوع تقرير جولدستون. وبلّغت السعودية الطرفين الاميركي والاسرائيلي بأن عباس يعبّر عن وجهة نظر السعودية في القمة، وما يصدر عنها من توصيات ومقترحات حول تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

اللافت في تصريحات الجبير، الذي يحتفظ بعلاقات وثيقة مع شخصيات سياسية اسرائيلية تشكّلت منذ سنوات طويلة ورثها من مرشده وسلفه الأسبق الأمير بندر بن سلطان، أنها تنطوي على معرفة بطبيعة الموضوعات التي ستكون على طاولة القمة الثلاثية، ما يشي باطّلاعه شبه التام على ما كان ينوي الرئيس الأميركي باراك أوباما القيام به بدعوة الدول العربية الى تقديم كل ما من شأنه تسهيل عملية التسوية. وحين تتحدث السعودية عن (تنازلات جوهرية) كما جاء على لسان الجبير ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل فهي لا تخبر عن تفسيرها لما هو (جوهري)، بالنظر الى أن مبادرة الملك عبد الله، وخصوصاً بعد تعديلها في قمة الرياض في آذار (مارس) ٢٠٠٧، قدّمت من التنازلات للجانب الاسرائيلي ما يجعل هامش المناورة، وخصوصاً في الموضوعات الجوهرية، ضيّقاً للغاية، بعد أن قبلت السعودية وبعض دول الاعتدال بإخضاع موضوع القدس ومبدأ حق العودة لمنطق التفاوض والتسوية المرضية، بحسب زعمهم.

على أية حال، فإن رد السفير السعودي في واشنطن عادل الجبير على رسالة أعضاء الكونغرس التي بعثوا بها الى الملك عبد الله وطالبوه فيه باتخاذ خطوة من شأنها بناء ثقة في المبادرة التي أعلن عنها في قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢، كان متساهلاً، في فحواه على الأقل، حين قال بأن الحكومة السعودية ليست مهتمة بـ (إجراءات بناء ثقة مؤقتة أو تقديم إيماءات)، مشيراً إلى أن محادثات مع الجانب الاسرائيلي قد تتم في أي وقت في حال وافقت (اسرائيل) على (تلبية شروط محددة)، والتي تتمحور حول مبادىء المبادرة العربية: العودة الى ما قبل حدود العام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، والأخطر هو ما قاله بعد ذلك (توفير تسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين). والكلام الأخير هذا يومىء الى مبدأ (التعويضات) الذي يثير جدلاً واسعاً بين الشعب الفلسطيني، الذي سيحرم أهله من العودة الى وطنهم وبيوتهم.

في كلام الجبير ما يشير الى أمر آخر، كان قد اعترض عليه الجانب السوري، حين طالب بتغيير كلمة (التطبيع الكامل) في مبادرة الملك عبد الله الى (السلام الشامل)، حيث تمسّك الجبير بنص المقترح السعودي بقوله أنه في مقابل تلبية هذه الشروط المحدّدة والجوهرية، حسب زعمه، فإن النتيجة ستكون على النحو التالي: (ستحصل إسرائيل على اعتراف كامل، وإنهاء رسمي للصراع، وسلام وأمن وعلاقات طبيعية مع كل الدول العربية).

ما يهم الجانب الأميركي، أن دول الاعتدال الممثلة بصورة رئيسية في مصر والاردن والسعودية، يجب أن تكون هي من يمسك بمبادرة التطبيع مع الجانب الاسرائيلي، وهو ما دعى العضوان في مجلس النواب الأميركي براد شيرمان (ديموقراطي عن ولاية كاليفورنيا) وإدوارد رويس (جمهوري عن ولاية كاليفورنيا) الى تولي مهمة كتابة رسالة بإسم الكونغرس إلى الملك عبد الله، في شهر يوليو الماضي، وحثّه فيها على (القيام بدور قيادي قوي مع تقديم إيماءة دراماتيكية) إزاء تل أبيب، على غرار ما فعلته كل من مصر والأردن، عندما أقامتا علاقات دبلوماسية كاملة مع دولة الاحتلال، الأمر الذي يعني بوضوح تام أن ثمة دعوات تنطلق في المجالين الأميركي والأوروبي لأن تكسر السعودية الاجماع العربي وتقود مبادرة التطبيع بصورة منفردة، وهو في الغالب ما تخشاه دائماً من أجل استدراج الدول العربية الى أن تحذو حذوها. السعودية التي قبلت بأن تقود مشروع التطبيعي على مستويات منخفضة إعلامية وثقافية كما لحظنا ذلك من زيارة صحافية إسرائيلية من صحيفة (يديعوت احرونوت) الى الرياض في القمة العربية في مارس ٢٠٠٧، ولقاء تركي الفيصل مع مسؤولين اسرائيليين في مؤتمر بأكسفورد، ولقاء الملك عبد الله مع حاخامات إسرائيليين في مدريد في يوليو ٢٠٠٧، ثم مؤتمر حوار الأديان في نيويورك بحضور رئيس الكيان الاسرائيلي شمعون بيريز في نوفمبر ٢٠٠٨، برعاية سعودية وفي مؤتمر حوار الاديان في (أستانة) عاصمة كازاخستان في يوليو ٢٠٠٩، والتي دعا فيها بيريز الملك عبد الله الى زيارة الكيان الاسرائيلي، أو زيارته للرياض.

هذا على المستوى العلني، أما في السر فثمة تقارير أشد خطورة. فقد كشف مسؤول أميركي، طلب عدم الإفصاح عن هويته، أن المبعوث

الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل قد تلقّى (ضمانات سرية) من بعض الدول العربية، الخليجية والمغاربية، بالسماح للطائرات الإسرائيلية المدنية بالتحليق فوق أجوائها، وفتح مكاتب لرعاية مصالحها في إسرائيل، ووقف الحظر على سفر الرعايا الإسرائيليين إلى تلك الدول (إذا ما عمدت إسرائيل إلى تجميد أنشطتها الاستيطانية).

من جهة ثانية، ذكرت صحيفة (صنداي تايمز) اللندنية في ٢٧ سبتمبر الماضي نبأ اجتماع مسؤولين سعوديين باسرائيليين في لندن، وجرى الاتفاق على السماح للمقاتلات الاسرائيلية بالتحليق فوق أراضي المملكة. وقالت الصحيفة بأن الاجتماع ضمّ رئيس جهاز الأمن الخارجي البريطاني ورئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية الموساد مائير داغان ومسؤولين سعوديين، تم الاتفاق خلاله على أن تغض السعودية الطرف عن تحليق المقاتلات الاسرائيلية في حال قيامها بضرب المنشأة النووية الإيرانية الجديدة. السعودية نفت نبأ الصحيفة، وليس في ذلك جديداً، فقد انتشرت أنباء واسعة أميركية وأوروبية على سماح السعودية للطائرات المدنية الإسرائيلية بالتحليق فوق الاجواء السعودية.

ما يلفت الانتباه، أن قصص اللقاءات السعودية الاسرائيلية بدأت تهيء أجواء التطبيع في الأوساط النجدية، إلى درجة أن هناك من بات ينتظر رفع العلم الإسرائيلي في الرياض. وقد كتب أحدهم ما يشبه صورة تقريبية لما سيكون عليه الوضع فيما إذا قرر الكيان الاسرائيلية افتتاح سفارة له في الرياض. وكتب أحدهم في موقع (منتدياتنا) المقرّب من الحكومة، والذي يشرف عليه الكاتب محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، يقول:

ماذا سيحدث لو فتحت إسرائيل سفارة لها في الرياض وأصبح مقر السفارة في حي السفارات يعج بالمراجعين من السعوديين طالبين تأشيرة زيارة الأراضي المقدسة في اسرائيل (فلسطين سابقاً) أو للسياحه في حيفا أو اللد أو تل أبيب وبادلتها الرياض هذا الشيء وسمحت للإسرائيليين بدخول المملكة للسياحة والتجارة وزيارة آثارهم الباقية في أرض الحرمين؟. ماذا سيحدث وماذا سيكون ردة الفعل من أطياف الشعب المتعدده أطيافه سوف يصدم العلمانيين من هول المفاجئه، وهذا التحول الرهيب اللذي لم يكونوا يحلموا أن يحدث بهذه السرعه بل سوف يقيموا الأتراح والليالي الملاح لنصرهم فيما سيخيم الغضب على المؤسسة الدينية والشعب وسوف تثور ثائرتهم على هذا المنكر وسوف تضع الدولة نفسها بذلك في موقف لا تحسد عليه، فلن ينفع في ذلك الوقت فتاوي علماء السلطه ولا أستخدام القوة العسكريه وملئ السجون لانها سوف تحتاج الى معتقلات كبيرة مشابهه لتلك اللتي اقامتها القوات النازيه في الحرب العالمية الثانية وهذا الأمر فيه نهايه لهذه السلطه لانها ستقف في جهه والشعب في جهه مقابله.

ويضيف: إن أمر التطبيع حاصل لا محالة فقد أختاره الملك عبدالله في مبادرته المشهورة (المبادره العربية) في بيروت ٢٨ مارس ٢٠٠٢ والتي حددت ٣ شروط لاسرائيل اذا نفذتها ينتهي العداء مع اسرائيل ويتم الأعتراف بها ويتم التطبيع الكامل والشروط هي:

أ – الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

ب – التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ج – قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

– عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :

أ – اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب – إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة .

ثم ينتقل الكاتب الى ما يمكن وصفه بالبنية التحتية للتطبيع، حيث أخذت الحكومة السعودية عدداً من التدابير لتحقيق ذلك الهدف:

لم يكن من مخرج للدوله في هذا الوقت، لأن الوقت ليس في صالحها، ففي أي لحظه يمكن لأسرائيل الموافقه على المبادرة ووضع المملكه في حرج أمام شعبها الرافض للتطبيع وأمام العالم لأنها صاحبة المبادرة، لذا كان عليها لزاماً التحرك بسرعه نحو إيجاد الحل لهذه المعضله والتي تمحورت فكرة الحل في العمل على التغيير في الداخل لإنشاء ارضية تقبل بالتطبيع فبادرت الدولة لعمل جبار بدءً بالنشئ ففتحت مجال الإبتعاث لكل بلاد يمكن لحضارتها أن تحدث تغييراً في توجهات المبتعث الفكرية وهو بدوره سوف يفرض أو يؤثر بدوره في أسرته والأسره هي جزء مؤثر بلا شك في المجتمع هذا من جانب، ولكون العمل يحتاج (إلى) تضحيات أكثر أقرّت الدولة فكرة المدن الصناعية وهي كانتونات كبيره محمية أمنياً تكون معامل للتغريب وفرض واقع جديد بحيث تكون نواة للمجتمع المرغوب الوصول إليه، ففي هذه المدن يسمح بالمحظور خارجها كالمدارس المختلطه، والعمل المختلط في المنشأت، والسماح بقيادة المرأة، وأماكن الترفيه، والمطاعم المفتوحه وهو ما سينعكس على المجتمعات خارج هذه المدن بالتأثير الإيجابي بحيث يتم تمييع الممانعه بالتعود لتنتقل هذه التغييرات لها من تلقاء نفسها .

ولكون المجتمع هو مجتمع ديني ويقدّس ويتأثر بالرموز الدينية لذا وجب صناعة جيل جديد ومؤثر من رجال دين مؤيدين للسلطه يسهلون عملية القبول بالتغيير بتطبيقها على أنفسهم وترغيب الشعب بذلك ولن يكون ذلك إلا باستبعاد الرموز القديمه ووضعهم جانباً بل وتحييدهم وهذا الأمر أصبح ملموساً خلال السنوات الماضية .

أيضاً، ولما للإعلام من تأثير كبير على الناس، سمحت الدوله للقنوات الخاصه والمدعومه أصلاً من النظام سراً بطرح البرامج والمسلسلات والأفلام التي تدعوا للإنفتاح على الخارج ووصف ذلك بأنه الطريق الحتمي للمستقبل المنشود البعيد عن الرجعيه والتزمت الديني والعادات الإجتماعية المعقده .

هذه الأمور في محصلتها ستصنع الأرضية المناسبة لشعب يقبل التطبيع وقبول الإسرائيلي كسفير وسائح وزائر وصديق..

والسؤال: أمام هذا التصوير شبه الواقعي الذي يجعلنا أمام واقع يصنع بإتقان لتهيئة مناخ التطبيع، هل بتنا قريبين من عملية انقلاب قد يطيح أشياء كثيرة بما فيها التاريخ، لتكون الفوضى العارمة رداً على خيانة القضية الفلسطينية؟

التوّاقة لخوض الحرب مباشرة أو بالنيابة

من ينقذ السعودية من (عش الدبابير) اليمني؟

محمد شمس

(إنها مسألة وقت فقط. لن ننتظر كثيراً حتى نرى السعودية وقد أصبحت جزءً من الحرب الأهلية في اليمن).. كان هذا تعليق دبلوماسي غربي مقيم في الرياض حول الدور السعودي في الحرب القائمة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في صعدة. والصحيح في القول هو أن السعودية كانت ولاتـزال المحور الأساس في الحرب (السادسة) في صعدة منذ انقداحها الأخير في أغسطس الماضي، وهي الحرب التي قال الرئيس اليمني أنه يخوضها اعتماداً على (سياسة الأرض المحروقة). فالسعودية كانت المحرّض على الحرب، والمموّل لها، ولمشتريات السلاح اليمنية، بل أنها ـ وحسب الصور التي نشرها الحوثيون ـ تمدّ حكومة علي عبدالله صالح بالذخائر، وإن لم تعترف بأنها تساهم بطيرانها في قصف المدنيين اليمنيين، كما قال الأمير أحمد بن نايف نائب وزير الداخلية في أحد تصريحاته الأخيرة. فقد اعترف بالتنسيق مع الحكومة اليمنية، ودعمها، واستثنى مشاركة الطيران السعودي، وهو ما يؤكده اليمنيون أنفسهم منذ بداية الحرب.

الحرب في صعدة ضرورة من وجهة نظر الحكومة السعودية. وصحافتها تتحدث عنها كما لو كانت حربها هي، وطفقت تشير الى تطويق إيراني للمملكة من الجنوب كما تمّ من الشمال (العراق)! بل أن بعض كتاب السلطة تحدث عن عمامة سوداء تلتف حول جنوب المملكة.

هذه مجرد ذرائع ومسوغات لدخول الحرب بحجة الدفاع عن النفس بصورة استباقية. ونقول (استباقية) لأن مشكلة الحوثيين ليست مع النظام السعودي، بل مع نظام حكم علي عبدالله صالح، وإقحام السعودية نفسها في الحرب، يعني دخولها في مشكل داخلي ضد شريحة كبيرة من السكان، بل كانت تمثل أغلبية السكان فيما كان يعرف بـ (اليمن الشمالي) وهي الطائفة الزيدية. هذا يمثل الدخول الى (عش الدبابير) كما كان الملك عبدالعزيز يسمي اليمن!

نعم السعودية لا تريد لنظام علي عبدالله صالح أن يرحل، وهو يواجه شعبه في الشمال كما في الجنوب. اليمن صار دولة (فاشلة) بحسب التعبيرات السياسية الغربية، وهذا يعني أن الطبقة الحاكمة في اليمن فقدت مقومات شرعيتها، ولزم أن ترحل. ولكن البديل من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية، كما وجهة النظر السعودية أسوأ من الوضع الحالي، حيث الخوف من وصول فئات الى الحكم لا تكنّ بالضرورة ودّاً للحكومة السعودية، وإن لم تشكل خطراً عليها، كون اليمن بشكل عام بشماله وجنوبه لا يرغب وغير قادر على الدخول في مواجهة مع السعودية، فضلاً عن أن مبررات تلك المواجهة بطابعها العسكرية تفتقد المبررات.

لكن السعودية تخشى من أمر صحيح وهو جوهر سياستها:

١/ إنها تخشى أن ينفلت الوضع في اليمن، دون أن يسقط النظام، فيصبح مرتعاً للقاعدة (فرع السعودية بالذات والذي تحالف مع نظيره اليمني) بحيث تشكل ملاذاً أمنياً لها وقاعدة تنطلق منها لمواجهة العائلة السعودية المالكة.

٢/ إنها تخشى من وصول الشيعة الزيدية (أكثرية اليمن الشمالي) الى الحكم، أو حتى استعادة حكم الإمامة الذي انتهى عام ١٩٦٢م، ما يجعل نفوذها المتواصل مذهبياً وسياسياً محلّ تساؤل، وقد يضيع في زحمة التضاربات والمنافسات السياسية الإقليمية. لاحظ أن حرب السعودية في اليمن (١٩٦٢-١٩٦٨) والتي دعمت فيها الإمامة الزيدية مقابل الجمهوريين المدعومين من عبدالناصر تغيرت الآن، وتحاول السعودية ان تعطيها صفة طائفية، فيما كانت في الماضي ولاتـزال تحتضن عناصر من العائلة المالكة الزيدية اليمنية.

لكن الحرب الحالية في اليمن والتي يشنها النظام ضد الحوثيين وضد الجنوبيين، تبقى في إطارها المحلّي، ولم يعهد عن الأخيرين أن لهم أجندة خارجية لها علاقة بالسعودية، أو تتقصد الإساءة إليها، أو حتى قامت بعمل يبرر الموقف السعودي. وكان يمكن للحكومة السعودية ان تتخذ موقفاً مشابهاً لمواقف دول خليجية أخرى اعتبرت الموضوع شأناً محلياً، ولم تقم بإرسال المال والسلاح وتجنيد الإعلام والموقف السياسي الى جانب الرئيس صالح، كما هو الموقف المتوازن لسلطنة عمان التي لها حدود مع اليمن، وكما هو الموقف القطري الذي تدخل مراراً لحل النزاع، وفي كل مرة يخرقه الجانب الرسمي اليمني فيفشل.

نداء عاجل.. إلى أبناء صعدة

إلى قبائل خولان بن عامر، وجماعة، وقبائل سحار، وحيدان، ومران، والمهاذر.. ومجز.. والطلح.. وكل أبناء محافظة صعدة الأحرار..

إن ما يحصل في صعدة من تدمير للمساكن والمزارع.. والمستشفيات والمستوصفات.. والمدارس وقطع الاتصالات وتدمير المشاريع.. وقطع للطرق العامة وتقليمها.. وقتل وجرح واختطاف أبنائكم وإخوانكم وأطفالكم وشيوخكم.. وما يحصل من تشريد للأسر والمواطنين الآمنين، وترويع للأطفال والنساء وإخافة الآمنين وإغلاق المدارس ومنع الطلبة من مواصلة دراستهم وأداء الاختبارات مثل بقية طلبة وطالبات اليمن الكبير..

سببه عبدالملك الحوثي

رأس الفتنة وأخوه، محمد، ويوسف المداني وعبدالله الحاكم، وأمين حسن المؤيد ومحمد الحوثي وصالح هبره ومحسن صالح الحمزي وسلمان العياني ،علي المؤيد ومحمد العزي وعلي القاسمي وطه المداني وعبدالباسط الهادي وغيرهم من العنصريين الذين يكذبون عليكم.. ويظللون شبابكم بالمزائم والحروز التي يدعون أنها تقيهم من الرصاص.. وتدخلهم الجنة ويزجون بهم إلى الموت.. إلى جانب ما يمارسوه من الدجل والتضليل والخداع.. بأساليب تعتبر قمة الغباء والجهل.

تقوموا بثورة شعبية ضد الحوثي وأنصاره القتلة.. هؤلاء البغاة الذين يعتبرون أنفسهم متميزين عن كل الناس ويدّعون الحق الإلهي في الحكم لأنهم من أنسال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو منهم ومن أفعالهم براء والذي لا فرق لديه بين مسلم ومسلم إلا بالتقوى.

إن إخوانكم في السلطة المحلية بمحافظة صعدة وأبناء القوات المسلحة والأمن في صعدة في حالة دفاع عن النفس وعنكم من اعتداءات الحوثي.. وندافع عن الشرعية الدستورية، وللحفاظ على الأمن والاستقرار، فلسنا معتدين.. بل أن عناصر الفتنة والتمرد الحوثية هم الذين اعتدوا على القوات المسلحة والأمن وعلى المواطنين في مران وحيدان وساقين والملاحيط وشدى وبني معاذ وفي الجبل الأحمر وغيرها.

فالعلاج بأيديكم بـ أبناء صعدة إثـأروا.. واستقصوا لقتلاكم وجرحاكم ولما دمره عليكم المتمردون.. وانتقموا للمشردين من الأطفال والنساء والشيوخ.. الذين لا ذنب لهم لتعيشوا في أمن وأمان. والله من وراء القصد،،،

إخوانكم في

السلطة المحلية والقوات المسلحة والأمن بمحافظة صعدة

منشورات يمنية ألقيت على القرى السعودية!

لكن السياسة السعودية التي تعتمد الهيمنة، وتعتبر اليمن (حديقة خلفية) لها، لم يسعها ما وسع الآخرين. وهي تعتقد أن لديها مبررات للحفاظ على نفوذها المذهبي والسياسي هناك. إنها تعتبر نفسها قوّة عظمى يحق لها التدخل في شؤون الآخرين شاؤوا أم أبوا، إذ لا ينحصر الأمر بالدعم الرسمي للرئيس اليمني، بل وبدعم القبائل الموالية والمليشيات الوهابية التي شكلتها، والتي تستطيع استخدامها في الإتجاه الذي تريده، كما فعلت من قبل ضد الجنوبيين في حرب ١٩٩٤، وكما تفعل

مع الحوثيين الآن، ويمكن أن يستخدمها آل سعود في المستقبل إن رأوا ذلك ضد علي عبدالله صالح نفسه، إن خالف النهج السعودي.

حجم التدخل السعودي

ليست المسألة اليوم فيما إذا كانت السعودية قد اقتحمت أتون الحرب في اليمن، فهذا لا يحتاج الى براهين جديدة. تكفي إطلالة على الإعلام السعودي المحلي والخارجي (العربية والشرق الأوسط) لتكتشف ليس الإنحياز فحسب، بل لترى كيف أن الإعلام السعودي صار إعلاماً حربيّاً يمنيّاً، وفقد مصداقيته في هذا الأمر. ولا يوجد أفضل من صور مخازن الذخيرة والسلاح التي استولى عليها الحوثيون والتي تظهر عليها شارات السعودية. ومنذ البداية أعلن الحوثيون ان الحرب السادسة جاءت بتحريض من السعودية واستجاب لها بعض العسكر من أجل استجلاب دعم السعودية المالي (٣ مليون دولار يومياً) وقد ذكر المتحدث الإعلامي للحوثيين محمد عبدالسلام، بأن السعودية أرسلت طائرات حربية لتقصف مواقع الحوثيين في الملاحيظ، مطالباً إياها بأن تقف موقفاً عادلاً يحترم حقوق الجوار.

الأمير أحمد بن عبدالعزيز، وفي مؤتمر صحافي عقد في ٢٠٠٩/١٠/٣م، نفى مشاركة الطيران السعودي، وقال أن ترويج ذلك ليس في صالح الحوثيين أنفسهم، ولكنه أكد على وجود تعاون مع الجيش اليمني واصفاً إياه بأنه (جيد ونطمع في مزيد من التعاون والسيطرة على الاوضاع الداخلية في اليمن). والجملة الأخيرة (السيطرة على الأوضاع الداخلية في اليمن) تكشف طبيعة التعاون. واعترف الأمير بأن الحرب (تؤثر في الوضع بصفة عامة ونتوقع أن الإخوان في اليمن ـ الحكومة ـ يبذلون كل جهد).

وتقول الأنباء أن السعودية أحيت فلولاً قديمة من قوات المجاهدين لتدريب عناصر وهابيّة، سبق أن أعلنت عزمها على الإنخراط في معارك مع الحوثيين على خلفيات طائفية، وتحدثت عن عزمها للقيام بذلك في مواقع الإنترنت. وكان الأمير محمد بن نايف ـ الذي زار واشنطن مؤخراً لمناقشة الملف اليمني وملف القاعدة ـ قد كثّف اتصالاته منذ أواخر رمضان الماضي مع بعض المشايخ الوهابيين موضحاً لهم بأن المملكة تتعرّض لتهديد (شيعي) قادم من الجنوب، في مسعى منه لاستنفار الوهابيين المتوترين طائفياً ضد الشيعة للمشاركة في الحرب إن تطلّب الأمر.

وحسب الخطة التي تسربت بعض تفاصيلها، فإن وزارة الداخلية تعمل على تشكيل ميليشيات سلفية سعودية ليصل عديدها الى نحو ٤ آلاف شخص، فيما لم يتوفر في معسكرات التدريب حتى بداية اكتوبر سوى ١٧٠٠ شخص يتلقون التدريب في معسكرين قديمين وأقيم ثالث لذات الغرض بالقرب من المنطقة المواجهة لصعدة.

وفي الطرف اليمني، حشدت السعودية حلفاءها القبليين والوهابيين للقتال الى جانب حكومة علي عبدالله صالح. وحسب سياسي يمني مستقل، فإن السعودية زادت من تمويلها لقبائل موالية بشرط اشتراكها في المعارك، مع أن أكثرها غير راغب في ذلك. واستثنى الموالين دينياً للسعودية، الذين اعتبرهم تواقين لخوض معارك طائفية. وأشار الى أن الحكومة السعودية قدمت تمويلاً للحكومة اليمنية بصدد تجهيز معسكر تدريب للعناصر القبلية، بعد أن تبيّن أنها ضعيفة التأهيل وليس بمقدورها تغيير نتيجة المعارك ما لم تتلقى تسليحاً وتدريباً أفضل.

وفي وقت بدأت فيه المعلومات تترى حول محاولة السعودية لتشجيع القاعدة في اليمن ومعها عناصر وهابية سعودية للإشتراك في الحرب ضد الخصم (الزيدي/ الشيعي) المشترك، في محاولة لتكرار دعم السعودية لقاعدة العراق، عبر التمويل والفتيا من المشايخ الوهابيين في السعودية.. فإن المصادر السعودية بدأت تتحدث ـ كما العربية في برنامج صناعة الموت ـ عن علاقات بين القاعدة والحوثيين، في فبركة اعلامية لا أساس لها من الصحة.

ميدان آخر للتدخل السعودي في الحرب اليمنية، وهو محاصرة اللاجئين اليمنيين، وقصف المدنيين في صعدة، واعتبار ذلك جهداً حربياً (ضمن سياسة الأرض المحروقة) والسبب هو أن الحكومتين اليمنية والسعودية تريان بأن الدعم الشعبي للحوثي مبرراً لضرب المدنيين، تماماً مثلما فعلت اسرائيل في حرب تموز ٢٠٠٦م. لهذا قطعت عن المواطنين المدنيين الإمدادات والمؤن، ولم تفتح لهم حتى ممرات عبور آمنة فراراً من الحرب، كما لم يسمح لمنظمات الإغاثة من الوصول اليهم إلا نادراً عبر الأراضي اليمنية، أما السعودية فقد رفضت مرور قوافل الإغاثة عبر اراضيها، كما رفضت توطين النازحين بالقرب من حدودها، وزيادة على ذلك أطلقت النار على نازحين قدموا من صعدة، وأصابت العديد منهم بجراح من نساء وأطفال. نعم، قبلت السعودية وصول نازحين يمنيين من قبائل موالية لعلي عبدالله صالح والسعودية، ودخلوا محافظة جازان، وهم قلّة، لأن الحرب لم تشملهم إلا عرضاً.

لاحظ أن السعودية لم تعلن ولو لمرة واحدة أنها بصدد ارسال معونات للنازحين جراء الحرب وقد وصل عددهم الى ما يقرب من مائتي الف انسان، ولاحظ أيضاً أن السعودية لم تعلن دعمها لمجهود الأمم المتحدة لجمع بعض المال لإغاثة نازحي اليمن، رغم أن عدداً من مسؤولي المنظمات الإغاثية والدولية مرّوا بالرياض، وكل همهم هو أن تفتح حدودها للنازحين أو على الأقل تسمح بمرور المعونات اليهم عبر اراضيها.

المرة الوحيدة التي سمحت فيها الحكومة السعودية بمرور قوافل الإغاثة بعد حملات تنديد من قبل المنظمات الإغاثية والحقوقية الدولية، جاءت في يوم ٢٠٠٩/١٠/٣، وهو اليوم الذي شهد تجمعاً دولياً في الرياض لمناقشة موضوع الكوارث والتعاطي معها، ولم تشأ السعودية ان تحرج من قبل الضيوف فسمحت للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبمساعدة من قبل الأمم المتحدة بتسيير قافلة من المساعدات الإنسانية الدولية انطلقت من ميناء جازان ومنطقة خميس مشيط. وقد أدّى خلاف بين المسؤولين السعوديين واليمنيين حول طريقة توزيع المعونات وتأمين طريق الحماية للقافلة إلى توقفها في اليوم التالي، لحين حصول اتفاق بين الطرفين، ما فرض تغيير مسار القافلة وتوزيع المعونات يوم ٢٠٠٩/١٠/٥، وهي قليلة ولا تفي بالغرض، واشتكى مسؤولون دوليون بأنها لم تعط للفئات الأكثر احتياجاً لها، كما أن جزءً منها قد تمّ نهبه من قبل جهات لم تسمّها. هذا ولا يزال مسؤولون إغاثيون تابعون للأمم المتحدة مقيمون في الجنوب السعودي، ينتظرون الموافقة السعودية لنقل المؤن، ولكن دون جدوى فيما يبدو.

قصف يمني لجازان

ثمن اقتحام (عش الزنابير)

كما قال نائب وزير الداخلية، فإن السعودية

تتأثر بالحرب على الحدود، ليس من الزاوية المالية، وإنما من الوجهة السياسية، وربما الأمنية والإنسانية أيضاً.

فمن يدخل الحرب عليه أن يدفع بعض ثمنها، خاصة وأن صعدة محاذية في حدودها مع السعودية. فما هو ثمن دخول (عش الزنابير)؟!

أولاً ـ إن المشاركة السعودية في الحرب اليمنية الداخلية، يجعلها طرفاً في الحرب، ولأن السعودية

نازحون من قريبة مجدعة السعودية

تعتمد الى جانب دعم الجهد العسكري اليمني الرسمي، استخدام عناصرها الموالية وهابياً أو قبلياً، فإن ما تقوم به ينذر بتفتّت النسيج الإجتماعي اليمني، وخلق اصطفافات مذهبية وقبلية، سيكون لها أثرٌ مباشر على الجهد الحربي، وتحويلها الى حرب أهلية، وليس بين طرف متمرد كما يصفه الإعلام الرسمي اليمني والسعودي، والحكومة. السعودية لا تجلب لنفسها منفعة إن هي خلقت انقساماً حاداً مذهبياً وقبلياً، لأن من شأن ذلك خلق صورة أخرى عن الحرب، وجلب الكثير من الأنصار الى جانب الحوثيين دفاعاً عن هويتهم ومصالحهم. الحرب الأهلية هي النتيجة الحتمية للدور السعودي المشبوه في اليمن. المشكلة ان السعودية لا تجيد إلا المعارك الطائفية، فهي عنصر يدخل في تفاصيل المواقف والسياسات السعودية الخارجية والداخلية، ولذا، فإنها بدل أن تساهم في تطويق المشكلة، فإنها بإشراك عناصرها الوهابية والقبلية والترويج الإعلامي على أنها حرب مذهبية حتى داخل السعودية، تزيد النار ضراوة، وتشرك عناصر في الحرب لم تشترك فيها حتى الآن لصالح هذا الطرف او ذاك. أي أن الحرب ستطول، وسيكون لها امتدادات مذهبية وقبلية حتى داخل السعودية.

ثانياً ـ إن الحرب قد تصبح حريقاً يصل الى السعودية نفسها. وهناك معلومات متداولة ـ ربما يكون السعوديون هم من روّجها ـ تفيد بوقوع عدّة قرى تتبع منطقة جازان تحت سيطرة الحوثيين، مثل قرية المعرسة، التي يقال أنها محتلة منذ أسابيع، وأن جماعة الحوثي يتحصنون في مدارسها وفي مبان حكومية. ويعتقد محللون بأن السعودية تبحث عن ذرائع للمشاركة المباشرة في الحرب ضد الحوثيين من منطلق طائفي، وربما يأتي الترويج لاحتلال قرى سعودية من أجل تهيئة الرأي العام المحلي والخارجي للمشاركة النشطة والمفتوحة في المعارك، خاصة مع ظهور أنباء غير مؤكدة تقول بأن واشنطن لا تحبذ في الوقت الحالي توسعة الحرب اليمنية، الى أن تستجد أمور أخرى.

ويعتقد بأن الوجود السعودي في اليمن من مراكز دينية وهابية ومقرات لنشاطات متعددة، قد يتعرض للإنتقام، فضلاً عن رجال السعودية أنفسهم، والذين استعدوا الأكثرية من اليمنيين منذ طردهم مليون يمني عامل في السعودية أواخر عام ١٩٩٠ حينما غزا صدام للكويت، بعد نهبهم ممتلكاتهم. فذلك الموقف لا ينسى وهو محفور في الذاكرة اليمنية، فضلاً عن أن تدخلات السعودية في اليمن ليست محبذة لدى أكثرية النشاطاء الإعلاميين والسياسيين، وأرباب الثقافة والفكر. زد على ذلك أن السعودية سبق وأن قتلت رئيسين لليمن هما الغشمي والحمدي اغتيالاً كما هو معروف. كل هذا المناخ يشجع على القيام بأعمال انتقامية ضد مواقع النفوذ السعودي في اليمن، ويجعله محاصراً، حتى ولو انتصرت القوات الحكومية في معاركها الحالية، فحسّ الإنتقام قد يتضاعف بدل أن يضعف.

ثالثاً ـ استثمار الحرب من قبل القاعدة. فقد وجدت الأخيرة مناخاً مناسباً للنشاط والعمل سواء داخل اليمن أو في التمدد نحو السعودية. ومع أن الحكومة السعودية تروج لتحالف بين القاعدة والحوثيين وهو تحالف مستحيل بالنظر للخلفية الطائفية الحادّة للقاعدة، بغية تشويه سمعة الطرفين وتبرير المواقف السعودية.. فقد ثبت بأن القاعديين قد تمددوا الى جازان، وفي أهم إشارة لذلك، ما جرى يوم ٢٠٠٩/١٠/١٣، من مواجهات في شوارعها. فقد تحدثت الحكومة عن صدام مع جماعة من القاعدة (٣ اشخاص) يستقلون سيارة، اثنان منهم تنكرا بزي النساء، وذلك عند نقطة تفتيش (الحمراء) الواقعة عند مدخل محافظة الدرب، وقد حدثت مواجهة قتل فيها جندي حكومي وجرح آخران، فيما قال البيان الرسمي لوزارة الداخلية السعودية بأنها قتلت اثنين وأسرت الثالث.

إن المناطق الحدودية مع اليمن تعيش حالاً من الإنفلات بالرغم من الحضور الأمني والعسكري المكثّف، ما يسهل عمل القاعدة. وبهذه الحادثة بالذات، قيل بأن المجموعة القاعدية كانت تخطط لاغتيال ابنة الملك عبدالله (صيتة) والتي كان مقدراً لها القيام بزيارة لجازان في اليوم التالي (٢٠٠٩/١٠/١٤) لرعاية الملتقى الأول لسيدات الأعمال في جازان. هذا وقد عثر لدى المهاجمين على كمية من المتفجرات وأجهزة التحكم في التفجير عن بعد.

رابعاً ـ توتر الأوضاع في المناطق السعودية المحاذية. حيث تعيش منطقة جازان قلقاً متصاعداً من الحرب، والحشود العسكرية السعودية على الحدود، والتي يمكن أن تدخل ساحة المعارك في أية لحظة. والقلق نابع من أمور متعددة تحوّلت الى سخط ضد النظام نفسه، كما تكشف عن ذلك تعليقات مواطني الحدود في منتديات الإنترنت. أسباب القلق والسخط ما يلي:

١/ أن السعودية ما زالت متكتمة حول ما يجري على الحدود وفي المناطق الحدودية. فهناك أمور عديدة لا يسمع بها الكثيرون. فمثلاً هناك آلاف النازحين السعوديين من تلك المناطق، لم يلقوا عوناً من الحكومة. وهناك الوجود الأمني المكثف والتجاوزات المتعددة التي أدّت الى مقتل العديد من المواطنين خطأ من قبل قوات الأمن. وهناك إهمال حكومي في توجيه المواطنين ونقص في المعلومات حول ما يدور. وهناك أيضاً إهمال كامل لاحتياجات مواطني مناطق الحدود والنازحين منهم.

٢/ تجاوزات أو أخطاء الجيش اليمني، الذي قصف مراراً المناطق الحدودية السعودية خطأ بدباباته ومدفعيته. ما دفع بالأهالي الى الإحتجاج والإعتصام، فقد قام أهالي القرى الحدودية في محافظة الحرث باعتصام أمام باب محافظة الحرث مطالبين بتأمين بيوتهم وأرواحهم من القصف المستمر عليهم يومياً، وإعادتهم إلى بيوتهم، وإن لم يمكن ذلك فإعطاؤهم مساكن في المحافظة، كما طالبوا بتعويضهم عن بيوتهم التي دمرها القصف القادم من اليمن.

وكانت طائرة سوخوي تابعة للطيران اليمني قد قصفت في يوم الإثنين ٢٠٠٩/١٠/١٢ قرية سعودية هي قرية الخفاقة التابعة لمركزالجابري بمحافظة جازان، وهي قرية قريبة من الخوبة ومنطقة الحرث الحدودية المتاخمة مع الحدود اليمنية. وقد أصاب القصف ـ الذي اعترفت به الصحافة السعودية الرسمية مكرهة بعد انتشار الخبر عبر الإنترنت والجوال ـ مستوصف الرعاية الصحية الأولية بالقرية، ما أدى الى جرح ممرض سعودي وعدد من المواطنين بجروح مختلفة، كما أصيبت ممرضة هندية إصابة بليغة بترت على أثرها أصابع يدها، كما أصيب بكسر في فخذها. كما أدّى القصف الى إلحاق أضرار فادحة بالمبنى،

وتصدع في المباني المجاورة له بشكل كبير. وأدى القصف ـ حسب المصادر الحكومية ـ الى إصابة طفلين أيضاً، والى انهيار أجزاء من سكن العمال بالمركز الصحي.

الطائرة اليمنية أطلقت صاروخين، وجاء ذلك بعد تحليق مكثف من قبل الطيران الحربي اليمني منذ ساعات الصباح الأولى على علو منخفض جداً فوق جميع القرى السعودية المنتشرة في محيط المنطقة وعلى طول الحدود بين البلدين، وبالخصوص قرى المجدعة وقرية المعرسة. وبرغم انتشار خبر القصف الصاروخي فور وقوعه عبر رسائل الجوال ومواقع الإنترنت الأخبارية، إلا أن الحكومة السعودية لم تدل بأي تصريح حيال الموضوع، وكل ما ظهر خبر صغير في اليوم التالي عن الأمر في صحيفتين سعوديتين، واكتفت الحكومة بإرسال فريق أمني لتطويق المكان ومنع المواطنين من الوصول إليه، ومصادرة الصور الملتقطة!

وبرغم الطوق الرسمي المفروض على جميع وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، إلا أن أحد مواقع الإنترنت المحلية قام بتسريب الخبر مدعماً ببعض الصور لمنطقة القصف، وصور سابقه لمناطق القتال، والقصف العشوائي الذي يصيب القرى الحدودية بشكل شبه يومي، كان آخر ضحاياه مقتل عائلة يمنية نازحة بواسطة قذيفة مدفعية سقطت على قرية بتول صباح يوم العيد الماضي، سبقها إصابة مسجد بعدة قذائف صاروخية.

اعتصام لنازحين أمام محافظة الحرث مطالبين بإيقاف القصف والتعويض

وتقول الأنباء الواردة من جازان، بأن الأهالي يعيشون أجواء قلق بسبب الأخطاء الكثيرة التي وقع فيها الجيش اليمني، وتوجيه قذائفه للقرى السعودية الحدودية، فيما تصاعدت الإنتقادات للحكومة السعودية من أنها تعتمد سياسة تعتيم إعلامي، وتتجاهل وضع النازحين السعوديين الذين فرّ الآلاف منهم بسبب تزايد الأخطاء، وبسبب المنشورات التي تلقي بها الطائرات اليمنية على القرى والمدن السعودية في جازان (مثل قرى: الحصمة، وعيسان والكوادمة وغيرها). وفي غمرة الفوضى الأمنية، توفي صباح ٢٠٠٩/١٠/١٣ في جازان مواطن يمني بسبب استهتار رجال الأمن في حادث سير، كما تحدثت المصادر عن اختراق طائرات حربية لحاجز الصوت فوق مدينة صبيا يوم ٢٠٠٩/١٠/١٢، ما جعل السكان يعتقدون أن السبب هو هزّة أرضية. هذا وقالت الحكومة بأنها كانت في حالة استنفار (لتهدئة روع السكان)!

ومما زاد قلق المواطنين، شعورهم بأن القوات الحكومية على وشك الدخول في القتال المباشر. فقد نقل الجيش يوم الجمعة ٢٠٠٩/١٠/٩، ألوية عديدة من منطقة خميس مشيط (القاعدة العسكرية الرئيسية في الجنوب) إلى المناطق الحدودية القريبة من منطقة الصراع، في ظل تردد أنباء مؤكدة عن مشاركة الطيران الحربي السعودي في قصف الحوثيين المتحصنين في المناطق المطلة على الجانب السعودي، وتقديم الدعم اللوجستي و تقديم تسهيلات و فتح بعض المناطق الحدودية للجيش اليمني للإلتفاف على الحوثيين المتحصنين في المناطق الحدودية. والمعلوم أن غرفة عمليات مشتركة تم انشاؤها بين الجانبين لمراقبة تطورات العملية العسكرية للجيش اليمني ضد الحوثيين.

مدنيون يمنيون ضحايا قصف الطائرات

خامساً ـ السعودية اعتادت أن تظهر بمظهر البريء دائماً، بينما هي مصدر الشرور في كثير من الدول. من تآمر على احتلال العراق وعلى احتلال أفغانستان؟ ألم تكن القيادة العسكرية الأميركية التي أدارت الإحتلال لأفغانستان كانت في الرياض؟ ألم تنطلق الطائرات الأميركية وفي أول معاركها لاحتلال العراق من المطارات السعودية الشمالية لاحتلال قواعد H2، H3 العراقية القريبة من الحدود الأردنية؟ ألم تقف السعودية مع اسرائيل سياسياً واعلامياً في حربها ضد لبنان في ٢٠٠٦م؟ ألم تقف ضد حماس في حرب اسرائيل على غزة عام ٢٠٠٨؟ ألم تفجر السعودية مصائب نهر البارد وحركة الوهابية في رفح مؤخراً؟ ألم تموّل عمليات القتل في العراق على الهوية حتى كاد البلد ان يدخل في حرب أهلية على أساس طائفي؟ ألم تمول تفجير السي آي ايه لمجزرة بئر العبد في بيروت عام ١٩٨٣ والتي راح ضحيتها أكثر مائة شخص قتيل؟

السعودية تقاتل بغيرها عادة، وهي لا تجرؤ على الدخول في معارك بجيشها اللهم إلا الى جانب الأميركيين كما حدث في حرب ١٩٩١م. لكنها هذه المرة تحث الخطى باتجاه ذلك في اليمن، إن لم ينجح الجيش اليمني في حربه، والأرجح أنه لن ينجح. ما يوقف السعوديين هو أن (الضوء الأميركي الأخضر) لم يأت بعد. وفي حال أتى، فإن الصورة التي رسمتها السعودية لنفسها كدولة بريئة ولا تتدخل في شؤون الآخرين ستتمزق الى الأبد.

ثم إن السعودية لا تقدم حتى الآن مبررات مقنعة بشأن حماستها للحرب. وهو حماس اتخذ جانباً معاكساً في بيروت وغزة حين كانتا تذبحان بالسلاح الإسرائيلي. وتعتقد السعودية والكثير من انصارها، بأن دخول السعودية للحرب سينهيها خلال أيام، نظراً لقوة الجيش السعودي. الشيء الذي لا يعرفوه، أن السعودية لم تخرج جنوداً مقاتلين، ولا ربّت جنوداً عقائديين، ولن يتحمس جنودها للقتال، خاصة في اليمن، في حين تبقى الجبهة الشمالية مفتوحة لاسرائيل، حيث تعربد طائراتها فوق قاعدة تبوك ولم تملك السعودية سوى شكوى يتيمة واحدة قبل ثلاث سنوات لمجلس الأمن، في حين أن اسرائيل تخترق الأجواء الجوية لعقود طويلة، وتنتهك المياه البحرية السعودية لسنوات وسنوات. فمن هو العدو، ولمن يجهز الجيش السعودي؟ ستكون تجربة السعودية قاسية في اليمن لو دخلت قواتها هناك، وستكون أول تجربة قتال حقيقي لجيشها، وعلى الأرجح فأنه سيخسرها بسرعة كبيرة.

قضاءٌ يستحق الرجم!

محمد فلالي

قيل مراراً أن القضاء السعودي فاسد، والكثير من القضاة مفسدون ولصوص ومجرمون ومتخلفون.

واشتكى المواطنون من الإجـراءات القضائية البطيئة، ومن تعدد المرجعيات القضائية، ومن الأحكام القضائية الغريبة التي يصدرها بعض القضاة، وكل القضاة وهابيون، فقد أصبح القضاء وكل المؤسسات الدينية والسياسية والعسكرية والأمنية والإقتصادية والتعليمية إقطاعاً نجدياً وهابياً.

وكانت حكومة آل سعود قد وعدت المواطنين بإصلاح جهاز القضاء، ورصدت لذلك مئات الملايين من الـريـالات، ولكن كيف يمكن أن يصلح القضاء بوجودهم، والمـال لا يصلح النفوس إن لم يـزد في خرابها؟!

فهم ـ آل سعود ـ أصل الفساد، وهم من أرسى قواعد التدخل في الجهاز القضائي منذ ولادته، وهم من يستخدم القضاء والقضاة ضد خصومهم. لا عجب أن ترى الآلاف من المعتقلين على خلفيات سياسية وأمنيّة. ولا غرابة أن تجد الكثير من الإصلاحيين في غرف السجون لمجرد أنهم رفعوا مطالبة بإصلاح الأوضاع. وهناك ما يقرب من ثمانية آلاف معتقل بتهم أمنيّة لم يقدّموا الى المحاكمة رغم مضي سنوات على اعتقالهم، بسبب وزارة الداخلية التي تجاوزت كل القواعد التي وضعتها هي للقضاء الوهابي العجيب!

القضاء الوهابي الذي يطلّق رجلاً من امرأته ويشتت شمل عوائل بأطفالها رغماً عن الزوجين بحجة عدم تكافؤ النسب القبلي، أو بحجة اختلاف المذاهب، هو قضاءٌ فاجر مفسد، وليس متخلفاً فحسب.

والقضاء الوهابي الذي يتوارى وراءه الإستبداد السياسي، ويشرّع الظلم ولا يحمي من يلتجيء اليه من المصادرة حقوقهم المدنيّة والسياسية، هو قضاء غير جدير بالبقاء، ورجاله يجب أن يرحلوا، كما أسيادهم السياسيون من آل سعود.

والقضاء الذي يستخرج أحكاماً حسب الطلب، ويسجّل الأراضي والممتلكات المنهوبة من قبل الأمراء، ويعتمد الرشاوى، تحت مظلّة الشرع الشريف، هو قضاءٌ غير عادل ورجاله في النار كما في الأحاديث الشريفة.

والقضاء الذي حوّر القضايا في قتل العديد من المواطنين على يد رجال هيئة المنكر، واستباح دماء الناس، لأجل المحافظة على وجه المؤسسة الدينية الكالح، هو قضاءٌ غير مؤتمن، ولا يشكل رجاله من مشايخ وهابية ملاذاً من الطغيان، إن لم يكونوا هم من صنف الطغاة أصلاً.

والقضاء الذي خرج علينا بأحكام آلاف الجلدات على مواطنين غير مسبوقة في التاريخ، وتعزيرات لم نرَ لها نظيراً في أية دولة لا في القديم ولا في الحديث، هو قضاء جالب للسخرية وليس للتقدير والإحترام.

وهذه واحدة من قضايا القضاء الوهابي العادل والنظيف.

مواطن إسمه أحمد بن عايض القحطاني، باع آخر هو أحمد بن سعيد القحطاني، أسهماً بقيمة تزيد على عشرة ملايين ريال، واستلمها المشتري ولكنه لم يسدد المبلغ. فجاء الحكم العادل من شيوخ الوهابية بأنه لا يجب سماع الدعوى، أي عدم قبولها في الأساس، ما يعني حكماً أن الرجل المشتري لن يدفع شيئاً، ولا أن يعيد الأسهم الى صاحبها!

تتطور الدعوى لتصل الى ديوان المظالم، أعلى محكمة في الدولة الوهابية، فيجلس أربعة قضاة ليعيدوا نفس الحكم. والذي ينص على التالي:

(وحيث أنه، وبصرف النظر عن مدى صحة دعوى المدّعي من عدمها، لاشتمالها على المطالبة بثمن مبيع ثبتت حرمته شرعاً، وذلك لكون الأسهم المباعة صادرة عن بنوك ربوية، صدرت الفتاوى الشرعية بتحريم المساهمة فيها اكتتاباً أو بيعاً أو شراءً، وذلك لتأسيس هذه البنوك وقيامها على الربا المحرم بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين مما تنتهي معه الدائرة الى عدم سماع هذه الدعوى).

ويضيف نص الحكم: (ولا ينال من ما انتهت اليه الدائرة القول بأن هذه البنوك التي أسهمها محل هذه الدعوى قد تم تأسيسها وفقاً لأنظمة الدولة، وبالتالي يجب العمل بها وتطبيقها... الخ. ذلك أن هذا القول مردود.. الخ).

ويتابع: (وحيث أن دخول الدائرة في موضوع هذه القضية ومناقشة صحة دعوى المدعي من عدمها ينطوي على إقرارها للمدعي على ما قام به من بيع محرم في حال قبول دعواه موضوعاً أو إقرار المدعى عليه (المشتري) على شرائه المحرم في حال رفض دعوى المدعي وهذا ما لا تقرّه الدائرة).

وينتهي الحكم الى القول: (.. أن القاضي إذا رأى حسب اجتهاده أن ذلك النظام أو إحدى مواده المطلوب تطبيقها على القضية المعروضة عليه تتعارض مع الكتاب أو السنّة فله أن يمتنع عن تطبيق ذلك، وهذا ما يتفق مع ما انعقد عليه الإجماع... وحيث الأمر ما ذكر، وبعد الدراسة والمداولة والتأمل، حكمت الدائرة: بعدم سماع دعوى المدعي أحمد بن عايض القحطاني، ضد المدعى عليه/ أحمد بن سعيد القحطاني، لما هو مبيّن بالأسباب).

والمعنى: اذهبا الى مكان آخر فتقاضيا هناك! ولكن أين؟! وأي محكمة تقبل بذلك بعد رفض ديوان المظالم النظر فيها؟!

ديوان المظالم (٢/١/١٨)

الدائرة التجارية الثالثة

الحكم رقم ٣٧ /د/تج/٢/٣ لعام ١٤٢٢هـ

القضية رقم ١/١٨٢٨/ق لعام ١٤٢١هـ

المدعي أحمد بن عايض القحطاني

المدعى عليه/ أحمد بن سعيد القحطاني

الحمد لله وحده وبعد: ففي يوم الإثنين الموافق ١٤٢٢/٤/٢٥هـ إجتمعت بمقر ديوان المظالم بالرياض الدائرة التجارية الثالثة المكونة من:

المستشار يحيى بن علي الحـــــدادي رئيساً

المستشار م/ محمد بن ناصر الجـريوع عضواً

المستشار م/ ابراهيم بن عبدالله العجلان عضواً

وبحضور ابراهيم بن عبدالرحمن الباز أميناً للسر

وذلك لنظر القضية المشار إلى رقمها وطرفي الدعوى فيها أعلاه وبعد دراستها والمداولة فيها أصدرت بشأنها حكمها المبني على الوقائع والأسباب التالية:

تتلخص وقائع هذه القضية حسبما يبين من أوراقها في أنه بتاريخ ١٤٢١/١٢/٣هـ تقدم وكيل المدعي علي القرعاوي بلائحة دعوى إلى رئيس ديوان المظالم المكلف قيدت قضية بالرقم المشار إليه أعلاه وأحيلت بتاريخ ١٤٢١/١٢/١٨هـ إلى الدائرة التجارية الرابعة التي نظرتها وأصدرت بشأنها قرارها رقم ٢٥/د/تج/٤ لعام ١٤٢٣هـ المتضمن إحالة أوراق هذه الدعوى إلى الدائرة التجارية الثالثة وذلك على سند من القول بأن

المملكة العربية السعودية

ديوان المظالم (٢/١/١٨)

الدائرة آنفة الذكر سبق أن نظرتها وأصدرت فيها حكمها رقم ٧٠/د/تج/٣ لعام ١٤١٧هـ وأن الدعوى الماثلة هي نفس الدعوى السابقة وبناء عليه أحيلت القضية إلى هذه الدائرة بتاريخ ١٤٢٢/٢/٢٢هـ وقد تضمنت لائحة الدعوى أن المدعي قد باع المدعى عليه أسهماً بنكية وأقرضها بإسمه وذلك بقيمة قدرها (٨٦٦،٢٢٠ر١٠) ريال إلا أنه لم يسدد ثمنها حتى تاريخه ويذكر المدعي وكالة أن عقد البيع قد تضمن بيع الأسهم التالية:

١- ٢٤٢٥ سهماً من أسهم بنك الرياض بقيمة ٣٥٢،٠٠٠ر١٦ ريالاً.

٢- ٢٠٠٠ سهماً من أسهم بنك الرياض بقيمة ٢،٠٠٠،٠٠٠ر٩٠ ريال.

٣- ٦٣٣ " " " " ٩١٧،٨٥٠ر ريال.

٤- ١٥٠٠ " " البنك البريطاني " ٢،٧٧٥،٠٠٠ر ريال

٥- ٣٢٠٠ " " بنك القاهرة بقيمة ١٢٨،٠٠٠ر ريال.

وانتهى المدعي وكالة في دعواه إلى طلب إلزام المدعى عليه بدفع قيمة الأسهم المشار إليها.

وفي جلسة هذا اليوم حضر وكيل المدعي علي القرعاوي وبسؤاله عن دعوى موكله أجاب بأنها لاتخرج عن ماورد في لائحة الدعوى آنفة الذكر ثم ختم أقواله.

الأسباب:

حيث أن المدعي يطلب في دعواه الماثلة إلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ (٨٦٦،٢٢٠ر١٠) ريال وذلك عن قيمة أسهم بنكية باعها عليه ولم يسدد ثمنها -حسب إدعاءه- حتى حينه.

وحيث أنه وبصرف النظر عن مدى صحة دعوى المدعي من عدمها لإشتمالها على المطالبة بثمن مبيع ثبتت حرمته شرعاً وذلك لكون الأسهم المباعة صادرة عن بنوك ربويه صدرت الفتاوى الشرعية بتحريم المساهمة فيها اكتتاباً أو بيعاً أو شراءً وذلك لتأسيس هذه البنوك وقيامها على الربا المحرم بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين مما تنتهي معه الدائرة إلى عدم سماع هذه الدعوى.

ولاينال من ما إنتهت إليه الدائرة القول بأن هذه البنوك التي أسهمها محل هذه الدعوى قد تم تأسيسها وفقاً لأنظمة الدولة وبالتالي يجب العمل

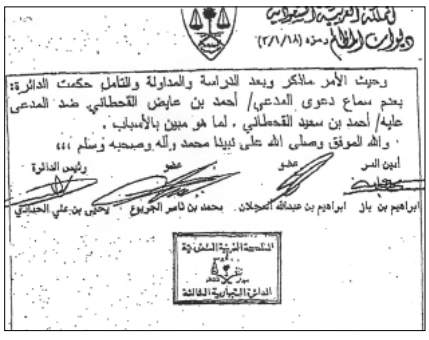

المملكة العربية السعودية

ديوان المظالم (٢/١/١٨)

وحيث الأمر ماذكر وبعد الدراسة والمداولة والتأمل حكمت الدائرة: بعدم سماع دعوى المدعي/ أحمد بن عايض القحطاني ضد المدعى عليه/ أحمد بن سعيد القحطاني، لما هو مبين بالأسباب.

والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم،،،

ابن السر — عضو — عضو — رئيس الدائرة

ابراهيم بن باز — ابراهيم بن عبدالله العجلان — محمد بن ناصر الجريوع — يحيى بن علي الحدادي

المحكمة العربية السعودية

الدائرة التجارية الثالثة

سيذكرها التاريخ..

آلاف جلدات التعزير: مبتكر سعودي!

أحمد زكي يماني

لا أجد صلة وثيقة أشدّ ارتباطاً بالشهر ـ رمضان ـ من مكة، التي هبط بها الوحي ونزل بها القرآن، أو من المسجد الحرام الذي تدرس به علوم الإسلام، والذي كان بمثابة جامعة، وصفها المستشرق الهولندي سنوك بأنها فريدة ومتميزة. وقد أكرمني الله في مقتبل العمر، بأن أدرس في تلك الجامعة، وأتنقّل من حلقة درس الى أخرى، حيث كان العلماء يدرسون المذاهب المختلفة، والعلوم المتعددة، كالتفسير والحديث والفقه بمذاهبه الأربعة، وأصول الفقه والرياضيات والفلك، والعربية بكل فروعها، الى غير ذلك مما يطول شرحه.

وأعود بالذاكرة الى تلك الفترة الذهبية من جامعة المسجد الحرام التي بدأت التدريس من عصر الصحابة الى أن شاء الله فقفلت مؤخراً.

وأهم ميزة لتلك الجامعة هي الإنفتاح وتعدد الآراء، وألاّ يفرض رأي واحد هو الصحيح وغيره خطأ، فإذا كان الحديث عن (الخلوة غير الشرعية) التي يجب منعها وتعزير من قام بها، تسمع في حلقة من حلقات الدرس أنها (أن يخلو رجل بامرأة لا يراهما أحد ولا يسمعهما أحد ولا يدخل عليهما أحد إلا بإذنهما). ويقول الشيخ الحنفي في حلقته أنها ـ أي الخلوة ـ هي التي لا يكون معها مانع من الوطء لا حقيقي ولا شرعي ولا طبيعي. أما الشيخ المالكي فيعرفها بأن خلوة الإهتداء من الهدوء والسكون، وأنها إرخاء الستور أو غلق الباب، ويقول شيخ آخر في حلقته أن انفراد رجل بامرأة في وجود الناس بحيث لا تحجبُ أشخاصهما منهم، بل بحيث لا يسمعون كلامهما (حكمها مباحة).

ولا أريد الإسترسال في أحكام الخلوة غير الشرعية، وأقوال فقهاء المذاهب السنيّة ينقلها عنهم علماء المسجد الحرام، ولكن أعيد للذاكرة حادثة أحد أساتذة جامعة أم القرى بمكة المكرمة الذي جاءته امرأة تطلب استشارته، وكانا في مقهى الجامعة، فانقض عليه بعضهم وقادوه للمحكمة، فقضى (الحكم الشرعي) بسجنه وجلده، رغم أنها جاءته وجلست معه في مكان عام يراه الناس ويحيطون به، وإن كانوا لا يسمعون كلامه!!!

ويقودني ذلك الحكم الى أحكام الجلد للتعزير بآلاف الجلدات، وهنا تعود الذاكرة الى حلقات العلم بالمسجد الحرام، حيث تظهر اختلافات الرأي بين فقهاء أهل السنّة، إذ يقول أحدهم أن الراجح عند الحنفية أن أكثر الجلد لا يزيد على تسعة وثلاثين سوطاً، وهو قول الإمام، وحجته حديث رواه البيهقي في السنن الكبرى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: (من بلغ حدّاً في غير حدّ فهو من المعتدين). وفي حلقة أخرى نجد رأياً مخالفاً هو أن أكثر التعزير خمسة وسبعون سوطاً، وهو قول أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، ورواية عن الإمام مالك، ويستند هذا الرأي الى رواية لبعض الحنفية عن الإمام علي رضي الله عنه، أنه جعل حدّ التعزير خمسة وسبعين سوطاً.

ولو جئتَ الى حلقة لشيخ حنبلي لسمعته يقول أن أكثر الجلد يقرب في كل معصية الى جنسها مما فيه الحدّ.

أحمد زكي يماني

فالتعزير في اللمس والتقبيل يقرب من حد الزنا، وهذه رواية عن أبي يوسف، وقول للشافعية، ورواية عند الحنابلة، واختاره ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

ولا أريد أن أوغل في آراء الفقهاء في الحدود العليا للجلد في التعزير، فالغالبية تضع حدوداً لها، والقلّة منهم من زاد في الجلد عن جلد الحدود مستندين الى أن الفاروق ابن الخطاب رضي الله عنه، جلد من زوّر ختمه مائة جلده، ثم كرّر الجلد.

ولكن لا أجد حرجاً من القول أن آلاف الجلدات في التعزير سيذكرها التاريخ بأنها مبتكرات بلادنا العزيزة، ولا شيء يؤرقني مثل سماع علماء الشريعة خارج وطننا وهم ينتقدون ما يجري عندنا، ولا أجد وسيلة للدفاع أو الشرح أو التبرير، وأسأل الله أن يلهم من بيده الأمر الى وضع مدوّنة للأحكام الشرعية يلتزم بها القضاة، وهي مدونة لا تلتزم بمذهب معيّن واحد، وتراعي في الإختيار ما يفرضه الواقع، ويتلاءم مع حاجات العصر واحتياجاته، وهذا أمرٌ لا يخالف الشرع، ولا يصدم واقعاً محلياً... ورحم الله ابن القيّم حين قال أن على الفقيه أن يزاوج بين الواجب والواقع. وفي التاريخ الإسلامي كانت (المجلّة) أول مدوّنة عند العثمانيين.

× من تهنئة الشيخ أحمد زكي يماني بقدوم شهر رمضان المبارك الماضي

إقالة الشثري تكشف:

انقسامات حادّة في المؤسستين السياسية والدينية

عبد الوهاب فقي

لعلها حالة نادرة أن يظهر فيها صراع ونقد علني من المؤسسة الدينية المعروفة بطواعيتها للنظام الحاكم الى رأس السلطة السياسية (الملك) أو لأي من أمراء الأسرة الحاكمة الكبار.

ولعلها أيضاً حادثة نادرة أن يظهر الخلاف بين رجال دين وهابيين كبار في الرأي فيما يتعلق بقضية فقهية/ سياسية تحولت الى ما يشبه قضية رأي عام.

عضو هيئة كبار العلماء الشيخ سعد الشثري، أيّد جامعة الملك عبدالله التي افتتحت مؤخراً، ولكنه بيّن رأيه في موضوع اختلاط الدراسة، والمناهج. الموقف من الإختلاط والمناهج معروف في التراث الوهابي، ولكن انتقاد الجامعة كان يعني انتقاداً للملك عبدالله بالذات، الذي لا يكنّ له الوهابيون الودّ كثيراً، ويفضلون الجناح السديري عليه. ولأن الجامعة التكنولوجية تعتبر درّة التاج في إنجازات الملك، أو هكذا سوّقت إعلامياً، لم يكن من الممكن السماح لأحد بنقدها، خاصة وأن موضوع الإختلاط سوّقه آل سعود مبكّراً لدى حلفائهم الغربيين قبل البدء بإنشاءات الجامعة، وكأن الملك سيقود البلاد باتجاه الحداثة والتحديث والتخفيف من إرث الدين بطبعته السلفية الوهابية المتشددة.

كان يمكن قبول نقد المناهج، أو الدعوة الى الإطلاع عليها ومراقبتها كما أراد الشيخ الشثري، مع أنها ـ أي المناهج ـ في معظمها علميّة، ولا يعتقد أن بها مخالفات عقدية من ذلك النوع الذي يستثير الوهابيين. لكن مسألة الإختلاط في حرم الجامعة والسماح به قضية كبيرة في بلد كالسعودية، وهناك حملات نقد مكثفة وكثيرة ضد هذا المفهوم في التراث الوهابي الحديث كما القديم، وهو مفهوم مشحون بالسلبية يقارب في معناه لدى الوهابيين معنى (الإباحية الجنسية). ولذا كان من الصعب على مشايخ المؤسسة الدينية أن لا ينقدوه، رغم أنهم في الجملة كفّوا لسانهم عن نقده، اللهم إلا بعض المشايخ الثانويين. خاصة وأن النقد لم يكن مغطّىً سياسياً بقوة من جناح السديريين، الذين صعب عليهم أن يحموا شيخاً غضب عليه (خادم الحرمين) وإن كانوا يريدون الذهاب أبعد مما ذهب اليه الملك، ولكن دون أن يتحملوا تبعات ذلك، بل يستثمرون الأمر ضد الملك نفسه وتقليص صلاحياته بضغط من المشايخ أنفسهم!

من المؤكد أن مشايخ المؤسسة الرسمية قد عبّروا للملك عن رفضهم للإختلاط مبكراً، عبر مناصحته (سرّاً) كما تقتضي الحكمة، وكما كان يريدها الملوك السعوديون، الذين يسمعون، ولا يستجيبون. وهنا ينتهي الأمر، فقد أدّوا دورهم، وعليهم تبعات السمع والطاعة بعد أن (نصحوا أئمة المسلمين)!

لكن نصيحة الشيخ الشثري كانت علنيّة في محطة المجد الفضائية السلفية، وآل سعود، شأنهم شأن كل الطغاة، لا يحبّون الناصحين، في العلن على الأقل، لأن فيه تهييج للعامّة برأيهم، رغم أن فيه تبرئة للمشايخ بأنهم رفضوا الأمر. ولذا طالب سائل الشيخ الشثري على الفضائية السلفية بأن ينوّر الجمهور برأيه، وأن يعلن عن موقفه الصريح، وهو ما دفعه لذلك، ودفع مقابله الثمن: تهجّم من الصحف عليه في مقالات عديدة، ومنع وزارة الداخلية من الحديث عن الأمر في الصحافة والإعلام، والإقالة للشيخ بسرعة البرق! ما أبقى خبر الإقالة وتداعياتها حيّاً الى الآن، ولازال عدد من المشايخ السلفيين يتحدثون علناً من منابر المساجد ضد الإختلاط وضدّ العصبة الليبرالية العلمانية الفاجرة التي زيّنت ـ برأيهم ـ لولي الأمر فعل ما فعل!!

ولأنّ الجدل لم يتوقّف حول الإقالة والإختلاط معاً، رأى الشيخ عبدالله المطلق، عضو هيئة كبار العلماء، وضع حدّ للأمر، وكأنه قادر على ذلك، فصرّح (الوطن، ٢٠٠٩/١٠/١٠) مجيباً على سؤال حول الإختلاط ودور العلماء والناس: (دورنا نحن نعرفه.. دوركم هو السمع والطاعة والدعاء للملك)! أما الشيخ السديس، إمام الحرم المكي، والمقرّب من العائلة المالكة، فقد امتدح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وبالغ بأنها ستعيد للأمة سالف مجدها!، ونصح نظراءه: (بأن واجب القادة والعلماء ورجال الصحافة أن يباركوا هذه الجهود الخيرة)، وحذرهم من أن يخوضوا في ما لم يتبين لهم أمره، ومن ان ينساقوا خلف ما أسماه بالشائعات المغرضة.

مؤسسة دينية منقسمة كما العائلة المالكة

وتأتي إقالة الشثري وليس استقالته في ظرف صعب تمرّ به المؤسسة الدينية الرسمية، التي فقدت الكثير من رصيدها منذ نحو عقدين، خاصة بعد وفاة الشخصيات الكبيرة مثل المفتي الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين، اللذين استطاعا المحافظة على قدر معقول من التواصل مع الجمهور ومع العائلة المالكة على حدّ سواء. وقد بدأ تضعضع المؤسسة الدينية في عهد ابن باز، وبالتحديد بعد

المطلق: عليكم بالسمع والطاعة والدعاء!

عام ١٩٩٠م، وظهور تيار الصحوة، وانشقاق المجتمع الديني النجدي الوهابي الذي بدأ جزء منه بنقد العائلة المالكة، وأخذ على المشايخ الكبار مداهنتهم لها، وعدم الوقوف أمام أخطائها وخطاياها، ما جعل المؤسسة تفقد بريقها، ويتحلل الجمهور من مواقفها السياسية، لتفرز فيما بعد مجموعات القاعدة التي رأت قتال النظام الذي عدّته كافراً، في حين رأته المؤسسة الدينية قمّة في الإيمان، وأفضل الأنظمة في الوجود!.

وبمجيء المفتي الجديد، انحدرت مكانة المؤسسة الدينية أكثر، وخسرت جمهوراً عريضاً

من مؤيديها، لأن المفتي الجديد لم يكن قادراً على الحفاظ على توازن معقول بين المؤسسة والجمهور الوهابي من جهة والعائلة المالكة من جهة أخرى، بحيث بدت المؤسسة ورجالها ومفتيها تابعين بشكل أعمى لما تقرره العائلة المالكة، وصارت مجرد ختم لكل قراراتها المتعارضة مع الدين أو مصلحة المسلمين.

وما فعله الشثري مجرد محاولة من بين محاولات الحفاظ على التوازن الحرج: أن لا يفقد الجمهور وأن لا يخسر العائلة المالكة، ولكنه لم يستطع ففلت لسانه وكان نصيبه الإقالة.

لكن الأهم من هذا، أن تلك الإقالة كشفت عن انشقاق أوسع داخل المؤسسة الدينية المطواعة، فهناك من هو مصطف مع العائلة المالكة بدون حدود، كالشيخ العبيكان (يمين اليمين)، وهناك (يمين الوسط) كالمفتي، الذي هو أقرب الى العائلة المالكة، وهناك من يقف (يسار الوسط) مع ميل لاستعادة الجمهور وزيادة جرعة النقد للملك بالتحديد كما هو الشيخ سعد الشثري ومن هم على شاكلته. من المؤكد أن الشيخ سعد الشثري، شخصية داعمة للعائلة المالكة، ومن المتوقع أن يعيّن قريباً في منصب آخر، ليتعظ من قرصة الأذن، كما من المؤكد أن الشيخ الشثري بخطئه ذاك، قد جلب لنفسه دعماً في محيطه المحافظ، فعلى الأقل هو تميّز بأن جهر برأي معروف لدى كل الوهابيين بل كل السعوديين.

ولكن المهم في القضية هو ما إذا كانت إقالة الشثري قد سببت صدعاً في العلاقة بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية المؤيدة تقليدياً لها. الظاهر أن إقالة الشثري جاءت لترويض المؤسسة الدينية، وتطويع من ينشز منها، وإن كان نشوزه تافهاً، واتخذ صفة الدفاع عن الذات، وإعلان براءة من أمر لا يريد أن يتحمّل مسؤوليته، كما لا يريد أن يعارضه، كما هو الموقف من الجامعة على لسان الشثري، الذي اكتشف أن زلّة لسانه قد تكلفه منصبه، فحاول التراجع وأصدر بياناً توضيحياً قال فيه أنه استدرج من متصل قطري، وخفّف من موقفه من الإختلاط، بالقول أنه لم يركّز في الحديث عليه، وعبثاً حاول المفتي والشيخ الشثري على مدار ثلاثة أيام من تصريحه بإقناع شخصيات في الديوان الملكي بأن ما جرى غير مقصود وأن الشيخ يعتذر وما أشبه، إلا أن الملك رفض كل ذلك، وكان مصرّاً على تأديبه بالعزل، وليس الإستقالة، أو حتى الإقالة (بناء على طلبه) التي قيل أن المفتي حاول الحصول عليها لحفظ ماء الوجه.

المفتي من جانبه ومعظم تيار المؤسسة الدينية الرسمي اكتفوا بالصمت تجاه الجامعة وقضية الإختلاط فيها. ليس هذا فحسب، بل أن أحداً من رجال هيئة كبار العلماء (عددهم ٢١) لم يناصر الشيخ الشثري أو يقول بأن ما قاله كان صحيحاً وأنه يؤمنون به، وهو فعلاً ما يؤمنون به. ما ترك الموضوع للمزايدات بين مشايخ الطبقة الثانية (سليمان الدويش وعبدالعزيز الطريفي) وكتاب الأعمدة في الصحافة المحلية ومنتديات الإنترنت.

وقد تؤدي الإقالة التي اعتبرت إهانة للمؤسسة الدينية الى واحد من أمرين أو كليهما: تأجيج نقمة المؤسسة الدينية على الملك، واتساع الخلافات بين العلماء الكبار حول الموقف من بعض رجال النظام وسياساتهم، وكذلك توسيع رقعة الإنشقاق داخل العائلة المالكة نفسها، فهناك من يعتقد بأن ما قام به الشيخ الشثري مدفوع من قبل نايف والتيار السديري.

هناك بروتوكولات تفاهم تمنع شيوخ المؤسسة الرسمية من ملامسة القضايا التي يحسمها الملك والأمراء الكبار مثل الإذاعة والتلفزيون ومؤسسات الانتاج الفني التي تستقطب عشرات الفنانات والراقصات، وحفلات السفارات الأجنبية، ومساحة الحرية التي يحظى بها الأمراء والمسؤولون والتجار، وكذلك الانظمة المصرفية والبنوك. ومثلها الشركات الأجنبية. لكن ما قام به الشثري هو خروج عن (تقاليد) المؤسسة الدينية التي يعينها الملك والتي تنحصر وظيفتها في توفير المبررات الشرعية لمشاريعه لا أن تشق عصا الطاعة وتنقض أعماله!

لقد برهنت الإقالة بأن مزاعم الحكومة أنها لا تملك (دالة) على المشايخ السلفيين من أجل تليين مواقفهم تجاه القضايا التي يعطلونها أو تجاه الجماعات التي يحاربونها تارة باسم نقاء العقيدة واخرى باسم محاربة العلمانية وتغريب المجتمع، هذه المزاعم تبين أنها (خرافة) فالحكومة قادرة ساعة تشاء على لجم هذا التيار وتحييده ومنعه من الخروج عن الأطر التي ترسمها.

اليوم هذا التيار السلفي التقليدي وغير التقليدي المتحفز لمحاربة كل ما يتعلق بالمرأة سيضطر وإلى أمد بعيد أن يغلق فمه بشأن وجود مئات الطالبات الجامعيات من كل أنحاء العالم وبينهن سعوديات في جامعة لا تبعد سوى ٢٠٠ كيلومترا عن مكة المكرمة. بعد أن كان بالأمس يطلب بواسطة النائب الثاني للملك ووزير الداخلية الأمير نايف اذناً باقتحام الشاليهات والفلل في (درة العروس) في جدة على البحر الأحمر التي لا تبعد كثيراً عن الجامعة للتأكد من ان رجال الاعمال الميسورين هناك لا يقومون بأعمال لا تقرّها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أما ما يتعلق باستخدام مشايخ الوهابية في الصراع بين العائلة المالكة، فالمعروف أن التيار الديني المتشدد في السعودية يجري التحكم به وإطلاقه كلما سنحت الفرصة لوزارة الداخلية في (تأديب) أو (ترويع) طرف ما، فتارة يجري إطلاقه لمهاجمة الليبراليين حتى لو كانوا وزراء كما حدث بالنسبة للهجوم على وزير الإعلام والثقافة السابق إياد مدني ووزير العمل الحالي غازي القصيبي. كذلك الهجوم على المثقفين والاصلاحيين وتنظيم الحملات ضد الشيعة وضد الحجازيين وضد الصوفيين وضد المرأة، وضد الخصوم الخارجيين كسوريا وإيران وحزب الله وحركة حماس وحركة الإخوان المسلمين في مصر.

الشثري: تراجع ولكنه أقيل

لكن حين يجري تحويل دفة الهجوم إلى رأس الهرم في السلطة السعودية، إذا ما ثبت ذلك، فإنه يؤشر إلى أن الخلاف المستفحل في البيت الحاكم قد بلغ الذروة، فالملك حسب التقاليد ليس مجرد حاكم ولكنه أيضاً يرمز الى (شيخ) القبيلة الحاكمة، وهو يستمد سلطته من وجوده على سنام التراتبية داخل العائلة بإعتباره (شيخاً)، وليس فقط باعتباره حاكماً يملك زمام السلطة، فلماذا جرى خرق هذه الأعراف في الهجوم على الملك ومحاولة إضعافه وحتى تحقيره؟.

الجديد في هذا الهجوم أنه يأتي في وقت حرج، فمحاولات ترتيب البيت السعودي تمر في مرحلة دقيقة، فالصفّ الأول من رجال الحكم تقريباً باتوا خارج الخدمة بسبب التقدم في العمر أو المرض، على رأس أولئك ولي العهد الذي يتعالج منذ سنتين من ورم سرطاني مستفحل، جعله بعيداً عن ممارسة مهامه ومقيماً في أغادير بالمغرب، وكذلك الحال بالنسبة لرئيس هيئة البيعة الامير مشعل بن عبد العزيز (٨٦ عاماً) الذي هو الآخر تتردد أنباء منذ تغيبه عن الأنظار بعد رمضان المنصرم بإصابته بجلطة، ومثله نواف المصاب هو الآخر بجلطة، والأمير نايف الذي تمكّن من انتزاع منصب النائب الثاني ويطمح لازاحة الملك، وهو الآخر يبلغ من العمر نحو (٧٨ عاماً) ويصغره بعامين أخوه الشقيق المتطلّع للعرش سلمان، وقد تواترت أنباء عن محاولة لعزل الملك صمّمها نجل وزير الدفاع وولي العهد الأمير بندر بن سلطان السفير السابق في الولايات المتحدة، حيث تم فرض اقامة جبرية عليه قبل صيف العام الحالي.

العلاقات السعودية الإيرانية الى المزيد من التدهور

ضلوع سعودي في اختطاف عالم نووي إيراني من قبل السي آي أيه

محمد السباعي

هي حرب تستخدم فيها كل الأسلحة، عدا شنّ الحرب العسكرية الشاملة. هي حرب إعلامية سياسية استخباراتية دبلوماسية اقتصادية تلك التي تدور بين إيران من جهة وأميركا وحلفائها الغربيين والمعتدلين العرب.

واحدة من المعارك تدور رحاها حول الجاسوسية والتجسس، وواحدة منها سلاح الإختطاف والإغتيالات. وفي هذا الإطار تمّت تصفية العديد من العلماء الإيرانيين داخل إيران وخارجها، ممن هم متخصصون في علوم التصنيع العسكري والفيزياء النووية، أو ممن يديرون مواقع بالغة الحساسية ويمتلكون معلومات عسكرية بحكم مسؤوليتهم. لقد اختطف الغربيون عدداً من الكفاءات الإيرانية، سواء في تركيا أو في دول أخرى، ولكن أن يجري الأمر في السعودية فهذا لم يكن متوقعاً من قبل.

وكما هي الحرب المفتوحة إعلامياً وسياسياً بين إيران والسعودية، دخلت الأخيرة على خط الإختطاف لعالم إيراني كان يؤدي مناسك العمرة الصيف الماضي، وهو شهرام أميري. ولا يمكن أن يكون الإختطاف ـ أياً كانت الجهة التي وراءه، وهي على الأرجح أميركية ـ قد تمّ بدون معرفة السلطات السعودية نفسها التي عادة ما تفاخر بالأمن والأمان، فكيف باختفاء شخص لبضعة أشهر حتى الآن دون ان توفر السعودية أية معلومات عنه، وما إذا كان داخل السعودية أم خارجها، أو هل غادر السعودية أو اختطف منها وأخذ الى الخارج الأميركي، فيفترض أنها تعرف جهة ووجهة الإختطاف.

تجدر الإشارة الى أن السعودية سبق لها أن رفضت القاء القبض على شخصيات عربية وأجنبية تطالب بها أميركا أو تريد أن تأخذ منها معلومات، وقيل أن عماد مغنية نفسه كان قد مرّ ذات مرة في أواخر الثمانينيات الميلادية الماضية بالسعودية عبر مطار جدة كترانزيت قادماً من السودان ومتوجهاً الى بيروت، وقد طلب الأميركيون اعتقاله ولكنها رفضت خشية التورّط أكثر بعد تفجيرات بئر العبد التي استهدف فيها السيد محمد حسين فضل الله عام ١٩٨٥م والتي تورطت فيها عبر بندر بن سلطان والتي أدّت الى مقتل ما يزيد عن ثمانين شخصاً، وقد كشف أمر تمويل العملية التي نفذتها السي آي أيه، بوب وودوورد في كتابه (الحجاب) الذي صدر في تلك الفترة.

لكن السعودية هذه المرّة تشترك اشتراكاً كاملاً في الجهد الإستخباراتي الغربي/ الإسرائيلي المناوىء لإيران وبلا أية تحفظات، وبشكل علني ومكشوف. وأياً كانت أعذار الحكومة السعودية ومبرراتها، فإنها لا تستطيع أن تتنكر من مسؤوليتها ان الشخص المختطف كان في السعودية. وقد سبق للناطق بإسم الخارجية الإيرانية حسن قشقاوي أن حمل السعودية المسؤولية في تصريح له قبل بضعة أسابيع. وقال قشقاوي أن السفارة الإيرانية في الرياض والقنصلية الإيرانية في جدّة، كما مسؤولي لجنة الحج الإيرانية، قدموا كافة المعلومات والوثائق المتعلقة باختفاء أميري للسلطات الأمنية المحليّة. وقد اعترف السعوديون باختفائه يومها، ولكنهم لم يقدموا مبررات مقنعة عن دورهم ومسؤوليتهم وما يترتب عليهم فعله. ولذا استنكر قشقاوي ما أسماه بـ (تلكؤ السعودية في الرد) على استفسارات المسؤولين الإيرانيين، موضحاً أن (إيران لم تتلق لحدّ الآن جواباً شافياً) مطالباً بسرعة الرد والكشف عن مصير العالم الإيراني.

الإعلام السعودي نقل أخبار اختطاف العالم الإيراني بتفاخر وبتشفي وكأنّ الحكومة السعودية نفسها هي التي نجحت واختطفت وسجلت نقطة لصالحها على إيران، أو أن ذلك التشفي كالذي استعرضته الشرق الأوسط يشير الى حقيقة (إن تمسسكم حسنة تسؤهم، وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها). ولا شك أن ما يفرح أميركا وإسرائيل والسعودية ليس هو ما يفرح العربي المسلم. صحيفة الشرق الأوسط أكدت أن وزير الخارجية الإيراني متكي أثار مؤخراً موضوع اختطاف أربعة إيرانيين (بينهم شهرام ونائب وزير الدفاع الإيراني الأسبق الذي اختطف من تركيا في ٢٠٠٦، مع الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخيرة؛ وزعمت أن إيران قدمت معلومات متناقضة حول عمل شهرام أميري، متجاهلة أصل الإختطاف من أراضيها، إذ لا يهم إن اعترفت ايران بأنه عالم نووي أم لا، وجاءت بما يشبه الخبطة الصحفية، إذ نقلت معلومات تم تسريبها عن عائلته بأنه باحث نووي في جامعة مالك الأشتر، وأنه متخصص في الإستخدام الطبي للطاقة النووية.

أما متكي، وزير الخارجية الإيرانية، فأشار بوضوح: (نعتقد أن أميركا ضالعة في اختفاء الحاج شهرام أميري). وأضاف: (نعتبر السعودية مسؤولة عن وضع شهرام أميري وان الولايات المتحدة على ارتباط أيضا بهذا الاعتقال). ولكن السعودية لم تعلن رسمياً خبر اختفاء العالم الإيراني، ولم تصرح بأيّة أمر له علاقة بالموضوع لا بالنفي ولا بالإيجاب، كما لم تشر الى الإختطاف ومن قام بذلك أصلاً. وبسبب ذلك التلكؤ، اعتصمت عائلته أمام السفارة السعودية في طهران مطالبة بالكشف عن مصيره.

وحاولت الشرق الأوسط، الإيحاء بأن شهرام حين قدم للسعودية للعمرة، فإنه كان يخطط للحصول على اللجوء السياسي؛ وهذه هي الذريعة التي يتحدث عنها الإعلام الغربي إزاء كل عمليات الخطف المشابهة للعلماء الإيرانيين، دون أن يتبنّى صراحة القيام بعملية الخطف، أو يسمح للمختطفين حتى بالإتصال بأهليهم وأبنائهم (وبالنسبة لعائلة شهرام فإنه منذ ٣ يونيو الماضي لم يتصل بأحد من عائلته). والسعودية نفسها لم تتبنّ فكرة اللجوء السياسي، ولم تقدّم معلومات عن البلد الذي لجأ اليه أو سافر اليه من السعودية، ما يعني ان المسألة كلها افتعال وكذب.

السعودية الحريصة على تدمير المشروع النووي الإيراني، مثلما هي اسرائيل والغرب، حتى ولو كان عبر المواجهة العسكرية، دخلت

على خط المواجهة الساخنة مع ايـران. ومع أن موضوع الإختطاف لم يظهر الى العلن إلا مؤخراً، وبعد أشهر من وقوعه، فإن من المحتمل ان تواجه السعودية ردّاً إيرانياً بالمثل، كما هي عادة الإيرانيين في مثل هذه الحـالات. ولعلنا ندرك الآن واحداً من أسباب تصاعد التوتر في العلاقات السعودية الإيرانيـة، خـلال الأشهر الأخـيرة، وهـو الدخول السعودي الصريح في الجهد الإستخباراتي الغربي الموجه ضد إيران ومواطنيها وبالخصوص علمائها. تجدر الإشارة الى أن بعض دول الخليج، وبالتحديد دولة الإمـارات، اتخذت مساراً مشابهاً ولكن ضد عناصر لبنانية تسعى لتجنيدها للحصول عن معلومات حول حزب الله بالنيابة عن المخابرات الأميركية والإسرائيلية، مع التهديد بالطرد كما حدث فعلاً. وقد ظهرت أنباء أخرى من الإمارات نفسها، حيث أن قنصليات الولايات المتحدة الأميركية أخذت بابتزاز الإيرانيين الراغبين بالسفر الى أمـيركـا، ومحـاولـة مساومتهم وتجنيدهم لأغـراض استخباراتية، ولا ننس في هذا السياق اعتقال ثلاثة أميركيين الشهر الماضي على الحدود الشمالية الإيرانية العراقية.

وبمـوازاة الجهد الإستخباراتي والإعلامي والمالي المضاد لإيـران، هناك الجهد السياسي السعودي الذي يمكن توصيفه بأنه جهد حربي. والجديد فيه، أن الرياض التي لا تشتري سوى السلاح الغربي، وكل منظومة الأسلحة التي تمتلكها غربية، قررت شراء أسلحة من روسيا، ولكن من أجل مساومتها على العلاقات بينها وبـين طهران، وبالتحديد من أجـل أن تتخلّى موسكو عن الدعم السياسي لطهران في مجلس الأمن.

نعم بعض السلاح الـذي تنوي السعودية شـراءه، يتعلق بنظام روسـي متطور للدفـاع الجوي، تسعى إيران نفسها لشراء نسخة حديثة منه وهو أس ٣٠٠، وذلك لتأمين أجوائها في حال هاجمتها الطائرات الإسرائيلية أو الأميركية، ومعلوم أن ايران تمتلك نسخة قديمة وهي اس ٢٠٠، وقـد مارست واشنطن وعواصم غربية ضغوطاً شديدة على موسكو بعدم بيع المنظومة الأكثر تطوراً لإيران ونجحت في ذلك حتى الآن. أما السعودية فضمن قائمة مشترياتها نظام "اس ٤٠٠" الأكثر تطوراً على الإطلاق.

وتبلغ قيمة الصفقة السعودية التي توشك على توقيعها أكثر من ستة مليارات دولار، وقد اشترطت أن لا تبيع موسكو النظام الأقل تطوراً لا لإيـران ولا لسوريا! وقـال ثيودور كاراسيك مدير الابحاث في معهد الشرق الادنى والخليج للتحليلات العسكرية: (السعوديون يفضلون ألاّ يباع هذا النظام الى إيران أو سوريا). وتشمل الصفقة السعودية ١٥٠ مروحية بينها ٣٠ مروحية مقاتلة من طـراز (مـي ٣٥)، و١٢٠ مروحية لنقل الجنود من طراز (مي ١٧)، اضافة الى اكثر من ١٥٠ دبابة من طراز (تي ٩٠ اس)، و٢٥٠ مركبة مدفعية من طـراز: بي أم بي ٣، فضلا عن عشرات الأنظمة الدفاعية الجوية.

ولاحظ محللون أن السعودية ودول خليجية أخـرى اشـترت بمـلـيـارات الـــدولارات أنظمة دفاع جوية غربية/ أميركية، ونصبت عشرات المنصات لصواريخ باتريوت، في خطوة لتشكيل مظلّة حماية لدول الخليج كما تقول واشنطن. والسؤال: لماذا تريد السعودية أنظمة دفاع جوي روسية، لو لم يكن الهدف هو ابـتـزاز موسكو سياسياً، وإضعاف إيـران أمـام أيـة احتمالات دفـــاع في حـــال الـهـجـوم عليها؟

ولاحظ محلل غربي بأن الصفقة السعودية المحتملة لم تثر سخط أحد في واشنطن أو الـعـواصـم الأوروبـيـــة، وأن السعودية من الناحية الـعـمـلـيـة لـيـسـت بـحـاجـة إلـيـهـا، بـل هـي بحاجة الى منظومة مضادة للصواريخ وليس للطائرات، إن كانت المخاوف من ايران محتملة. ولكنه استدرك بأن الصفقة قـد لا تـعـدو (عـمـلـيـة ذات أهداف سياسية بحتة).

مـيـدان آخـر للمساومة

السياسية السعودية، ولكن هذه المرة مع دمشق. فطالما طالبت أميركا دول الإعتدال وخاصة السعودية بجرّ دمشق بعيداً عن طهران، ولكن السعودية تأتي دائماً في الوقت المتأخر وبعد أن تخسر. لقد رفضت الأمر قبل نحو ثلاث سنوات، ورأت ضـرورة إسقاط نظام الحكم في دمشق، ومولت انقلاباً عبر الأمير بندر بن سلطان، الذي عمل على خط آخر وهو تمويل قبائل بعينها في شمال سوريا للقيام بمهام تخريب تم كشفها. ولما انقلب الوضع السياسي في الشرق الأوسط كلياً (فلسطين بانتصار حماس، وحـزب الله ضد اسرائيل، ونصف الهزيمة الأميركية في العراق) وكـادت السياسة الخارجية السعودية أن تنهار، بدأ التراجع السعودي في قمة الكويت، وبانتخابات لبنان وفوز فريق السعودية، انتشت الأخيرة وأرادت استثمار ذلك في الضغط على دمشق فلم ينجح الأمـر، وها هي الأمـور تعود الى سابق عهدها بزيارة بشار للسعودية ومن ثم زيارة الملك عبدالله لدمشق.

واحدة من موضوعات الزيارة هو العلاقات السـوريـة الإيـرانـيـة، وقـد أفـهـم السعوديون السوريين (القدس العربي، ٢٠٠٩/١٠/١٣) بأنهم يـريـدون انعكاساً فـوريـاً لـزيـارة الملك على شكل تسهيل سوريا تشكيل حكومة لبنانية بزعامة السيد سعد الحريري، وابتعاد سوريا عن ايران، تماما مثلما ابتعدت كليا عن نظام صدام والوقوف في المعسكر الخليجي اذا امكن، ولكن الحكومة السورية تتريث، وتريد حصر زيارة العاهل السعودي في ميدان توثيق العلاقات الاقتصادية فقط في هذه المرحلة.

وتـقـول الـقـدس الـعـربـي بـــأن الاوســـاط الاعلامية السعودية شبه الرسمية بدأت تبدي تذمراً مكبوتاً، وتوجه رسائل (ملغومة) الى

عائلة العالم النووي أميري تحتج أمام سفارة السعودية بطهران

القيادة السورية مفادها انـه اذا لم تلب هذه القيادة المطالب السعودية في الابتعاد عن حـزب الله وايـران، فإنها (قـد تخسر المملكة العربية السعودية الى الابـد). وتدلل الصحيفة على ذلك التذمر بالقول أنه بعد اقل من ثلاثة ايام على انتهاء زيارة الملك السعودي لدمشق بـدأت صحف سعودية في انتقاد سورية، او ابداء امتعاضها من استمرار تحالفها مع ايران، وتأجيل تشكيل الحكومة اللبنانية، مذكرة بان السعودية لن تضحي بمصالحها في لبنان وتملك اوراقا قوية فيه.

الخـلاصـة هـي أن كـل الجـهـد السعودي الـدبـلـومـاسـي والـسـيـاسـي والإقـتـصـادي والإستخباراتي والعسكري والإعلامي والديني موجّه الى طهران وحلفائها من أجل إضعافها ومن ثمّ مهاجمتها اسرائيلياً وأميركياً لإسقاط نظام الحكم فيها.

هذا ما تأمله السعودية واسرائيل على الأقل.

تفكك حلف (المعتدلين)

نايف في القاهرة (الزعلانة)!

خالد شبكشي

القاهرة غاضبة الى حدّ ما. المحور الثلاثي (القاهرة ـ دمشق ـ الرياض) والذي تقاس بقوته متانة التضامن العربي.. تفكّك بإخراج سوريا منه تدريجياً، وجاءت حرب تموز لتصبح هناك قطيعة معها.

بقي من التحالف القاهرة والرياض، وهاتان العاصمتان لا تستطيعان وقف الإنهيار في النظام العربي، بعد أن أصبحتا أداتين لتفتيته. وهاتان العاصمتان بالذات أخرجتا قبل دمشق: بغداد، والجزائر، ما جعل المحور الثلاثي نفسه ضعيفاً فكيف بخروج سوريا، والتحالف بدلاً من ذلك مع اسرائيل؟!

احتفال لنايف بحضور إبنه ومفتي مصر وشقيقه تركي

محور القاهرة ـ الرياض حكمه توافق تجاه قضايا عديدة. القضية الأولى وتتعلق بالموقف من دمشق نفسه، فالعداء للأخيرة التي وصف رئيسها الأسد نظيريه المصري والسعودي بأنهما (أشباه رجال) بعد حرب تموز.. العداء لدمشق كان يشدّ أزر التحالف المتهالك لفترة. وكان هنالك موقف مصري سعودي مشترك من لبنان وحزب الله، وتنسيق في الموقف العدائي تجاه حماس، وتأييد عملية السلام. ومن المواقف المشتركة ما يتعلق بالعراق وحصار نظامها السياسي، باعتباره (صنيعة المحتل)!! ولكن مصر، جلبت للرياض خيبة أمل حين فتحت سفارتها، فأبقتها وحيدة. والأهم من ذلك كله الموقف العدائي المشترك من طهران، فمصر لا تريد إعادة العلاقات الدبلوماسية معها لأنها تستأكل منها وتوسع نفوذها في دول الخليج خاصة الإمارات، وتحصل على ثمن القطيعة من السعودية أيضاً، حيث تتمنّى الأخيرة لو أن واشنطن أو حتى إسرائيل تهاجم طهران وتحدّ من اندفاعها السياسي وتقدمها التكنولوجي والنووي.

ما سُمي بـ (حلف المعتدلين) ليس حلفاً حقيقياً. بل هو الى التجمّع أقرب. هو نادٍ للأغنياء الخليجيين، ومعهما الأردن ومصر، اللتين طوّعتا لمصلحة الأغنياء، وتحت مظلّة اسرائيلية/ أميركية. ليس للحلف إمكانية النهوض بذاته، فضلاً عن أن يتحول الى أداة إنهاض للنظام العربي الميّت. وهذا النادي/ الحلف، مفكك في الداخل، ولا تربطه قضايا استراتيجية عدا قضية بقاء الأنظمة الحالكمة المشاركة فيه في السلطة.

قطر والسعودية المختلفتان، متفقتان وحدهما على قطيعة دبلوماسية مع بغداد، والباقي فتح سفاراته.

قطر والقاهرة على خلاف متعدد الأشكال، وبالخصوص فيما يتعلق بدعم الدوحة لحماس، أو هكذا تتهم!، على الأقل الدعم الإعلامي عبر قناة الجزيرة.

قطر والسعودية المختلفتان اتفقتا ولكن ليس على موضوع العلاقة مع لبنان.

ومسقط اختلفت مع السعودية في موضوع العلاقة مع طهران، فهي وقطر الأكثر براغماتية في هذا الشأن.

مسقط لا تندّد بحزب الله، بل تمتدحه أحياناً، وكذا تفعل قطر، والسعودية ومصر تفعل العكس، والإمارات تجنّد نفسها لصالح المخابرات الإميركية والإسرائيلية للحصول على معلومات عن الحزب!

حين قامت مصر بفتح سفارتها ببغداد لقاء صفقة مع الأخيرة بخمسة مليارات دولار، مع وعد بخمسة أخرى مثلها في المستقبل، غضب السعوديون.

وحين فاجأ الملك عبدالله حسني مبارك في قمة الكويت الأخيرة بفتح ذراعيه للأسد، غضبت القاهرة، وزاد غضبها حين استقبلت الأسد، وحين زار عبدالله دمشق مؤخراً.

ماذا بقي من حلف المعتدلين؟ وأية قضية يخدمون إذن؟!

غضب مصر ظهر الى السطح، وحين زار نايف وزير الداخلية والرجل الثاني في النظام السعودي، القاهرة لحضور اجتماعات وزراء داخلية دول الجوار العراقي، قيل أن الموضوع الذي بحثه مع المصريين أكبر من موضوع العراق، فقد تراجع هذا الأخير لصالح ملفات أخرى.

السعودية بحاجة الى دعم مصري للجار اليمني الجنوبي، الذي ترتفع فيه دعوات الإنفصال، وتتوسع فيه دوائر الحرب الأهلية، وكل شيء بحسابه طبعاً!

والسعودية بحاجة لشرح وجهة نظرها في انفتاحها على سوريا، وهي تريد أن تقول لها بأنها مضطرة لترتيب الوضع اللبناني وحكومة الحريري التي لم تشهد النور بعد.

وما أدهش المراقبين المحليين، هو أن نايف التقى في القاهرة بأخيه الذي يكبره سنّاً وهو تركي بن عبدالعزيز، نائب وزير الدفاع السابق، والذي أقيل من منصبه أواخر السبعينيات الميلادية الماضية بسبب زواجه من هند الفاسي، ومنذئذ لازال مقيماً في القاهرة. ولربما أراد أن يرتب معه صفقه التنازل له، وحتى لا يظهر له صوت معترض، مع دفعة من

زيارة عبدالله لدمشق تغضب القاهرة

الملايين تقدّم له. وكان تركي يحسب والى وقت قريب على جناح عبدالله الذي حاول احتواءه ودعمه منذ سنوات طويلة.

صحيفة القدس العربي أكدت من مصادر دبلوماسية مصرية أن نايف في زيارته للقاهرة حمل معه رسالة من الملك عبدالله الى الرئيس المصري قالت الصحيفة انها تهدف الى اطلاع القيادة المصرية على نتائج زيارة الملك عبدالله الى دمشق، وتطويق بوادر فتور مصري ـ سعودي بدأ يتطور بسببها، عكسته بعض التقارير الصحافية الرسمية المصرية، وبدء مساعي وساطة سعودية لإحداث تقارب مصري ـ سوري. وتحدثت الصحيفة (١٣/١٠/ ٢٠٠٩) عما أسمته بـ (العقدة) الأهم في العلاقات السورية ـ السعودية وهي تتعلق بالضلع المصري ـ السوري في المثلث، فالتقارب السوري ـ السعودي اذا تم دون تقارب مصري ـ سوري، سيؤدي الى تعقيد العلاقة المصرية ـ السعودية دون جدال. وأضافت بأن القاهرة وقفت الى جانب القيادة السعودية في عزل نظيرتها السورية، وقاطعت قمة دمشق العربية قبل الماضية بشكل مهين تضامناً مع الرياض، وتبنت السياسة السعودية بالكامل في لبنان، وربما تشعر بالخذلان اذا ما تطورت العلاقات السورية ـ السعودية على حسابها.

ونقلت القدس العربي عن صحيفة (الجمهورية) المصرية الرسمية (بعض العتب) المصري على السعودية عندما انتقدت احتفاء الملك عبدالله بنصر السادس من اكتوبر في دمشق وليس في القاهرة، وتمنت (الجمهورية) لو ان الملك السعودي أجّل زيارته الى ما بعد الاحتفالات حتى لا يعطي رسالة خاطئة لمصر. وأكملت القدس العربي نقلاً عن مصدر سوري وثيق الصلة بقيادته قوله بأن بشار الأسد مصمم على عدم زيارة القاهرة الا بعد ان يزور الرئيس مبارك دمشق. فقد زارها سبع مرات تقريباً دون ان يرد مبارك بزيارة رسمية الى دمشق. وما زاد من تدهور العلاقة بين دمشق والقاهرة مؤخرا موقف سورية وحلفائها من الفصائل الفلسطينية واللبنانية (حزب الله) من مصر اثناء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، من حيث الضغط على حركة (حماس) من اجل رفض المبادرة المصرية لوقف اطلاق النار في حينها.

وتختم الصحيفة حديثها بهذه النتيجة: (مع غياب الكيمياء بين مبارك وبشار، فان المثلث المصري ـ السعودي ـ السوري، ربما أصبح تاريخا، اذ ان مصالح وتحالفات متضاربة أصبحت تحكم أطرافه).

السعودية: الأعلى في حوادث السير عالمياً

صنفت منظمة الصحة العالمية، السعودية صاحبة الرقم العالمي الأعلى في معدل الوفيات بسبب حوادث المرور، بتسجيلها أكثر من ٤٩ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف نسمة. وسجلت السعودية ٤٨٥ ألف حادثة مرورية عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤٣٥ ألفاً عام ٢٠٠٧، ما يشير إلى ارتفاع عدد الحوادث بدلاً من انخفاضه. وفي عام ٢٠٠٨ ذاته لقي ٦٥٤٨ شخصاً حتفهم بسبب حوادث السيارات، وتقدر قيمة الخسائر التي سببتها حوادث الطرق في السعودية في ٢٠٠٨ بـ ٢٣ مليار ريال بنسبة تمثل خمسة في المئة من الناتج القومي الإجمالي للسعودية.

شيخ وهابي يفتي بـ (حرمة) ممارسة (اليوغا)

اعتبر عضو هيئة التدريس استاذ الدراسات العليا في جامعة الملك خالد الدكتور عبدالرحمن الجرعي، رياضة اليوغا من العبادات الوثنية المعهودة عند قدماء الهنود، التي يُحرم ممارستها، وقال في رده على سؤال وجه إليه من خلال موقع الإسلام اليوم الذي يشرف عليه سلمان العودة، أن (رياضة اليوغا تتكون من تمارين بدنية مصحوبة بتركيز عقلي ووجداني، ولها أصل عبادي وثني، وهي معهودة عند قدماء الهنود، يتقربون بها لآلهتهم ـ الشمس)، وأضاف: (بناء على هذا فلا يجوز للمسلم أن يتعلّمها، ويمارسها على النحو الذي تؤدى به عند أهلها) لأن في ذلك تشبّه بهم.

استهتار

لقي مواطن شاب (بدون جنسية) مصرعه في جنوب منطقة النورس بكورنيش جدة بطلقة نارية جاءت من رجل أمن، وذلك بحجة تحذيره وغيره من الشباب الذين يقومون بمضايقة المتنزهين على الشاطيء، ممتطين في بعض الأحيان أحصنة، أو دراجات نارية. وتقول المصادر الحكومية أن الشرطة تعرضوا لإلقاء زجاج وحجارة وأدوات حديدية، ما جعلهم يطلقون طلقات تحذيرية أصابت إحداها الشاب الذي توفي فوراً، وألقي القبض على بضعة شباب آخرين! وزعم الناطق الإعلامي لشرطة جدة مسفر الجعيد أن ما قام به من أسماهم المتواجدون من جنسيات أفريقية (سعوديون بلا جنسية) عرضوا حياة المواطنين للخطر، وهي حجّة عنصرية لا يمكن لها أن تبرر إطلاق النار الأعمى، والإستهتار بأرواح الأبرياء.

إنهاء محاكمة قاعديين في بنان برئاسة سعودي

أنهت المحكمة العسكرية الدائمة مرحلة استجواب المتهمين الذين يؤلفون مجموعة "بر الياس" برئاسة السعودي فهد المغامس، والتي القي القبض على عدد من أفرادها منذ نحو سنتين في منطقة "برالياس" بعد ضبط سيارتين مفخختين كانتا معدتين لتفجيرهما في مناطق مسيحية، والتخطيط لاطلاق صواريخ على مناطق شيعية اخرى حيث اتهموا بالانتماء الى تنظيم القاعدة والقيام بأعمال إرهابية وشراء آلات طابعة وأجهزة كومبيوتر، وقاموا بواسطتها بتزوير أوراق رسمية وتذاكر هوية، وجوازات سفر، ورخص قيادة، كما قاموا بتخبئة مطلوبين وتهريب أجانب ومساعدتهم في عبور الحدود بين لبنان وسوريا بطريقة غير شرعية.

كاتب سعودي: الحصول على ترخيص صحيفة أشبه بالمعجزة

رأى أحد الكتاب السعوديين أن صعود مواطن إلى سطح القمر أو أي كوكب آخر، أسهل من الحصول على ترخيص لصحيفة جديدة، كما يصفها بالمعجزة. جاء هذا الوصف في تعليق من الكاتب عبد الرحمن الأنصاري على صعوبة الحصول على تراخيص لصحف جديدة في السعودية. وانتقد الأنصاري معايير الإعلام التي كانت تمنع بعض السعوديين من الظهور في وسائل الإعلام الرسمية، بينما أصبح هؤلاء يمتلكون قنوات فضائية، وتتسابق الصحف لنشر إبداعاتهم الفكرية والأدبية. كما شبه الإعلام بـ"القلعة العسكرية" في إشارة منه إلى أنه غير استقلالي ويعاني من التدخلات، وخلص للقول: "وذلك ما يُذكّرنا بما كان بالأمس القريب في بلادنا، يوم كان إعلامه يُدار من قبل عقول لا صلة لها بالإعلام جملة وتفصيلا".

جامعة الملك عبدالله تمنع السوريين من استخدام "الشاهين"

قررت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي افتتحت حديثاً منع ١٥ طالبا سورياً من الاستخدام الأكاديمي لكمبيوتر آي بي إم الجبار والذي يحمل اسم "الشاهين" بسبب الحظر الأمريكي على سورية. وحسب مقال نشرته مجلة فورورد السورية الصادرة باللغة الإنجليزية، فإن جميع الطلاب من جميع الجنسيات العالمية سيتمكنون من استخدام "الشاهين" – وهو أحد ١٤ برنامجا في العالم والأضخم في آسيا في مجال تطوير البحوث العلمية ـ ما عدا من يحملون الجنسيات السورية.

ويرى المراقبون أن هذا القرار اختراق صريح لمبادئ النزاهة والحرية الأكاديمية. وحسب فورورد فقد (تم إعلام الطلاب السوريين بأن القرار لم يكن نابعا من إدارة الجامعة بل كان متعلقا بالحالة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وسورية). وأضافت: (لقد تم إجبار جامعة الملك عبد الله على ثني مبادئها أمام الضغوطات السياسية وأن تتصرف بأسلوب مخالف لمبادئ الحرية الأكاديمية).

المال، والسلطة، والدين

الوهابية بين التكفير والغنيمة

يحي مفتي

غالباً ما كانت التجارب البشرية تئن تحت وطأة ثالوث المال والسلطة/الحكومة والدين، فإذا ما نجحت هذه العناصر في تشكيل تحالف موحّد على قاعدة مصلحة متبادلة، بما تمليه من تقاسم مهمات مشتركة لضمان استمرار التحالف، فإننا حينئذ أمام ظاهرة شديدة الخطورة في تداعياتها على المجتمعات التي يتمسرح في فضائها الثالوث نفسه، ويوظّف كل مفاعيله الإجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد مثّلت الظاهرة الوهابية التي برزت في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي نموذجاً فريداً للعلاقة المركبّة بين الديني والسياسي بخلفياتها الإثنولوجية/القبلية، والمحفّزات العقدية والاقتصادية. ومنشأ الفرادة لا يعود الى أصل العلاقة بين الديني والسياسي، فقد شهد التاريخ البشري أنواعاً متعاقبة من تلك العلاقة، ولكن يعود الى الظروف التي نشأت فيها، والآليات التي جرى استخدامها في تعزيز العلاقة وتحقيق أهداف، لم يكن بغير تلك المصاهرة بينهما تحقيق أي من طموحاتها.

بات معلوماً الآن، أن ظاهرة السلفية الجهادية التي عبّرت عن نفسها بصورة راديكالية منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، شكّلت الوارث الشرعي والأصيل لمشروع الوهابية منذ بداية نشأتها. فقد حافظت السلفية الجهادية على نقاوة وفورانية المحرّضات العقدية لمشاريع الغزو، مستعينة بمكوّنات الخطاب السلفي الجهادي الذي صاغه الآباء الأوائل للوهابية.

لم تسلك الوهابية سبيلاً هادئاً في استعلان نفسها إجتماعياً وسياسياً، فقد اختارت الوعورة في أفكارها وآلياتها كدالة على وجودها، فأخذت شكلاً اعتراضياً من خلال التمرّد على الواقع الاجتماعي السائد، وعبّرت عن ذلك بطريقة الارتطام العنيف بنظام القيم، والتقاليد، والأعراف الجارية. واختارت أقصى ما يمكن للصراع الاجتماعي أن ينجبه من أشكال عنفية، بتصنيف المجتمع في خانة الكفر، فيما استأثرت الصفوة الوهابية الناشئة بالحقيقة الدينية، التي قدّمت المسوّغ العقدي لهجومات مفتوحة على المجتمع لناحية احتوائه طوعاً وكرهاً داخل مشروعها الدعوي.

في تصوير عقدي تقدّمه الوهابية عن حال المسلمين في بداية برزوها، جاء في مقدمة كتاب (تاريخ نجد) المعروف بإسم (روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام) للشيخ حسين بن غنام، المعاصر للشيخ ابن عبد الوهاب ما نصه: (كان أكثر المسلمين ـ في مطلع القرن الثاني عشر الهجري ـ قد ارتكسوا في الشرك، وارتدّوا إلى الجاهلية، وانطفأ في نفوسهم نور الهدى، لغلبة الجهل عليهم، واستعلاء ذوي الأهواء والضلال، فنبذوا كتاب الله تعالى وراء ظهورهم، واتّبعوا ما وجدوا عليه آباءهم من الضلالة، وقد ظنوا أن آباءهم أدرى بالحق، وأعلم بطريق الصواب..وظلّوا يعكفون على أوثانهم تلك..وأحدثوا من الكفر والفجور، والشرك بعبادة أهل القبور.. ولقد انتشر هذا الضلال حتى عمّ ديار المسلمين كافة)(١).

هذه الرؤية الكونية العقدية فجّرت جدالاً واسعاً داخل الإقليم الذي نشأت فيه الوهابية، وشملت لاحقاً أرجاء مختلفة من العالم الإسلامي. فبعد سيطرة الوهابية على مناطق شاسعة من الجزيرة العربية، برزت إشكالية عويصة تتصّل بالمسوّغ العقدي لمشروعها السياسي. فكان السؤال الكبير في أوساط بعض سكان نجد: كيف نقبل وصف أهل البلاد بالجهل والشركيات قبل ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب وفيهم العلماء؟ وقالوا: بأن ابن عبد الوهاب: متسرّع في التكفير.

وبـإزاء المواقف العقدية البترية، جرت محـاولات للخروج من مأزق السؤال بإجابة موارية، تشي بحدّة الضغوطات وردود الفعل الغاضبة سواء في نجد أو خارجها. ويقدّم أبو عبد الرحمن ابن عقيل تفسيراً مخفّفاً وفي الوقت نفسه مخاتلاً بما نصه: أن القوم قبل الشيخ في جاهلية، وإن لم تكن جاهلية الكفر المحض قبل الإسلام، ولكنها جاهلية الشرك باجتهاد خاطىء من علماء ورثوا كل ما في الدولة العثمانية من بدعة وقبورية وإخلال بصفاء السلفية، وجاهلية سلب ونهب تذهب هدراً بلا رسالة شريفة، وجاهلة أمة لا يحكم فيها بشرع الله إلزاماً..والعلماء الموجودون ـ مع وشب في العقيدة، وتحقيق في مسائل الفقه الفرعية ـ لا حول لهم ولا طول..)، وبرر ابو عبد الرحمن شيوع لغة التكفير الى جهل بعض العلماء والمؤرخين المرتبطين بالدعوة الوهابية، كما توضح رسالة عتب بعث بها الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ الى الشيخ حمد بن عتيق، وكذلك غلو بعض المؤرخين مثل ابن غنّام (غير المتمكّن في الشريعة والعقيدة من الإنصاف)، فعبّر هؤلاء (عن الحروب الأهلية بأنها حرب بين مسلمين وخوارج..وتارة يقول غزا المسلمون أو الموحّدون كذا..وفي هذا إيماء بأن الغزو ليس كذلك.. فالسلبية في فهم وتعبير هؤلاء الأنصاف..) وأراد بذلك تبرئة ابن عبد الوهاب من تهمة التكفير (أما الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب والمحققون من أبنائه وحفدته وتلاميذه فيكفّرون ويفسقون ويبدّعون تبع النص الشرعي الصحيح الصريح، ولا يجرون ذلك على معيّن إلا ببينة..)(٢).

ولكن نجد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته الى أهل الرياض ومنفوحة ما يفصح عن خلاف ذلك، حيث تهجّم على الأموات وخاصة العلماء في نجد، حين اتهمهم بعدم تحقيق التوحيد ومعرفة دين الإسلام:(..فمن زعم من علماء العارض أنه عرف معنى لا إله إلا الله أو عرف معنى الإسلام قبل هذا الوقت أو زعم عن مشايخه أن أحداً عرف ذلك فقد كذب وافترى ولبس على الناس ومدح نفسه بما ليس فيه)(٣). وبالرغم من أن اعتراض ابن عبد الوهاب يحوم ظاهراً في المجال التيولوجي، إلا أن مساجلاته مع علماء نجد وخارجها تفشي حقيقة الموقف العقدي من المجتمع.

ففي رسالة للشيخ سليمان بن محمد بن أحمد بن سحيم (ت ١١٨١هـ)، وكان يتولى التعليم والافتاء في الرياض في عهد أميرها دهام بن دواس، يعترض فيها على الشيخ ابن عبد الوهاب جاء: (ومنها أنه ثبت أنه يقول الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء وتصديق ذلك أنه بعث إلي كتاباً يقول فيه أقرّوا أنكم قبلي جهال ضلال)(٤). وكان الشيخ عبد العزيز الرزيني من علماء نجد قد كتب ردّاً على الشيخ محمد بن عبد الوهاب في موضوع الأوقاف، جاء فيها (فلما قرر عند عوامه ما قذف به علماء الإسلام ونفّرهم منهم غاية التنفير حكم عليهم بالفسوق والظلم فاطرحوا قولهم ولم يعنوا بهم، وليتهم اقتصروا على من يعرفون من العلماء، ولكن كفروا من لم يعرفوه، وحكموا عليهم بالكفر من نحو ثمانماية سنة كما صرح به طاغوتهم فيما كتبه بيده ونقله الثقات من كتاباته)(٥).

ولعل من أشد عبارات الشيخ ابن عبد الوهاب استفزازاً ما ورد في رسالته الى علماء الدرعية بقوله: (وأنتم ومشائخكم ومشايخهم لم يفهموا ولم يميزوا بين دين محمد ودين عمرو بن لحي الذي وضعه للعرب..)(٦)، وبن لحي هو أول من جاء بالإصنام الى مكة من الشام. ونشير هنا الى الاستعمال المتكرر لمثال عمرو بن لحي في الأدبيات السلفية القديمة والحديثة، فكانوا يطعنون على من خالفهم بأنهم يجدّدون سيرته.

وأورد إبن غنام طائفة من رسائل الشيخ ابن عبد الوهاب الى علماء نجد وخارجها تشتمل على أحكام بالتكفير والجاهلية، وتنطوي على تهكّم واضح كقوله عنهم بأنهم لا يعرفون شيئاً من الدين، وأنّهم لم يعرفوا من العلم الذي بعث الله به محمد صلى الله عليه وسلم منه خبراً ولم يقفوا منه على عين ولا أثر، بل وصف أهل شقراء في رسالة له (المعروف منكم أنكم ما تدينون للعناقر(قبيلة نجدية حكمت ثرمداء ومناطق كثيرة في الوشم) وهم على عنفوان القوة في الجاهلية فيوم رزقكم الله دين الاسلام الصرف وكنتم على بصيرة من دينكم وضعف من عدوكم أذعنتوا له)(٧).

ونعثر في الأدبيات السلفية القديمة على مواقف مماثلة لسلالة الشيخ المؤسس، فنلحظ بأن ابناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد نسجوا على منواله في استعمال أحكام التكفير، فقال الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في حكم من وجد متاعه المغصوب منه.. وقال:(ومن أسلم على شيء في يده قد ملكه في الجاهلية لم ينزع من يده في الإسلام لأن الاسلام يجبّ ما قبله..) وقال في الوصية (الذي أوصى في الجاهلية بأعمال البر فالعادة ندعه على ما أوصى به ولا نتعرضه) وكذا في مسائل الإرث والوقف بل حتى الزواج. ويقول الشيخ حسين بن غنام عن سيرة محمد بن سعود (وكان الأمير محمد بن سعود في جاهلية بحسن السيرة معروفاً..)(٨).

وقد أسهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رمي خصومه بألوان التهم مثل السفاهة، والإبتداع. بل قد نجده يمنّ على أهالي الدرعية بالاسلام والهداية على يده (فالرجل الذي هداكم الله به ـ في إشارة إلى نفسه ـ لهذا إن كنتم صادقين لو يكون أحب إليكم من أموالكم لم يكن كثيراً)، ومثل ذلك رسالته الى أهل الرياض ومنفوحة (فاتقوا الله عباد الله ولا تكبروا على ربكم ولا نبيكم وأحمدوه سبحانه الذي منّ عليكم ويسّر لكم من يعرفكم بدين نبيكم)(٩).

وتلفت عبارات ابن غنّام (وقد غزا المسلمون..ثم سار المسلمين.. وقُتل من المسلمين..وأخذ المسلمون..فدمّر المسلمون..وأشباهها) الى أن ثمة استعادة واثقة وكثيفة الحضور لرؤية عقدية جازمة تلمح الى النزوع القتالي من خلفية أيديولوجية تنزيهية. وقد جاء في رسالة جوابية للشيخ عبد الله المويس الى الشيخ ابن عبد الوهاب جاء فيه (وإنما نبغض ما سميته أنت توحيداً من تلقاء نفسك فيه تكفير المسلمين واستباحة دمائهم وأموالهم بلا برهان عن الله أو عن رسوله إلا طريقة الخوارج..)(١٠).

لو كان الغزاة الوهابيون دعاة دين لآثروا التسامح والرأفة مع سكّان المناطق الخاضعة تحت سلطانهم، فكثرة الغنائم والإسراف في القتل تبعث الشك في أهدافهم

ينظر بعض من كتب عن سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من الأجانب الذين عاصروه بأن خصائصه الذاتية من الحيلة والشجاعة خلقت رؤية ما في أذهان قبيلته، فاستخدمها بمهارة لجعلهم ينظرون إليها كنبي. وقد تكون ضراوة النزعة الرسولية لدى ابن عبد الوهاب تميط عن جزء جوهري من سر نجاح مشروعه الدعوي. فقد جعل أنصاره يعتقدون بأنه منفذ غضب الله، وقد أرسل للقضاء على من يعتبرهم مشركين وضالين(١١). وقد أتاح المذهب الجديد فرصة للأمير محمد بن سعود المتعطش للغزو، كيما يعثر على سبب للقتال، وقد ابتهج لحصوله على مسوّغ جاهز ومحدد، لا ينتمي الى المسوّغات التقليدية أو الأرضية القابلة للتنازع والجدل، فلم يتردد في اعتناق تعاليم الشيخ ابن عبد الوهاب، فصار الأخير يضطلع بمهمة تكفير المجتمعات، فيما يتولى محمد بن سعود القيام بمهمة الجهاد. وسار الخلف من نسل الشيخ والأمير في ذات السبيل، فكان الأمير عبد العزيز بن محمد يبعث بالرسل الى القبائل وشعاره (القرآن في يد والسيف في الأخرى)، فإما الاذعان للمعتقد الجديد أو الموت. فكان المقاتلون التواّقون الى خوض المعارك طمعاً في الغنائم في حال استنفار دائم بانتظار أوامر الغزو، حتى صارت الحرب هدفاً وليس نشر الرسالة، لأن في الحرب حصداً للغنائم، التي يعود المقاتلون محمّلين بها بعد أن انتزعوها من أعدائهم، فكانوا متأهبين لتنفيذ ما يطلبه الأمير منهم، لأن في طاعته مكسباً مادياً عاجلاً.

وكان نموذج الرسائل التي يبعثها أمراء آل سعود منذ الدولة السعودية الأولى يحمل دلالات أيديولوجية واضحة، فالسيف الذي

يشهره الأمير يستظل بحزمة مزاعم دينية. من بين تلك الرسائل (من عبد العزيز إلى قبيلة (..) سلام. واجبكم يدعوكم إلى الإيمان بالكتاب الذي أرسل لكم. لا تكونوا وثنيين كالأتراك الذين يشركون بالله. إذا آمنتم نجوتم، وإلا فسنقاتلكم حتى الموت). وفي رسالة الأمير سعود الى سكان المدينة المنورة يقول فيها (إني أبتغي أن تكونوا مسلمين حقيقيين، آمنوا بالله تسلموا وإلا فإني سأقاتلكم حتى الموت)(١٢).

وهنا يتقمّص الأمير سعود دوراً رسولياً، بل يتجاوزه الى انتحال صفة الوصي على معتقدات الناس، بل عارض هجوم علي بيك الكتخدا بأمر من والي بغداد على الأحساء والبحرين، ليس على قاعدة تجريم أصل الهجوم، ولكن لأن الأحساء، على الأقل، قد خضعت للإسلام الوهابي بحد السيف، ما يحبط مبرر الحرب عليها. وننقل هنا ما جاء في كتاب (مطالع السعود بأخبار الوالي داود) لمؤلفه الشيخ عثمان بن محمد بن أحمد بن سند البصري (ت١٢٥٠):

أنه في سنة ١٢١٣هـ غزا علي بيك الكتخدا بأمر الوزير سليمان باشا والي بغداد الحسا من البحرين بعدما تولاّها عبد العزيز بن سعود وبنى فيها القلاع المحكمة، وسام أهلها الخسف وخبّرهم على اعتقاداته الفاسدة..فسار العسكر إلى أن نزلوا في المبرز وحاصروا قلاع إبن سعود، ولم يقابل أحداً من عسكر الكتخدا ولا من العرب سوى عقيل فأطاع غالب أهل الحسا من غير قتال. ولكن نصحاء الكتخدا خانوه وأوهموه أوهاماً فاسدة حتى إنه فرّ هارباً راجعاً الى العراق، وذلك لأن الباشا صرف أموالاً على العرضي، والكتخدا أسلم أموره لبعض الخون فخانوه في الصرف وأكلوا أكثر الأموال، وصرفوا القليل، فلهذا عمدوه على الهرب لكي يتم ملعوبيهم، فلما أخذ في الفرار هو وعسكره وسائر أعراب العراق تبعه ابن سعود بعسكره ولحقه في محل يقال له ثاج وأنزل إبن سعود في الحنا (هكذا)، فبينما الفريقان يتحاربان، إذ لانت شكيمة رؤساء العساكر للصلح، وصاروا يبكون للكتخدا ويفهّمونه قوة ابن سعود، والحال أن الأمر على خلاف ذلك، وإنما من أبطر الخيانة تيقّن أن عساكر ابن سعود لا زاد معهم، وأن مآلهم أن يهربوا، فما أراد الفشيلة على صديقه وابن عمه في الباطن، بل حسّن للكتخدا أن الصلح أوفق والكتخدا غلام غرء سلّم أموره لأعدائه وهو لا يشعر، وقتل قبل ذلك خالد بن ثامر أخو حمود، فلم يؤخذ ثأره، ثم ورد كتاب على الكتخدا من سعود يقول فيه: من سعود ابن عبد العزيز إلى علي.. أما بعد: فما عرفنا سبب مجيئكم إلى الحسا، مع أن الحسا روافض، ونحن جعلناهم بالسيف مسلمين، وهي قرية ليست بداخلة في حكمكم، والذي يحصل منها قليل بالنسبة إلى تعبكم، ولو أن جميع أهل الحسا وما يليها يدفعون إليكم كل ما يملكونه من دراهم وغيرها لما يعادل مصاريفكم في هذه السفرة فقط، وما كان بيننا وبينكم من المضاغنة إلا ثويني، وقد لقي جزاءه، فالآن مأمولنا المصالحة وهي خير لنا ولكم سيد الأحكام)(١٣).

فلما اطلع الكتخدا على رسالة ابن سعود قبل الصلح، ولكن على شروط منها ألا يقرب الحسا بعد الآن، وأن يرجع الأطواب الذي أخذها من ثويني، وأن يسدد جميع ما صرفه الكتخدا في سفرته، والرابع أن لا يتعرض للحجاج الذي يأتون اليه من طرف العراق، ولا لأبناء السبيل، وأن يكف عن غزو العراق. فأحال عبد العزيز الشروط الى والده، باستثناء عدم التعرض للحجاج فقبل بذلك ظاهراً، ولكن نكث بكل وعوده يقول البصري: (ولما تم الصلح رجع الكتخدا الى بغداد ولم يف سعود بواحد من الشروط بل طغى وبغى وزاد في نشر بدعته وقتال المسلمين عليها) (١٤).

وفي سنة ١٢١٦ غزا عبد العزيز بن سعود العراق، وأناخ على كربلاء وأذاقهم كأس البلاء، فقتل أكثرهم، ونهب البلد، ويعلّق البصري بما نصه (حتى يقال أنه ما غنم ابن سعود في مدة ملكه بعد خزائن المدينة المنورة أكثر من غنائم كربلاء من الجواهر والحلي والنقد، ثم قفل إلى نجد متبجّحاً بما فعله من سفك دماء، لا إله إلا الله، وإن كانوا روافض)(١٥).

وفي سنة ١٢٢٣ هـ أمر السلطان العثماني محمود والي مصر محمد علي باشا أن يجهز جيشاً لإزالة الوهابية بقيادة فيصل بن سعود بعد ما استولى على الحرمين ونهب جميع مافي الحجرة النبوية من الذخائر والجواهر ومنعه حجاج مصر والشام على أنهم مشركون فلا يقرب المسجد الحرام بعد عامهم هذا(١٦).

يثير جنوح القوات الوهابية الغازية نحو الحصول على الغنائم سؤالاً جديّاً حول العلاقة بين الرسالة الدينية المزعومة والهوس المنفلت بالغنيمة. هذا السؤال تذكي أواره كثرة النصوص التاريخية التي تتحدث عن قصص السلب والنهب بطريقة تتجاوز المقصد الديني. فلو كانوا دعاة، بحسب الرؤية الايمانية، لآثروا العاطفة الانسانية والتسامح مع سكّان المناطق الخاضعة تحت سلطانهم. على الخلاف من ذلك، فإن كمية الغنائم، وطرق الحصول عليها تبعث شكوكاً في الأهداف المعلنة للغزات السعودية ـ الوهابية.

في رسالة لبعض علماء المسلمين من أهل الرياض حول قسمة الغنائم، وهي تؤسس لشرعية حروب آل سعود على المناطق الأخرى، وتقدّم المسوّغ الفقهي والشرعي لعمليات مصادرة مملتلكات الآخرين، بل اشتملت الرسالة على حوافز للجند والمقاتلين وماينتظرهم من غنائم (العدو) الذي ليس هو غير المسلمين، لأن حروب آل سعود كانت معهم ولم يحاربوا غازياً قط.

يشرح لويس دوكورانسي غريزة الغزو لدى الوهابية بالقول (وقد رأينا أن حملاتهم العسكرية لم تكن سوى هجوم مفاجيء، ينجح إذ كان غير متوقع، وتكون غايتهم السلب أكثر من القتال. وهكذا كان غزو الامام الحسين واحتلال الطائف ومكة)(١٧). وفي مكان آخر يقول أن المبادىء الدينية التي رفعها الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأسر بها الجماهير، وجعل بها صوته مسموعاً، وبها أيضاً كان عبد العزيز يوسع يومياً حدود دولته، حتى أخضع بالنهاية الجزيرة العربية بكاملها، تبيّن بعد تحقيق الهدف (قلّت الحاجة إلى التقيّد بهذه المبادىء، بل صار من الصعب التقيّد بها)(١٨). فقد تحرر سعود من المبادىء الدينية التي استعملها الشيخ ابن عبد الوهاب لاستقطاب الأنصار، وعاش، شأن أي حاكم زمني، حياة البذخ. وزاد على ذلك، بأن قام بعمليات تهجير قسري لقاطني الحرمين، وطرد جميع العثمانيين من دون تمييز، بموجب قرار أصدره في إبريل سنة ١٨٠٧، وكان من بينهم النساء والمسنين، ولم يبقِ سوى على المخلصين للعقيدة الوهابية.

وقد عرف عن الوهابيين تكفيرهم للمسلمين الآخرين، يقول البصري في (مطالع السعود) (هؤلاء الوهابيون تغالوا في إظهار النصح للإسلام، حتى خرجوا عن الحد، وأظهروا للناس بعض زخارف لا تروّج إلاّ على العوام، وصاروا يكفّرون ماعداهم من المسلمين، حتى إن بعضهم ألّف كتاباً، وذكر فيه أن الإمام السبكي مشرك، وهم

يسمّون أنفسهم بالسلف، ويزعمون أن لهم قدرة على أخذ الأحكام من الأحاديث النبوية، مع إني رأيت أعلمهم يقرأ الحديث، ويقول: حدثنا الحَرث بن هشام، بفتح الحاء وسكون الراء، ولم يعرف أن نحو الحارث مع (أل) يرسم بدون ألف، ومن جهل مثل هذا، أفهل يجوز له أن يستنبط الأحكام من الأحاديث النبوية، مع أنه لا يعرف اصطلاح علم الحديث، بل ولا الضروريات منه..)(١٩).

بدا جليّاً أن الدعوة الوهابية المتصاهرة مع مشروع الدولة لا يسيران دونما رؤية أيديولوجية اقتلاعية، ولذلك لم تخفّف الاعتراضات الواسعة من صرامة البيان الدعوي الوهابي. ببساطة، لأن عنصري التكفير والغنيمة هما ما يكفلان ديمومة الدعوة والدولة معاً، إذ لايمكن بعد انهماك النموذجين التركي والايراني في تشكيل صورة الدولة الدينية في تاريخ المشرق الاسلامي، أن يولد نموذج ثالث لدولة دينية متاخمة ومنافسة لهما، دونما عمليات مشاغبة تفضي إلى انفرازها كنموذج (آخر/مختلف). فالغيرية هنا لا تتم من خلال مجرد إشعال فتيل نزعة دوغمائية في الأتباع الجدد، وإنما تتطلب ما هو أقسى من ذلك، إنها دعوة تقوم على التمرّد على المحيط بكامل حمولته، مجتمعاً، وعقائد، ودولاً، وقيماً.

سنجد ذات الصرامة في الخطاب العقدي تحافظ على نسق موحّد منذ ولادته وحتى الآن، لا يغيّر في مضمونه ملامحه المجمّلة، ويرجع السبب في ذلك الى أن الرؤية العقدية للمجتمع مصمّمة لخدمة مشروع سياسي مفتوح. فرغم انهدام الدولتين السعوديتين الاولى والثانية، فإن الأيديولوجية المشرعنة للدولة السعودية بقيت ذاتها. ما يلفت الانتباه أيضاً، أن بنى العلاقة بين الديني والسياسي، والوظائف المرسومة لكل منهما لم تتبدّل، لا على مستوى البنية الدينية والتراتبية الحاكمة عليها، ولا على مستوى البنية السياسية.

أدى انحسار الدور المصري عن الجزيرة العربية، وتراخي القبضة العثمانية فيها بعد أن زهد الباب العالي العثماني في تعزيز مواقف الدولة العثمانية على الشطر الغربي من الخليج، الى تهيئة ظروف مؤاتية لنشوء دولة سعودية على مساحة محدودة، في الفترة ما بين ١٨٢٤ ـ ١٨٩١، تحت قيادة تركي بن عبد الله، قبل أن يقوم حاكم حائل محمد العبد الله الرشيد بإخضاع الرياض والوشم والمجمعة والخرج ووادي الدواسر الى إمارة حائل.

وبرز في حقبة الدولة السعودية الثانية مجموعة من علماء نجد السلفيين، وفي مقدمهم الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ الذي نفي الى مصر بعد سيطرة طوسون باشا على مصر، ثم عاد إلى نجد سنة ١٢٤١هـ بعد أن أقام تركي بن عبد الله آل سعود مملكة في الرياض على أنقاض الدرعية التي خربت من قبل الجيوش المصرية. فورث الشيخ عبد الرحمن المهمات التي كان يزاولها جده المؤسس الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فكان بمثابة المفتي العام للدولة السعودية الثانية. وقد صنّف كتباً ورسائل في الرد على المخالفين للمذهب الوهابي، ومن بينها (رسالة في الرد على داود بن جرجيس)، و(الرد على عثمان بن منصور). وذكر إبن بشر في كتابه (عنوان المجد في تاريخ نجد) في حوادث سنة ١٢٤١هـ طرفاً من سيرته، وقال عنه (وكان كثيراً ما يتعهد أهل بلدان نجد بالمراسلات والنصائح، ويعلمهم ما يجب عليهم من أمر دينهم، ويذكرهم نعمة هذا الدين؛ واجتماع شمل أهل الإسلام عليهم؛ وما منّ الله به على أهل نجد في آخر هذا الزمان)(٢٠). في إشارة واضحة إلى أن نجد لم تكن قبل ظهور الوهابية على الإسلام، إلى جانب الدلالات البالغة التي تحملها مراسلاته ونصائحه الى سكّان نجد.

ويقول الشيخ عبد الرحمن في رسالة بعث بها الى أهل نجد جاء فيها (فالذي أوجب هذا الكتاب ذكر ما أنعم الله به عليكم من نعمة الاسلام الذي عرفكم به وهداكم إليه وتسمون به فلا يعنى بإسم المسلمين إلا أنتم وما أعطاكم الله تعالى في هذا الدين من النعم أكثر من أن تحصر لكن منها نعم كل واحدة منها حصولها نعمة عظيمة لأن المعارض لها قوي جداً أولها كون الدعوة إلى دين الله الإسلام ما قام في بيانها والدعوة إليها إلا رجل واحد (في إشارة الى الشيخ محمد بن عبد الوهاب)، فلما شرح الله صدره واستنار قلبه بنور الكتاب والسنة وتدبّر الآيات وطالع كتب التفسير وأقوال السلف في المعنى والأحاديث الصحيحة سافر الى البصرة ثم إلى الأحساء والحرمين لعله أن يجد من يساعده على ما عرف من دين الاسلام فلم يجد أحداً..)(٢١).

وكان من تلامذة الشيخ عبد الرحمن قاضي بلدة الحلوة، في إقليم نجد، الشيخ حمد بن عتيق ((١٢٢٧ ـ ١٣٠١هـ). وله رسالة في جواب لمن ناظره في حكم أهل مكة وما يقال في البلد نفسه جاء ما نصه (جرت المذاكرة في كون مكة بلد كفر أم بلد اسلام، فنقول وبالله التوفيق قد بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالتوحيد الذي هو دين جميع الرسل، وحقيقته هو مضمون شهادة أن لا إله الا الله وهو أن يكون الله معبود الخلائق فلا يتعبدون لغيره بنوع من أنواع العبادة.. وهذا هو الأصل العظيم الذي هو شرط في صحة كل عمل.

الدعوة الوهابية المتصاهرة مع مشروع الدولة لا يسيران دونما رؤية أيديولوجية اقتلاعية، ولم تخفّف الاعتراضات الواسعة من صرامة الدعوة الوهابية

والأصل الثاني: هو طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أمره وتحكيمه في دقيق الأمور وجليلها وتعظيم شرعه ودينه والإذعان لأحكامه في أصول الدين وفروعه (فالأول) ينافي الشرك ولا يصح مع وجوده (والثاني) ينافي البدع ولا يستقيم مع حدوثها، فإذا تحقق وجود هذين الأصلين علما وعملاً ودعوة وكان هذا دين أهل البلد أيّ بلد كان بأن عملوا به ودعوا إليه وكانوا أولياء لمن دان به ومعادين لمن خالفه فهم موحدون.

وأما اذا كان الشرك فاشياً مثل دعاء الكعبة والمقاوم والحطيم ودعاء الأنبياء والصالحين وإفشاء توابع الشرك مثل الزنا والربا وأنواع الظلم ونبذ السنن وراء الظهر وفشوا البدع والضلالات وصار التحاكم الى الأئمة الظلمة ونواب المشركين وصارت الدعوة الى غير القرآن والسنة وصار هذا معلوماً في أي بلد كان فلا يشك من له أدنى علم أن هذه البلاد محكوم عليها بأنها بلاد كفر وشرك ولا سيما إذا كانوا معادين أهل التوحيد وساعين في إزالة دينهم وفي تخريب بلاد الإسلام).

ثم يقول (وأما قول القائل ما ذكرتم من الشرك إنما هو من الأفاقية لا من أهل البلد فيقال له أولاً هذا إما مكابرة أو عدم علم بالواقع فمن المتقرر أهل الآفاق تبلغ لأهل تلك البلاد في دعاء الكعبة والمقام والحطيم كما يسمعه كل سامعه ويعرفه كل موحد). ثم يقول (بل الظاهر عندنا وعند غيرنا أن شركهم اليوم أعظم من ذلك الزمان)(٢٢).

وفي أوائل شهر رمضان ١٢١٧هـ (الموافق ٢٥ كانون الأول ١٨٠٢) توجه سعود الى مكة على رأس جيشه فدخلها بدون مقاومة وقام بعزل قاضي مكة منيب أفندي ثم أعدمه لعدم تقيّده بالتعاليم الوهابية، ولحق به عشرون من المشايخ ذهبوا ضحية رفضهم اعتناق الوهابية(٢٣).

وفي خطاب بعث به الإمام سعود بن عبد العزيز آل سعود إلى (إبان سيطرة الدولة السعودية الأولى على الحجاز) والي الشام يوسف باشا عام ١٢٢٤هـ جاء فيه:(..فأنت تفهم أن البيت بيت الله، والوفد وفده، ولا نمنع عن بيته إلا من أمرنا بمنعه...ولا يخفاكم ما يجري مع الحاج من الأمور العظائم الشركية من دعوة غير الله، وتعظيم الشرك بالله، وتعظيم المشاهد، وترك الفرائض. وأعظم الفرائض بعد التوحيد الصلوات الخمس، لا يؤذّن لها ولا يصلّي مع أحد جماعة، والأمور العظائم القبائح التي تنقل مع الحاج من أنواع المنكرات والفواحش من اللواط والقحاب وشرب المسكر والزمر والطبل..) ثم يقول (ولما أراد الله أن أهل الحرمين يدخلون في الإسلام، ويشهدون أن الذي هم عليه قبل ذلك أنه الباطل. والشاهد بذلك الشريف والعلماء والعامة. وأراد الله أن يجعل لنا في الحرمين حكم (اً) نافذ (اً) مطاع (اً) فلم يكن لنا عذر من الله من منع (ما) أمرنا الله بمنعه ونمع من منعه القرآن، ونأذن (لمن) أذن له القرآن..)، ثم وصّف محمل الحاج الشامي بقوله (لأن المحمل فيه اعتقادت وتآليه به من دون الله. وظهرت للمسلمين ورأوها في مخالطتنا لكم في الحج الماضي..) واشترط عليه بأن الحاج (يبايعون على العمل بالإسلام)(٢٤).

وقد حاول يوسف باشا أن يوحي للوهابيين بأنه يسير على طريقتهم، فقام ببعض التدابير الدينية الصارمة، مثل اغلاق الأسواق في أوقات الصلاة، وأجبر المسلمين على إطلاق اللحى، وغيرها، وأراد بذلك التقرب من الوهابيين وكان يريد بذلك تسهيل عبور الحاج الشامي بأمان، وحين قرر المحمل الشامي التحرّك الى الحج في كانون الأول ١٨٠٧ تخلى عن كل الأهازيج والمظاهر الاحتفالية، ولكن من التحق بالمحمل لم يتجاوز ثلاثمائة وخمسين حاجاً، بينما كان العدد يصل في الماضي إلى أكثر من ثلاثين ألفاً أحياناً، بل كان يوم انطلاق القافلة يوم حداد بعد أن كان يعتبر من أيام الأعياد. وكان يأمل يوسف باشا بأن سعود سيغيّر من موقفه بعد نزوله على طلباته، ولكنه أخطأ التقدير، فما إن وصلت القافلة الى بركة ست زبيدة حتى وصلتهم الأوامر بالعودة إلى ديارهم. وألحقها سعود برسول حمل كتاباً الى المشايخ والأعيان يطلب فيه منهم قبول دعوته الوهابية كشرط للأمان والسماح لهم بالحج، وفي مارس ١٨٠٨ بعث بكتاب آخر الى مشايخ حلب، بل تلقت بقية المدن السورية كتباً مماثلة.

ما يلفت الإنتباه في تجارب الوهابيين منذ الدولة السعودية الأولى وحتى اليوم، أنهم كانوا شديدي الخصومة لكل دعوات التقريب، وينقل عن الباب العالي العثماني أنه تبنى مشروع التقريب بين المسلمين، ولكن الوهابيين رفضوا ذلك وتشبّثوا بعقيدتهم. يعلّق لويس دوكورانسي (وكان تشبّثهم هذا وتشدّدهم في المبادىء يضاهي تشدد المصلحين في كل العصور. خصوصاً أن التشدّد وحده كان سبب وجودهم. وهكذا اجتمع التعصب والطموح للمحافظة على انشقاق كان الباب العالي يرجو زواله). فلم تبق سوى وسيلة وحيدة لتحقيق التقارب وهي (أن يصبح المسلمون جميعاً وهابيين، أو أن يتظاهروا بذلك)(٢٥).

المصادر

١- الشيخ الإمام حسين بن غنّام، تاريخ نجد، حررة وحققه الدكتور ناصر الدين الأسد، تقديم الشيخ عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٤، ص ص ١٣، ١٤، وقد تم تنقيح الكتاب وحذف كثير من الرسائل والمساجلات بين ابن عبد الوهاب وعلماء عصره، كما وردت في طبعة مصر سنة ١٣٦٨هـ.

٢- أنظر: د. أحمد بن عبد العزيز البسام، من أسباب المعارضة المحلية لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في عهد الدولة السعودية الأولى، مجلة الدرعية، السنة الرابعة، العدد ١٤، يوليو ٢٠٠١، هامش ص ص ٢٣ ـ ٢٤

٣- حسين بن غنام، روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام، مطبعة الحلبي، مصر ١٣٦٨هـ، ج١، ص ١٤٦

٤- بن غنام، المصدر السابق، ج١ ص ١١٢

٥- البسام، مصدر سابق، ص ٣٠

٦- ابن غنام، مصدر سابق، ج١، ص ١٥٥

٧- البسّام، مصدر سابق ص ٣٥ عن الرسائل الشخصية، وتحتوى على رسائل كتبها الشيخ محمد الى العلماء وغيرهم، إعداد عبد العزيز الرومي، ومحمد بلتاجي وسيد حجاب، طباعة جامعة الإمام بالرياض بمناسبة أسبوع الشيخ محمد ابن عبد الوهاب ص ٢٩٢

٨- ابن غنام، مصدر سابق، ج٢، ص ٣

٩- المصدر السابق، ج١، ص ١٤٦

١٠- البسّام، مصدر سابق ص ٤٤

١١- لويس دوكورانسي، الوهابيون: تاريخ ما أهمله التاريخ، دار رياض نجيب الريس، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٧

١٢- لويس دوكورانسي، المصدر السابق، ص ص ٦٢، ٩٢

١٣- الشيخ عثمان بن محمد بن أحمد بن سند البصري، مطالع السعود بأخبار الوالي داود، اختصار أمين الحلواني، نسخة مقتطعة من كتابة خزانة التواريخ النجدية، جمع وترتيب الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام، ص ص ٢٨٣ ـ ٢٨٣

١٤- المصدر السابق، ص ٢٨٦

١٥- لويس دوكورانسي، مصدر سابق ص ٩٨

١٦- البصري، مصدر سابق ص ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦

١٧- لويس دوكورانسي، المصدر السابق، ص ١١٩

١٨- البصري، مطالع السعود، مصدر سابق ص ٢٨٩

١٩- المصدر السابق ص ٢٩٢

٢٠- الشيخ عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، الطبعة الرابعة ١٩٨٣، الجزء الثاني، ص ص ٤١ ـ ٤٩

٢١- إبن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، المصدر السابق، هامش ص ٤٨

٢٢- أنظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، فتاوى ورسائل لعلماء نجد الأعلام، مطبعة المنار بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٢٨، الجزء الأول، ص ص ٧٤٢ ـ ٧٤٥

٢٣- لويس دوكورانسي، مصدر سابق ص ٨٨

٢٤- مجلة الدرعيّة، دورية، العددان الحادي والعشرون والثاني والعشرون، مايو وأغسطس ٢٠٠٣

٢٥- لويس دوكورانسي، المصدر السابق، ص ١٧٦

السلفية الوهابية بين سياسة التقرير والتبرير

الدكتور محمد بنيعيش

فقد تتفكك وتنحسر الوهابية كحركة ومذهب رسمي ومعها السعودية كنظام سياسي بالتلازم، كما قد تنهار وتتفتت تداعيا الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها الصهيونية وكيانها وكذا كل الحركات أو المذهبيات والأنظمة المؤسسة على العنف وعلى البناءات المادية الهشة والخالية من المعنى الروحي والعقدي التنزيهي الصحيح، إما تبعا أو موازاة أو قبلا، ولكن قد تبقى الآثار العقدية والنفسية والمذهبية متشعبة في المجتمعات التي حكمتها أو غزتها، مما يحتاج معه إلى إعادة البناء على نمط مخالف وقوي شكلا وجوهرا في تحريك الوجدان وإصلاح القلوب بعد هذه الصدمات التاريخية والاجتماعية والسياسية.

أولا: تبادل الدعم بين السلطة والفقه الوهابي

إن الازدواجية التي تكرست مبدئيا كورقة عمل بين الحركة الوهابية كمذهب دعوي وبين السعودية كسلطة سياسية ستأخذ طابعا شبه ابتزازي واستغلالي في التعامل بين الجانبين، أي بين آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتلامذته وبين آل سعود وحاشيته، إذ أن العلماء الوهابيين سيتخذون من السلطة السياسية وسيلة لفرض مذهبيتهم بالقوة والعصبية القبلية النجدية خصوصا وبالتالي سيحصلون على مساندة السلطة في تصدير هذه المذهبية على المستوى الخارجي كتطلع واستشراف لبسط مذهبيتهم خارج حدود دولتهم بدعوى السلفية وإصلاح العقيدة وما إلى ذلك من المصطلحات التي يتذرعون بها، ويتوهمون في أنفسهم أنهم وحدهم المؤهلون للتبليغ وفهم العقيدة على وجهها الصحيح أما غيرهم بزعمهم فليسوا سوى مبتدعة "وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار". وهذا الشعار هو محتوى كل خطاباتهم ومدار نقاشاتهم وأفكارهم المذهبية، بحيث يوظفونه بشكل إسقاطي وضيق حتى يمكن أن يوصف بأنه "كلمة حق أريد بها تضييق مجالاته". مما يؤدي إلى تصادم كبير بينهم وبين الفئات الإسلامية عبر أنحاء العالم من أهل السنة أنفسهم، بله الشيعة وطوائفهم المختلفة.

استغلال السعودية كسياسة للمذهبية الوهابية فإنها أوسع من استغلال الوهابية كمذهبية فقهية أو دعوية للسعودية السياسية

وهكذا فستعرف عدة جهات من العالم الإسلامي تسرب الوهابية تحت عدة غطاءات منها ذات الطابع الثقافي على شكل نشر تآليف تخدم المذهبية الوهابية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كطبع فتاوى ابن تيمية وكتب ابن قيم الجوزية وكتب محمد بن عبد الوهاب وأخباره والتآليف المدافعة عن سلفيته وما إلى ذلك. ثم توزيعها بالمجان على العامة والعلماء، بالإضافة إلى هذا إحداث مراكز ثقافية في مختلف البلدان الإسلامية أو التي توجد فيها جاليات إسلامية ورعايتها عن طريق السفارات السعودية ـ الحارس السياسي الأمين للمذهبية الوهابية بالتدخلات المباشرة أو بالوساطات والتمويل وما إلى ذلك.

وهكذا يمكن أن يتوفر المال وتسهيلات السفر وإنشاء الجمعيات لكل من يعلن انتماءه للوهابية بالتأييد وانتقاده لأولياء الله الصالحين وخاصة الصوفية!

الدكتور محمد بنيعيش

بل إذا كان الشخص من المثقفين والكتاب فإنه يبادر إلى طبع كتبه في أسرع وقت وبتشجيع مادي وإعلامي مهم جدا! شرط أن يكون الكتاب يطرح موضوع البدعة بالمفهوم الوهابي الضيق ويطرح رفض التسول بالأولياء والصالحين، وتبديع من يشد الرحال لزيارتهم وما إلى ذلك من الآراء التي أصبحت من أهم خصوصيات الوهابية في الجدل والمراء والتفسير الضيق والسطحي للنصوص الإسلامية.

أما إذا كان المؤلف ممن يخالف المذهب الوهابي ولو في جزئياته فإنه قد تصادر كتبه بل قد يرفض طبعها ولو كانت أهم من الكتب الوهابية وأصدق تعبيرا وأعمق فكرا، إذ أصبح الفكر لدى أغلبيتهم محتكرا بسلاطة اللسان وسيف السلطان، وهذه السلاطة والتحكم في صياغة أسلوب الدعوة على المنهج الوهابي سيتعدى مجتمعهم ليصبح ذا أثر سلبي على تعامل فئات من المسلمين في شتى بقاع الأرض، أعرض لبعض نماذجه فيما يحكيه الدكتور محمد سعيد رمضان

البوطي من مشاهد واقعية وحديثة تبين هذه الآثار السلبية لاستغلال الوهابية للمال والسلطان في الدعوة التي يرومون فرض مذهبيتهم من خلالها.

وفي هذا يقول البوطي:

"كنت في هذا العام المنصرم ١٤٠٦هـ واحدا ممن استضافتهم رابطة العالم الإسلامي للاشتراك في الموسم الثقافي، وأتيح لي بهذه المناسبة أن أتعرف على كثير من ضيوف الرابطة الذين جاءوا من أوربا وأمريكا وآسيا وإفريقيا وأكثرهم يشرفون في الأصقاع التي أتوا منها على مراكز الدعوة الإسلامية أو يعملون فيها. والعجيب الذي لا بد أن يهيج آلاماً ممزقة في نفس كل مسلم أخلص لله في إسلامه، أنني عندما كنت أسأل كلا منهم عن سير الدعوة الإسلامية في تلك الجهات أسمع جوابا واحدا يطلقه كل من هؤلاء الإخوة على انفراد بمرارة وأسى خلاصته: المشكلة الوحيدة عندنا هي الخلافات والخصومات الطاحنة التي تثيرها بيننا جماعة السلفية... ولقد اشتدت هذه الخصومات منذ بضع سنوات في مسجد واشنطن إلى درجة ألجأت السلطات الأمريكية إلى التدخل ثم إلى إغلاق المسجد لبضعة شهور! ... ولقد اشتدت هذه الخصومات ذاتها واهتاجت في أحد مساجد باريس منذ ثلاثة أعوام حتى اضطرت الشرطة الفرنسية إلى اقتحام المسجد، والمضحك المبكي بآن واحد أن أحد أطراف تلك الخصومة أخذته الغيرة الحمقاء لدين الله ولحرمة المساجد لما رأى أحد الشرطة داخلا المسجد بحذائه فصاح فيه أن يخرج أو يخلع حذاءه، ولكن الشرطي صفعه قائلا: وهل ألجأنا إلى اقتحام المسجد على هذه الحال غيركم أيها السخفاء؟!

وفي إحدى الأصقاع النائية حيث تدافع أمة من المسلمين الصادقين في إسلامهم عن وجودها الإسلامي وعن أوطانها وأراضيها المغتصبة تصوب إليهم من الجماعات السلفية سهام الاتهام بالشرك والابتداع لأنهم قبوريون توسليون، ثم تتبعها الفتاوى والاتهامات: يا عجبا لإخوة يرموننا بالشرك مع أننا نقف بين يدي الله كل يوم خمس مرات نقول "إياك نعبد وإياك نستعين" ولكن النداء يضيع ويتبدد في الجهات دون أي متدبر أو مجيب!".

وجماعة السلفية لا يقصد بها في أغلب الاستعمال الاصطلاحي المعاصر غير الجماعة الوهابية التي تريد أن تحتكر مصطلح السلفية لصالحها وتحصره بصفة خاصة في ثالوث تاريخي مرحلي يمثله ابن تيمية وابن قيم الجوزية ومحمد بن عبد الوهاب، وهذا الثالوث سيعرف حضورا مهما لدى أغلب الجماعات الإسلامية من حيث صياغة أفكارها واستنزافها لمفهوم السلفية، وخاصة تلك التي لها تطلعات سياسية من حيث المبدأ والغاية والتي أصبح يصطلح على توجهاتها وأفكارها جزافا بالإسلام السياسي، وذلك لارتباط الدعوة عند هؤلاء ارتباطا مبدئيا ونهائيا بالسياسة واعتماد السلطة والعنف في فرض المذهبية الخاصة، وهذا ما سبق واصطلحنا عليه بالمتسلفة وتحديد بعض أهم سلبياتهم في كتابنا "البطالة الفكرية في مجتمعنا: الأسباب والانعكاسات"

أما فيما يخص استغلال السعودية كسياسة للمذهبية الوهابية فإنها أوسع من استغلال الوهابية كمذهبية فقهية أو دعوية للسعودية السياسية. إذ ستصبح تلك الامتيازات المخولة لعلماء الوهابية في داخل المجتمع الوهابي أو خارجه ليست سوى طعم سياسي يعتمد سلاح العلم المحرف في إضفاء المشروعية على كل خطوة سياسية سواء وافقت الشريعة الإسلامية في غايتها أم لم توافقها إذ سيدخل هذا الطعم السياسي العلماء الوهابيين في مرحلة أو في حقل علمنة الفتوى الشرعية. وهكذا ستكون تلك الامتيازات المخولة لعلماء الوهابية وأذيالهم في الخارج بمثابة تعويض عن أخطر دور يقومون به لإضفاء المشروعية على تصرفات السعودية السياسية سواء على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية، فالقادة السعوديون كما يقول رجاء غارودي "يمكنهم بفضل وسائلهم الضخمة تمويل جميع الحركات الإسلامية في العالم كله لخدمة مقاصدهم".

فعلى المستوى الداخلي ربما قد أفتى علماء الوهابية بإيعاز من السلطة الحاكمة عند وجود خلافات داخل البيت الحاكم حول من يستحق السلطة بترجيح كفة هذا الذي يؤيدونه على الآخر الذي لا يجد من طرفهم قبولا دون مراعاة الاستحقاقات الدستورية إن كان يوجد دستور وما إلى ذلك ولكن سلاح الفتوى يستعمل في تغيير دواليب الحكم والسياسة بمجرد الميل المفتعل وحسب منطق السلطة للغالب أو تحت ستار المصلحة العامة والتي لا تعني سوى مصلحة البيت الحاكم وقوة عصبيته. وبذلك يكونون مقررين للتغيير السياسي في الظاهر بينما في الحقيقة ليس لهم دور سوى التبرير والتمرير.

وقد ظهر ذلك بوضوح في فتوى العلماء الوهابيين مثلا حينما انحازوا إلى صف الأمير فيصل في صراعه مع أخيه الملك سعود في نوفمبر ١٩٦٤. فإن الفتوى التي أصدروها كانت هي المرجع الأخير الذي إنهاء الصراع لصالح الملك فيصل الذي صار ملكا وإبعاد أخيه سعود عن الحكم. واحتوت فتوى العلماء الوهابيين على فكرة منع الفتنة وتحقيق المصلحة العامة". وكذلك توظف الفتوى عند حدوث أي طارئ سياسي معارض للنظام السعودي، إذ يلجأ إلى الفتوى إما بالتبديع أو التكفير أو ما إلى ذلك حسب مقتضيات الموقف السياسي وإيعازاته. وذلك كفتوى استعمال القوة بالسلاح لإنهاء حركة المتمردين في حادث اقتحام الحرم المكي. وكل ذلك كان يتم بتغطية إعلامية وإضفاء المشروعية عليه بفتاوى قد يستسيغها بعض العلماء من غير الوهابية في كثير من الأحيان لعدم اطلاعهم على الواقع السياسي الذي تحميه الوهابية وتختلط به اختلاط الماء باللبن أو الثلج بالماء!.

الجماعة الوهابية التي تريد أن تحتكر مصطلح السلفية لصالحها وتحصره في ثالوث تاريخي يمثله ابن تيمية وابن قيم الجوزية وابن عبد الوهاب

ثانياً: زئبقية قاعدة الولاء والبراء في الحركة الوهابية

غير أن الذي لم تستطع أن تجد له الوهابية في ثوبيها المذهبي الفقهي والسياسي مبررا مقنعا فكرياً وشرعيا لضمان الحفاظ على تطلعاتها في توسيع دائرة تأثيرها خارج مركزها، هو ذلك الاضطراب الذي أصاب علماء الوهابية وساستها معا في مواجهة ما يعرف بأزمة الخليج وتداعياتها، بحيث ما بين عشية وضحاها انقلبت الفتاوى

ووسائل إعلامها رأسا على عقب وأصبح موضوع الولاء والبراء الذي كانت تتغنى به الوهابية كمكسب سلفي خاص بها موضع التأويل والإسقاط والتحريف للحقائق الشرعية التي لا تقبل التأويل.

فبالأمس كان علماء الوهابية يعتبرون الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الغرب الصليبي شر الدول وأعدى عدو للإسلام والمسلمين، فما أن دخل العراق إلى الكويت بجيوشه بسبب صراع خاص بين ساسة البلدين حتى سارع ساسة الوهابية إلى استعداء الغرب على العراق وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهذا ما كان يتحرج من إبدائه علنا الساسة الوهابيون منذ تأسيس الدولة السعودية وخاصة في عهدها الثاني، إذ كما يقول غارودي : "إن الشاغل الأساسي للقادة السعوديين هو إخفاء انحيازهم الكامل للغرب، فمنذ ١٩١٣ وقبل إنشاء المملكة سنة ١٩٢٨ وقع عبد العزيز معاهدة القطيف مع بريطانيا العظمى التي تلتزم هذه الأخيرة بموجبها في الدفاع عنه مقابل التزامه بالخط السياسي البريطاني. وجرى تحديد تلك العلاقات –علاقات الحماية من جهة والإذعان من جهة ثانية – في معاهدة جدة سنة ١٩٢٧ وفت انجلترا بالتزاماتها، فقامت سنة ١٩٤٨ بسحق انتفاضة القطيف المسلحة.."

وهذه العلاقات التي تميزت بها الدولة الوهابية في عهدها الثاني فيما يخص الاحتماء أو الاعتماد على الغرب في الحماية ورعاية المصلحة المشتركة ربما قد تزكي الشبهات المثارة حول التأسيس الأولي سواء للحركة الوهابية كمذهب دعوي أو للدولة السعودية كجهاز سياسي، وذلك فيما يتعلق بدور الجاسوس البريطاني (مستر همفر) في التقريب بين محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود والذي يقول بالحرف الواحد: "بعد سنوات من العمل تمكنت الوزارة وزارة المستعمرات البريطانية من جلب محمد بن سعود إلى جانبنا. فأرسلوا إلي رسولا يبين لي ذلك ويظهر وجوب التعاون بين (المحمدين)، فمن محمد بن عبد الوهاب الدين ومن محمد بن سعود السلطة، ليستولوا على قلوب الناس وأجسادهم، فإن التاريخ قد أثبت أن الحكومات الدينية أكثر دواما وأشد نفوذا وأرهب جانبا". ثم يبين كيف تم التركيز على محمد بن عبد الوهاب لتوظيفه كمطية للسياسة والذود عنه بسلاح الفتوى. فيقول: "أتتنا أوامر الوزارة بالتوجه إلى العراق مرة أخرى لتكميل الشوط مع محمد بن عبد الوهاب، وقد أمرني سكرتير وزارة المستعمرات بأن لا أفرط في حقه مقدار ذرة حيث قال: أنه حصل من مختلف التقارير الواردة إليه من العملاء أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب أفضل شخص يمكن الاعتماد عليه ليكون مطية لمآرب الوزارة".

وسواء صحت هذه المعلومات أم لم تصح، إلا أن حرب الخليج جاءت بالضربة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى موقف أغلب المبررين من علماء الوهابية إذ كانت فتاويهم أسرع من قرار ساستهم في تبرير استعداء الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق، وصدرت في صورة تحريف لمعاني الآيات القرآنية والحديثية والسيرة النبوية للتأكيد جزافا على جواز الاستعانة بالأجنبي الكافر لقتل ومحاربة المسلم. وهكذا اقتربت الوهابية المتزعمة في زعمها لمبدأ الولاء والإبراء من الصليبية أعدى عدو للإسلام والمسلمين ضدا على مسلمي العراق، ليس على مستوى السياسة والمصالح المادية المشتركة فقط وإنما على مستوى الفتوى التي هي أخطر بكثير من الإجراء السياسي المادي الذي لا يرى في سلوكاته وقراراته سوى انتهاز المصلحة الخاصة وحمايتها مادة وسلطة من الاستهلاك والانتهاك.

وهذا الحدث قد عرى قصور المنهج الوهابي عن أن يصبح منهجا ثابتا يمثل الدعوة الإسلامية في بعدها الشمولي والاستمراري لا يتأثر بالظروف والحيثيات والضغوط السياسية والمادية، كما قد عرى عن مستوى التبعية الحمائية التي يخضع لها النظام السياسي الوهابي في تعامله مع الغرب الذي طالما تستر ظاهريا بمعارضته معارضة الدلال، كما قد بين عدم قدرة الوهابية مذهبا وسياسة على حماية ثغور البلاد بالإمكانيات الذاتية وخاصة الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة فكيف بها ستدعي تحرير القدس الشريف وفلسطين!؟

ولئن كان بعض العلماء الوهابيين ربما قد أبدوا معارضة لهذه الفتاوى أو أفتوا مكرهين تحت الضغط والصدمة، إلا أنه ـ كما قلت ـ لم تعد الفتوى الوهابية هي التي تقرر وإنما أصبحت مجرد مبرر، ولقد كان من المتوقع بعد هذا الحدث التاريخي الامتحاني بصدمته أن يحث علماء الوهابية لأن يراجعوا مواقفهم من المذاهب الإسلامية غير المنضوية تحت ثالوث السلفية المرحلية ممن لا يستسيغون تشدد الوهابية، وذلك بإبداء تفتح وقبول للنقاش واستدراك أخطائهم الفكرية والتاريخية، وذلك بتوسيع مفهوم السنة والبدعة في قاموسهم لكي لا يصبح التشبث الضيق بمصطلح البدعة هو عين البدعة التي وقعت فيها الوهابية حتى اختلطت عليها أوراق الولاء والبراء!

الامتيازات الممنوحة لعلماء الوهابية تمثل تعويضاً عن أخطر دور يقومون به لإضفاء المشروعية على تصرفات السعودية السياسية

لكن الموقف بقي كما كان عليه من قبل، بل كتعويض عن الهزيمة التاريخية في مجال الفتوى واضطراب المواقف التي وقع فيها الوهابيون بسبب أزمة الخليج. فقد لجأوا إلى تشديد اللهجة في الدفاع عن السلفية وبث النفوذ بقوة المال في البلدان الإسلامية وجالياتها في الخارج قصد تغطية النكسة التي أسقطتهم فيها فتاواهم في حرب الخليج وهي في الحقيقة ليست سوى وهابية سياسية في محركها وغايتها! كما لجأ سياسيوهم إلى القيام بتحركات مشبوهة ومشلولة حول القضية الفلسطينية بعد مجازر جنين والضفة الغربية كمحاولة لتعويض هذه السقطة التاريخية، لكنها في الحقيقة زادتهم سقطة أخرى وتكشف مهين وواضح للتبعية والولاء لأمريكا!.

إن علاقة الوهابية المذهبية بالسعودية السياسية كعلاقة الجوهر بالعرض والموضوع بالمحمول والصورة بالماهية، لا يمكن انتزاع هذا عن ذاك وإلا سقط وتحلل التكوين الأصلي للبناء الوهابي السعودي ولم يبق في علاقتهما عرض ولا جوهر. وهذا هو مشكل الوهابية المذهبية المعاصرة خصوصا إذ أصبحت عرضا ولم تعد جوهرا وأصبحت صورة ولم تبق ماهية، ولهذا فهي بعدما كانت مغيرة أصبحت متغيرة

لأن تأسيسها الأول مدخول ويعاني من انشطارية بنيوية. ولئن كانت المبادرة للعلماء الوهابيين في العهد الأول من الدولة السعودية فإن المسألة انعكست في العهد الثاني على شكل تسليم السلط أو تبادل الأدوار، ولكن هذا التبادل جاء حتميا وليس اختياريا لأنه مؤسس على السلطة بشقيها الفقهي المذهبي والسياسي المادي.

إن الوهابية قد سكتت عن أخطر تحول يعرفه مجتمعها بدعوى الانفتاح، ويتجلى ذلك من خلال القنوات الفضائية الممولة من طرف أمرائهم و الصحف والمجلات الخاصة بالجمال والفن وما إلى ذلك مما يدخل في إطار خلع العذار ونشر صور الفنانات الحسناوات والراقصات دون تحفظ أو مراعاة لآداب الحشمة ومنع الاختلاط الذي تزعمت تطبيقه جزئيا الوهابية في عهدها الأول، مما يترتب عن هذا الإعلام غير المقيد بالآداب الإسلامية خطابا وصورة من آثار سلبية، بالإضافة إلى ما يجري ويقع في الكواليس وفي غياب التغطية الإعلامية الشيء الذي أصبح مضرب الأمثال في الانحراف السلوكي والاندفاع الشهوي الذي طغى على سلوك فئات من المجتمع الوهابي المدعي للسلفية بسبب طفرة البترول والمال الذي فوجئوا به ولم يحسنوا التصرف فيه.

وإليكم نموذج ما حدث في الشيشان من تداخل طائفي هيأ الأجواء للروس لكي يحتلوا بلدهم .بحيث لما كان الشيشانيون على وحدة مذهبية وطريقة صوفية عريقة – يعلمها الجميع– هي الطريقة القادرية والطريقة النقشبندية لم يستطع الروس هزيمتهم وانتصر الشيشانيون على أقوى الدول في العالم مع قلة عددهم وعدتهم، لكنهم بالمقابل كانت لهم دعامة روحية وأدعية وأذكار بها يستعينون في قتالهم وتحدي عدوهم. وبعد الانتصار الأول – الذي أدحض مزاعم الوهابية والمتسلفة جميعا حينما يتهمون الصوفية بأنهم كانوا أو حاليا عملاء للمستعمر والأنظمة الفاسدة – ستتدخل الوهابية السعودية لاستدعاء زعماء الشيشان وإغرائهم بالحج بالمجان كما شاهدناه عبر التلفاز في وقته آنذاك وهو ما فتح الباب لتواصل الوهابية مع الفئات الشيشانية داخل مجتمعهم حتى أنهم أسسوا مدينة تسمى بالمدينة الوهابية – هذا درس وتذكير لمن له متابعة للأحداث في العالم – ومن خلالها تم تشتيت الجهود الشيشانية الأصيلة بين الصراعات المذهبية والتكفير والتبديع وتفرقة جمع المسلمين وحرمانهم من الاجتماع على ذكر الله تعالى كما رأينا عبر القنوات التلفزيونية تلك الحلقات التي كان يديرها الشيشانيون من أجل الذكر على الطريقة القادرية أو النقشبندية. ومن أراد زيادة الاطلاع فعليه بدراسة الحركات الإسلامية للشيشان للتأكد من صحة ما نقول. وبعد هذا وحينما اختل التوازن الروحي عند الشيشانيين بسبب إسقاطات الوهابية المتسلفة وعملائها أصبحت الفرصة مواتية للروس لكي ينقضوا عليهم من غير رحمة ولا هوادة فكان ما كان وهو نفسه ما تكرر في أفغانستان وبعده العراق الأبي والعصي على العملاء والمحتلين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن هنا فمصير الوهابية مرتبط بمصير نظامها السياسي السعودي. ومصير النظام السعودي مرتبط بمصير أوليائه من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كما انه مرتبط بحسب رضاهم أو سخطهم عن دوره في رد صولة الشعوب المنتفضة ضد مصالحهم، لكن حينما يخفت هذا الدور أو يبلى ينقلب الولاء إلى البراء والمودة إلى العداء وهذا ما تفشى جليا وبقوة علنية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ ستنمبر ٢٠٠١ بنيويورك، إذ الحالب لم يعد يجد ما يحلب بقوة فانقلب ضدا على الشاد في القرنين يوبخه ويطارده بحثا عن بقرة أخرى حلوب يوظفها لخدمة مصالحه بعدما أغرقه في المديونية والتبعية الاقتصادية حتى الأنف!

لكن لا الحالب ولا الشادّ في القرنين سواء بين الوهابية والسعودية السياسية أو بينهما والولايات المتحدة الأمريكية قد يستقر أمره على حال، إذ بوادر الانهيار قد بدأت وإشاراته لاحت في الأفق ومهما كان وضع التواطؤ بين الجانبين ونوع الطغيان الذي يؤدي إليه المال والسلاح والعدد والعدة، فإن المآل يكون دائما هو السقوط على نمط البرجين الذين سقطا في نيويورك وغيرها من المدنيات المادية الطاغية!، وهذا ما نتحقق به نصا وشعورا باطنيا قويا من خلال قول النبي صلى الله عليه وسلم "إنه حق على الله ما ارتفع شيء من الدنيا إلا وضعه" وقول الله تعالى " ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين".

فقد تتفكك وتنحسر الوهابية كحركة ومذهب رسمي ومعها السعودية كنظام سياسي بالتلازم، كما قد تنهار وتتفتت تداعيا الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها الصهيونية وكيانها وكذا كل الحركات أو المذهبيات والأنظمة المؤسسة على العنف وعلى البناءات المادية الهشة والخالية من المعنى الروحي والعقدي التنزيهي الصحيح، إما تبعا أو موازاة أو قبلا، ولكن قد تبقى الآثار العقدية والنفسية والمذهبية متشعبة في المجتمعات التي حكمتها أو غزتها مما يحتاج معه إلى إعادة البناء على نمط مخالف وقوي شكلا وجوهرا في تحريك الوجدان وإصلاح القلوب بعد هذه الصدمات التاريخية والاجتماعية والسياسية؛ وذلك بالبحث عن البديل المفيد، قد يرجحه الواقع ضرورة بأن لا يكون سوى العودة إلى الفهم الإسلامي الصحيح ومبدأ إحياء علوم الدين وآداب النفوس وقوت القلوب، بدل الجفاف المبدع والمستبشع مع الطعم المهين لما في الجيوب، والجري وراء السراب بين منعرجات الدروب، وهو ما يعطي للروح مكانته ودوره في الحركة والحياة، وهذا ما يمثله الإتجاه الصوفي التربوي السني في تطلعاته، والذي أصبح مطلبا عالميا لإنقاذ البشرية من الدمار المزدوج : دمار الأرواح والأجساد.

الوهابية مذهبا وسياسة غير قادرة على حماية ثغور البلاد بأماكنها المقدسة بالإمكانيات الذاتية، وهي تطلب وتشرعن الحماية الأجنبية، فهل ستفعلها مع القدس؟!

يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يذهب الصالحون الأول فالأول ويبقى حفالة كحفالة الشعير والتمر لا يباليهم الله بالة». و«لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله».

يقول الله تعالى : «إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد» صدق الله العظيم.

السعودية: صراع أزلي على هوية الكيان

د. مضاوي الرشيد

فقط في بلد كالسعودية يحتدم النقاش حول هوية الكيان ومسيرته. فيتساءل البعض هل نحتفل باليوم الوطني او لا نحتفل. وان احتفلنا ما هي دلالات اصوات الرفض والشجب من جهة واصوات الابتهاج والفرحة من جهة اخرى. ان افتتحنا جامعة جديدة نجد ان الحدث يقترن بجدل حول فكرتها وتطبيقها على الارض.

وان طرحنا موضوع المرأة وحقوقها تهيج الانفس وتكفهر الوجوه وتشحن الاقلام وتتعالى الاصوات بين مؤيد ورافض. وان تصدرنا المحافل الدولية داعين لمبادرات جديدة كحوار الاديان ندخل في غوغائية جدل بيزنطي بين مطبل للفكرة وآخر مدين لها. ان أي مشروع جديد مهما كان يحتاج الى طيف كبير من المروجين والمسوقين الذين يبيعونه لرعية مهمشة وان تصدرنا سياسة خارجية معينة تتعالى الاصوات منها من يمجد ويشكر الرؤية والقائمين عليها وآخر يشكك ويندد. قد يعتقد البعض اننا أمة حية تعشق الحوار والسجالات الفكرية ولنا من المؤسسات المستقلة العشرات بل المئات التي توفر لنا مساحات حرة والفعاليات الضاغطة التي تمكننا من تحديد هوية الكيان وماهيته. ولكن نجد ان الواقع هو عكس ذلك.

مشكلة السعودية تنبثق من كونها ما زالت تتخبط عندما تحاول الاجابة على اسئلة بسيطة منها من نحن وماذا نريد. ورغم بساطة الاسئلة الا ان الجواب لا يزال مستعصيا وبعيد المنال. ومن هنا نستطيع تفسير كيف ان في دولة حديثة لا يزال موضوع اليوم الوطني محطة فاصلة يؤيدها البعض ويرفضها البعض الآخر وموضوع قيادة المرأة للسيارة او عملها كبائعة في دكاكين المراكز التجارية من المواضيع التي تقسم المجتمع ناهيك عن مواضيع اكثر حساسية وسخونة.

هل نطبع مع اسرائيل او لا نطبع؟ هل نصافح مسؤوليها او لا نصافح؟ هل نفتح اجواءنا لطائرات القصف التي تطال دول الجوار او لا نفتح؟ هل نستعين بالقوى الخارجية ام نعينها؟ هل نحن المحتاجون لها ام هي المحتاجة لنا؟.. الى ما هنالك من اسئلة حساسة ومثيرة لا تجد جوابا ناهيك عن الاسئلة التي تدور حول نفطنا. هل نستخرجه من اعماق الارض بنهم يعجل بانقراضه ام نقننه حسب ما تقتضيه المصلحة؟ وعن مصلحة من نتحدث هنا؟ مصلحتنا الوطنية ام العالمية؟ وسوقها هل نوزع فائضه في الداخل ام في الخارج؟ هل نتبرع لفقراء العالم ام نحصره في حدود الكيان؟

ينبثق هذا الجدل الازلي من معضلة هوية الدولة والمجتمع وحتى هذه اللحظة لم تحسم في السعودية مسألة هويتنا وهوية الكيان الذي يحتوينا لعدة اسباب:

اولها واهمها كون الدولة السعودية دولة مبهمة فلا هي دولة اسلامية استطاعت ان تطور مفهوم الدولة الحديثة من منظور اسلامي وتؤصل

د. مضاوي الرشيد

لمؤسسات تستمد مبادئها من التراث المعروف ولا هي دولة ديمقراطية حديثة كالدول الاخرى. فهل هي دولة اسرة او مشيخة او محمية؟ او هل هي شركة عصرية تدير شؤون مجموعة بشرية وتتصرف بمواردها حسب ما تمليه احتياجات الاعضاء المشاركين ومصلحتهم الآنية؟ من الصعب تحديد هوية الدولة رغم الجهود التي بذلت وتبذل حاليا من اجل تحديدها والتأصيل لها.

اعتقد البعض خاصة عند بداية مرحلة تأسيس الدولة انها دولة توحيد ترفع راية الجهاد لتطهير الارض والعباد من شركيات مزعومة. لكن هؤلاء قد صدموا بعد اتمام المشروع ومساهمتهم فيه فوجدوا انفسهم اداة ووسيلة لفكرة كان اصحابها قد تخيلوها بشكل مختلف تماما. فظل هذا التيار يتململ ويصدر الاعتراضات عند كل مرحلة دون ان يعيد المسيرة

الى طريقها الذي رسمه هو. لقد ادى هذا التيار مهمته ومن ثم تم تحييده تماما رغم مشاركته الفعالة في صياغة ماهية المشروع عند بدايته. فوجد نفسه اليوم وقد تقلصت اجنحته واختزل في هيئة دينية يعين افرادها واحدا واحدا وحسب عملية انتقائية مسبقة. وان تجرأ احدهم على كلمة اعتراض او انتقاد آنية فسيجد امامه جيشا من المدافعين الذين يذكرونه بموقعه الجديد وهامشيته الحالية.

لقد اصبح المساهم في التنظير للكيان السعودي سابقا رمزا للتخلف والتحجر. فهو يوصف يوميا وكأنه من مخلفات القرون الوسطى التي لا تصح للقرن الجديد. فهوية الدولة التي ساهم في تأسيسها قد اندثرت وتلاشت وجهوده الجبارة في تدجين مجتمع الجزيرة العربية طيلة العقود السابقة لم تفرز الا مواطنا تربى على السمع والطاعة وآخر لا يعرف من هو خاصة بعد وصول آليات العولمة والانفتاح الى عقر داره. ونعرف ان بعد سقوط الهويات القديمة وتلاشيها تستحدث المجتمعات هويات جديدة تتبناها حتى تستطيع الاجابة على سؤال جوهري وهو من نحن ولكن نجد ان هذه النقلة لم تحصل في السعودية.

فتساءل البعض هل نحن عرب ام مسلمون ام قبائل ام مناطق. لقد كفرونا ان تبنينا العرب والعروبة واعتبروا ذلك مؤامرة صهيونية وحركة تغريبية. وقالوا لنا اننا مسلمون. فاستمتعنا بهذه الهوية وسافرنا بها الى بقاع العالم نبني جسورا مع اخوان لنا في اقصى البلاد. وبنينا مؤسسات اسلامية براقة وتصدرنا تمويلها والاشراف عليها لنكسب الأجر والبريق الاعلامي.

ولكنهم مؤخراً نجدهم يدعوننا الى ما يسمى بالهوية الوطنية فنرفع البيارق ونتغنى بوطنيتنا في مرافق مختلفة كمباريات كرة القدم والأيام الوطنية. لقد تأرجحنا في هويتنا بين الضيق والمحدود والعالمي الفسيح حتى وصلنا اليوم الى مفهوم مبهم اسمه الوطن والوطنية وكلاهما يختزلان في معادلة بسيطة وهي الولاء للنظام. وهو ولاء مطلق لا يقبل الجدل او السجال. وتجري حالياً محاولات تعريف الوطن والتذكير بملامحه الجديدة التي تتطلب تجنيد أقلام كثيرة علّها تغرس هذه الملامح في العقل الجمعي.

الوطن الجديد يختلف تماماً عن السابق فهو مسلم ولكنه عصري يقبل بما كان محظوراً وممنوعاً. وفي هذا الوطن الجديد مسرح وسينما وجامعة حديثة مختلطة حيث تحتسي الفتيات قهوة الكابوتشينو الصباحية مع زملائهن في الدراسة.

وفي هذا الوطن الجديد نختزل مشروع الكيان بشخصيات قيادية ورؤيتها. فهي دائماً على حق ورائدة في مشروع الاصلاح والتقدم نطالبها دوماً بأن تضرب بيد من حديد اصحاب المشاريع السابقة التي تنتمي الى العصور الحجرية والمروجين للهويات الفاشلة القديمة. فنحتفل بالوطن الجديد رغم أنوفهم. ولكن في هذا الوطن الجديد لا يتحدث احد عن تمثيل سياسي او حقوق مهضومة او مسيرة متعثرة في بناء المؤسسات السياسية او مساءلة او محاسبة او توزيع ثروة او هدرها. فهذه تظل محظورات حتى في الوطن الجديد. كل ما يمكن ان يدور الحوار حوله اليوم يتعلق بأمور محدودة تستحضر دوماً اعلامياً كعملية لاقتلاع هوية سابقة واستبدالها بالهوية الجديدة. لقد فات منظري الوطن الجديد ان الهويات لا تجتث او تنقرض بل هي تتطور تبعاً لمراحل تدريجية تساهم في تطورها تغيرات تاريخية مصيرية وليس محاضرات عقيمة وسجالات اعلامية على صفحات الجرائد وشاشات التلفاز ومتاهات الشبكة العنكبوتية.

تبقى هويات الكيانات عملية تدريجية وبناؤها ليس كبناء مجمع سكني او مطار حديث او حتى مبنى لمجلس الشورى. مما سهل من خلط الاسمنت بالماء خاصة ان توفر المال. ولكن بناء الاوطان هو عملية صعبة وما اصعب منها الا الاتفاق على هوية الكيان عندها فقط تنحسر الحوارات

والسجالات الهامشية وتستبدل بانجازات حقيقية، عندها لا يختفي الحوار الا انه يستبدل بالنقد البناء ولا يتحزب المجتمع وينقسم الى معسكرين كخطين متوازيين لا يلتقيان. مع الاسف لا تزال السعودية بعيدة كل البعد عن هذا المستقبل، وسنظل نشهد الاستقطاب والتناحر عند كل منعطف حتى نصل الى مرحلة ما بعد الدولة ذات الهوية المبهمة.

عن القدس العربي، ٢٠٠٩/١٠/٥

وجوه حجازية

(١)
الملا عصام
(٩٧٨ - ١٠٣٧هـ)

هو عبدالملك بن جمال الدين العصامي الأسفراييني، المعروف بالملا عصام. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها. وأخذ عن والده وعن عمه القاضي علي بن صدر الدين، المشهور بالحفيد، وعن الشيخ عبدالرؤوف المكي وغيرهم. ولازم الإقراء، والتدريس حتى فاق واشتهر، وبلغ في التحقيق مبلغاً عالياً. وعنه أخذ الشيخ محمد علي بن علان، والقاضي تاج الدين المالكي والشيخ عبدالله بن سعيد باقشير، والشيخ علي الجمال، وغيرهم.

وصفه الحموي في فوائد الإرتحال فقال: إمام العلوم العقلية والنقلية، وخاتم علماء العربية وعلم الأئمة الأعلام.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: شرح الشذوذ لابن هشام، شرح الإرشاد في النحو، شرح القطر، وله حاشية على شرح القطر للمصنّف، حاشية على شرح القواعد لخالد الأزهري، شرح الخزرجية، تسهيل العروض الى علم العروض، شرح إيساغوجي في المنطق، شرح الكافي في علمي العروض والقوافي، شرح منظومة الشمني في الحديث، منظومة في الألغاء النحوية، تاريخ في حوادث مكة المكرمة، التحفية السنيّة في علم العربية، شرحان على رسالة الإستعارة للسمرقندي(١).

(٢)
عبدالملك القلعي
(٠٠٠ - ١٢٢٨هـ)

عبدالملك بن عبدالمنعم بن تاج الدين بن عبد المحسن بن سالم القلعي، المكّي، الحنفي. الخطيب، الإمام، مفتي مكة المكرمة. ولد بمكة، ونشأ بها، وقرأ العلوم على والده، والشيخ يحي الحباب، والشيخ عبدالقادر الصدّيقي، وقرأ على الوافدين الى مكة المكرمة، كالشيخ عبدالله الشبراوي وغيره حتى حوى تلك العلوم وأتقنها خصوصاً في العلوم الغربية، فإنه كان يشار اليه بالبنان فيها. وساد أهل عصره وفاق على أقرانه، وصار رئيس أهل زمانه، مع زهد وتواضع وورع.

تصدّى للتدريس بالمسجد الحرام بعد أن أجيز به، فأقبل الطلبة اليه، وعكف عليه الأفاضل الكرام. ولما قدم الى مكة المكرمة والي مصر محمد علي باشا، وبلغه أنه الشيخ عبدالملك مريض زاره وأعجب بذكائه، وطلاقة لسانه، وقوّة ذاكرته رغم اعتلال صحته.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: الكواكب الدريّة من فتاوي القلعية (ثلاثة مجلدات)؛ شرح على الأجرومية في النحو، حل الرمز على شرح الكنز، بلوغ القصد في تحقيق مباحث الحمد(٢).

(٣)
عبدالقادر الفتني
(١٢٥٦ - ١٣٢٥هـ)

عبدالقادر بن عبدالغني بن صالح بن عبدالغني بن أحمد بن عبدالغني بن صديق الفتني الحنفي المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في الفقه وغيره. وأخذ عن علمائها الأجلاّء وكانت له همة عالية في الإنهماك على مطالعة الكتب الفقهية وصرف الأوقات في الإشتغال ومعرفة الفرق والجمع بين المسائل، بحيث فاق في علم الفقه كثيراً من أقرانه الأفاضل.

لازم الشيخ عبدالرحمن سراج ملازمة تامة، وقرأ عليه في الفقه والتوحيد، وكان أمين الفتوى عنده. وأخذ عن الشيخ جمال في التفسير والحديث، وقرأ على الشيخ عبدالقادر السبحي الطائفي. كان ذكياً ذا عقل وافر وحظ تام. ولي قضاء الطائف فقام به أحسن قيام. توفي رحمه الله في طريق الطائف وهو ذاهب اليه، ثم رد الى مكة المكرمة ودفن بالمعلاة رحمه الله(٣).

(١) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٢٥. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٤٤. وخير الدين الزركلي، الأعلام، جـ ٤، ص ٣٠٢. ومحمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع، جـ١، ص ٤٠٣. محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر، جـ ٣، ص ٨٧. ونفحة الريحانة، جـ ٤، ص ١١٤. وعلي ابن معصوم المدني، سلافة العصر، ص ١٢٢. واسماعيل البغدادي، هدية العارفين، جـ ١، ص ٦٢٨. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣٠٥.

(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٢٩. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ١٧٠. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ ٦، ص ١٨٥. وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين، جـ١، ص ٦٢٨. عبدالله محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٣٦.

(٣) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٧٣.

شعب لا يعرف الوطنية

شعب لا يعرف الفرح!

من حسن الحظّ أن شغب (الخبر) الذي جاء في فسحة تجمع سمحت بها السلطة للإحتفال باليوم الوطني، كان وراءه شباب من نجد، وبالتحديد من مدينة الرياض.

ونقول حسن الحظ، لأن النجديين ما فتئوا يزعمون الوطنية، ويعتبرون أنفسهم عمادها، وهم الذين يجلسون على كرسي زعامتها ويوزّعون على بقية الشعب شاراتها ودروعها وأوسمتها أو يحجبونها عنها. فهذا الحجازي أصله خبيث وليس بوطني، وذلك الشيعي القطيفي أو الأحسائي خائن وعميل للصهاينة وقم والنصارى، وذلك الإسماعيلي ينبغي إخراجه الى اليمن وقمعه.

لا أحد وطنيّ إلا الوهابي، وإلا النجدي الأصلي!

وجاء اختبار الوطنية في أول سانحة تسمح فيها الحكومة بل وتشجع الإحتفال الشعبي باليوم الوطني، يوم توحيد مملكة آل سعود النجدية، وإذا بشباب نجد الوطنيين، لا يعرفون معنى الإحتفال ولا مناسبته حتى (بعضهم كان يقول أنه يوم استقلال السعودية، فقيل له استقلال ممن؟) وقاموا بمهاجمة المحلات وضرب الناس وتخريب الممتلكات العامة والسرقة والإعتداء على الأجانب، وإيقاف السيارات.

لو فعلها أهل الشرقية أو الغربية، لكان دليل إثبات على عدم وطنيتهم، أما وقد جاء الأمر من أصحاب الدماء الزرقاء (أهل التوحيد) فصوّر الأمر بأنه مجرد عبث شباب، مارسوه في منطقة غير منطقتهم، وفي بيئة أكثر تسامحاً من بيئتهم، وبين أناس أصدق في انتمائهم وأوعى في ممارستهم!

كانت الحكومة تخشى من أية تجمع، حتى لا يتحول الى ضدّها، حتى ولو كان تجمعاً كروياً. وهي تمنع أية تظاهرة حتى ولو تأييداً لها. وحين قبلت على مضض بالإحتفال باليوم الوطني لزرع الولاء لآل سعود انقلب الأمر الى مهاترات وشغب. لا الحكومة وآل سعود وطنيون ويفهمون الوطنية، ولا الأخيرة تمارس في ظل التمييز المناطقي والطائفي والقبلي، ولا الشعب المسعود نفسه شهد يوماً عرساً وطنياً، أو اعتبر يوم وصول آل سعود للحكم باحتلال مناطقه المتعددة بقوة السلاح يوماً وطنياً، ولا مشايخ الوهابية آمنوا يوماً بالوطنية التي رأوها مضادّة لمفاهيم الإسلام.

الوطنية كائن مجهول وسيبقى مجهولاً في السعودية على شعبها وحكومته ومشايخه الوهابيين وشبابه الضائع بين أتون الأرهاب الوهابي وقمع الطغمة الحاكمة وأدواتها النجديّة.

في ٢٣ سبتمبر الماضي جرى شغبٌ في كورنيش الخبر والإعتداء على عمال أجانب ومحليين كانوا يعملون في المطاعم والمحلات التجارية، وبعد خمسة أيام اي في ٢٨ من الشهر نفسه تمّ جلد ١٤ متورطاً أمام مئات من المواطنين في الواجهتين البحريتين في الخبر والدمام ليكشف كل ذلك عن بؤس الوطن السعودي ووطنية آل سعود. والطريف أن الإعلام السعودي أشار الى أن ساحة الجلد شهدت منع وسائل الإعلام من التصوير، وأنه تم مصادرة الكاميرات والجوالات التي حاول أصحابها التصوير.

لا أحد من السلطة يريد تصوير المأساة، ولكن لا بأس بالإعلان عنها من أجل الردع! لمن يستخف بالوطن المسعود!

مقابل شغب أهل الرياض، شارك ٤٠ شاباً من الخبر في حملة طافت على المحلات والمطاعم المتضررة من الشغب، وقدموا أكثر من ٣٠٠ هدية مصحوبة ببطاقات اعتذار عمّا جرى، مبدين استعدادهم للمشاركة في إصلاح التلفيات والمساعدة في عودة المحلات إلى وضعها الطبيعي.

كثافة التشبّع بالروح الوطنية والإنتماء لدولة مسعودة ظهرت في الرياض نفسها في اليوم الوطني، حيث ألقي القبض على ١٢٥ شاباً وفتاة أثاروا الشغب بجوار برج الفيصلية، فيما ظهرت فتيات بدون حجاب في معقل (التوحيد!). وفي حي العليا قام شباب بإغلاق الطرقات، وتشغيل الموسيقى الصاخبة والتراقص على أنغامها في منتصف الشوارع، ومضايقة باقي المركبات والإعتداء على النساء فيها. وفي عدد من شوارع جدة خرجت فتيات متحديات النظام بدون حجاب، وبعضهن لبسن ملابس الرجال وقدن السيارات وزرن التجمعات التي أقامتها الحكومة للإحتفال باليوم الوطني الذي حمل علامات احتجاج سياسي واجتماعي أكثر من كونه مناسبة وطنية سعيدة.

وفي الطائف حدثت الكثير من التجاوزات في برج العبيكان فيما نشطت الدوريات المرورية لفك الاختناقات من جراء مسيرة شبابية انفلتت من عقالها، وفي خميس مشيط أطلق رجال الأمن النار على شباب ضايقوا عائلات أثناء مسيرات عشوائية بسياراتهم ولم تسجل إصابات أو وفيات، وتم تفريق بعض الشباب فيما تم إلقاء القبض على البعض الآخر. وقالت الأخبار أن مجموعة قامت بتكسير بضع سيارات، وقذفت بالحجارة سيارات رجال الأمن كما هشمت سيارة تابعة للدفاع المدني.

بالمختصر المفيد: الشعب السعودي ليس مؤهل وطنياً، ولا يعرف معنى الفرح، ويعاني من مشاكل سياسية واجتماعية فجّرها في اليوم الوطني، الذي حرم المشايخ الوهابيون الإحتفال به.

هنيئاً لكم!

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

Adobe PDF
النسخة المطبوعة

Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

من يتآمر على الآخر؟!

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى

أزياء حجازية